



سَاطَنَةُ عُثْمَان
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيِّ وَالثَّقَافَةِ

منهج الطالبين و بلاغ الراغبين

تأليف
فخيم بن سعيد بن علي بن سعود
الشعبي الرسناني

الجزء العاشر

لتحقيق
سالم بن محمد بن سليمان الخارقي

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين بلاغ الراغبين

تأليف
عبدالله بن علي بن مسعود
النفسي الرستانی

المجلد العاشر

تحقيق
هالم بن محمد بن سليمان الحارثي

منبع مطبعه عيسى البالي الحلبى وشركاه
ه شايخ خان جعفر - سيناء مصر

طبع على نفقة
حضرة صاحب الدولة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان العظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المحقق

قد انتهى بعون الله وحسن توفيقه ، استعراض الجزء العاشر من كتاب :
« منهج الطالبين وبلاغ الراغبين » وهو قسمان :

القسم الأول : في الشهادات والبيّنات ؛ ومن تجوز شهادته ، ومن لا تجوز ،
وفي شهادة المخالفين ، والنساء ، وشهادة أهل الذمة والشركاء والأوصياء والأرحام ،
وبهدم البيّنات وتعديلها ، وكيفية تعديل الشهادة وتأديتها ، وفي رجوع الشهود عن
الشهادة ، وفي الأيمان في الدماء والضرب والقسامة ، وفي الوكالة وفي بيع الوكيل
وقبضه للثمن ومعاني ذلك .

بقلم

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

٢٠ من صفر سنة ١٤٠٢ هـ
١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول

في الشهادات واليئنا ومن يجب عليه تحملها ومن لا يجب

الشهادات ركن من أركان أحكام شرائع الإسلام، وهي فرض على الكفاية، إذا قام بها البعض أجزأ عن من لم يقم بها . وإن تركها الجميع لم يعذبوا . قال الله تعالى : « وأشهدوا إذا تباعثتم ولا يضار كاتب ولا شهيد » . وقال : « وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله » . وقال : « ولا يَأْبَ الشهادة إذا ما دُعُوا » .

واختلف الفقهاء في معنى تأويل قوله : « ولا يَأْبَ الشهادة إذا ما دُعُوا » قال قوم : هذا معناه في وجوبها قبل تحملها .

وقال قوم : هو في وجوب أدائها بعد تحملها . ولم يختلفوا في وجوبها ولزومها .

ويؤخذ عن أبي عبد الله رحمه الله أنه قال : يسع من دُعي إلى تحملها أن لا يجيب إذا كان يصاب غيره . وأما إذا اضطر إليه فلزمه حتى يجيء يشهد .

وقال أبو معاوية ، عن أخبره عن أبي علي أنه قال : عليك أن تشهد إذا دعيت ، كما عليك أن تؤدى إذا شهدت .

وقال في قول الله تعالى : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » : هو أن يقول :
لأجعلك في حل حتى تشهد وهو يجد غيره . فهذا هو الإضرار ، لاسمها إذا كان
المدعى في حاجة مهمة أو شغل شاغل به .

وقال أبو محمد : اتفق الناس على أن الشهداء إذا مدعوا إلى الشهادة ، لم يجز
لهم أن يمتنعوا عن أدائها ، إلا من عذر .

وكذلك الكاتب إذا احتجج إليه ، وكان فارغا غير مشغول . ولا يوجد
في الوقت غيره ، وهو قادر على الكتاب عالم بأحكامه ، أن لا يتأخر ويمنع ما عمله
الله عند الحاجة إليه ، والفظر يوجب في الشاهدين عند الابتداء إذا كان لا يوجد
غيرهما ، ويتخلفهما يخاف أن يضيع الحق ، أو يفوت الميت عند الوصية ، أو فما يقر
به العليل على نفسه عند الفزع أو الفراق من الدنيا .

وكذلك النكاح والإشهاد على الصلاح بين الناس ، وما جرى هذا الجرى ،
فهو واجب عليهما . فأما إذا كان موجوداً غيرهما ، فليس ذلك بواجب عليهما
فرضاً .

وأما قوله : « ولا يضار كاتب ولا شهيد » . فهذان لا يخليان إلى ما يضر بهما
العذر لهما أو وجود غيرهما من فرض يشق عليهما ، أو طلب قوت يكسبانه لهما
ولميا لهما .

وأما الشاهد إذا تحمل الشهادة ، ودعى إلى تأديتها ، وامتنع عن ذلك كان
عاصياً لربه بتخلفه عن إقامتها ؛ إذ الأمة مجمعة على أن فرض الأداء واجب عليه .

فإذا قام بأدائها غيره ، واستغنى عنه كان عليه التوبة إلى الله تعالى من امتناعه .

فإن لم يؤد الحق الذي شهد به الآخر معه ، وكان الحق لا يثبت إلا بأداء شهادته ، وكان قعوده عن أداء الشهادة على المطلوب سبب ضياع حق الطالب له ، كان للمال ضامناً بقعوده عن أداء الشهادة .

فإن امتنع عن أدائها إلا بعوض يأخذه على أداء الفرض الذي لزمه من أدائه ، لم يكن له ذلك . وكان عليه رده إلى من أخذه منه .

فإن كان الشاهد يخاف على نفسه ضرراً يؤدي إلى تلفه وتلف عياله بالاشتغال في أداء الشهادة ، من طلب قوته ، أو قسوت عياله ، كان الاشتغال بفرض نفسه أولى من أن يبتدىء إليه .

فإذا دفع المشهود له عوضاً للشاهد ، ليقم به رmqه ، ويسد به خلته ، كان عليه أداء الشهادة ، كان له ماصار إليه على ما وصفنا .

ويدل على ما قلنا : ما أجمع الناس عليه من أن وصى اليقيم عليه حفظ مال اليقيم ، والقيام بحفظ ما يلزمه من ماله ، والقيام بمصالحه ، وليس له على ذلك عوض معجل .

فإن خاف المعجز عن القيام بذلك ، لاشغاله بطلب قوته وقوت عياله ، جاز له الأخذ من مال اليقيم لقوته كما قال الله تعالى : وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَتِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » .

فإن أدى الشهادة مرة سقط عنه الفرض ، و جاز له أخذ العرض على إقامتها مرة ثانية ، وكان بمنزلة من أكرى نفسه في همل لا يلزمه فعله بما هو طاعة لله عز وجل ، كالحج والصيام وتعلم القرآن ، وجميع الأهمال التي يؤدي فعلها إلى نفعه ونفع من استأجره .

ومن أبى أن يشهد ، وشهد غيره ، فلا إثم عليه .

وينبغي لمن يتحمل الشهادة : أن يخبر المشهود له أنه ينسى ويشك ، فلا تتكل على شهادتي . فإن أشهده بعد ذلك ، فشك ، أو نسي فقد عذر . وإن لم يقل له ذلك فلا بأس .

ومن كانت معه شهادة فليخبر بها ولا يؤخرها إذا سأل عنها خوف الأحداث .

فصل

وروى^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد .

وروى عنه ﷺ أنه قال : خير الشهود الذين يشهدون^(٢) قبل أن يستشهدوا . قيل : هذان خبران صحيحان .

ومعنى الخبر الأول : في الشاهد الذي عنده شهادة لبالغ عاقل حاضر عالم بها ،

(١) أخرجه الترمذي والحاكم عن عمران بن حصين . وفيه بعض اختلاف في الألفاظ .

(٢) أخرجه الربيع عن عائشة رضي الله عنها . وروى معناه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن زيد بن خالد .

قادر على السؤال عنها وإقامتها : فهذا لا ينبغي للشاهد أن يشهد قبل أن يستشهد .
وأما الخبر الثانى فهو فى الشاهد الذى عنده الشهادة لطفل أو ميت أو مجنون .
فهذا الذى ينبغي أن يبتدىء بالشهادة وإن لم يسأل عنها . ولكن ينبغي له أن
يصور إلى الحاكم فيقول : عندى لفلان الطفل الصغير شهادة ، وفلان المجنون ، وفلان
الميت . فإن سألتنى عنها شهدت بها . فإن قال له : قل ذلك شهد بما عنده . ولا يبتدىء
بالشهادة فيقول : أشهد بكذا وكذا قبل هذه التقدمة .

وكذلك عندى الشهادة للمسجد والسبيل ، الصافى وجميع الوقوفات وأموال
الله تعالى .

فصل

ومن كان عنده شهادة لرجل ، والمشهود عليه يخاف منه حامل الشهادة إن
شهد عليه أن يضره فى نفسه أو ماله . فقل : له فى ذلك العذر إذ ألزمه حتى يأمن
على نفسه .

وقيل : لا عذر له فى ذلك .

وأحب أن يكون له العذر فى ذلك ؛ لأنه ليس من الفعل إنما قالوا لا تجوز
التقية فى الفعل .

وكذلك إن كان الذى له الحق جائراً ، أو يخاف الشاهد على المشهود عليه أن
يضره فى نفسه أو ماله .

فأما إن كان يؤدي الشهادة إلى سلطان عادل ، فلا أعلم له عذراً عن أداء الشهادة ، إذا كان ذلك مما لا يختلف في ثبوته .

وأما أداؤها إلى سلطان جائر ، فقد اختلف في إجازة ذلك ولزومه . فقول : يلزمه ذلك ويحوز له . وإن جار السلطان فعلى نفسه . وإن عدل فلنفسه .

وقيل : لا يحوز ذلك له إذا لم يأمن السلطان على المشهود له أن يجور في حكمه . فإذا أمنه ، ولم يظهر بالبطل ، ولم يعلم منه ذلك ، كان له ذلك . وعليه إذا لم يكن دالاً للظالم معيماً له على ظلمه .

وقول : ليس له ولا عليه أن يؤدي الشهادة إلا حيث يقام بالعدل ، ويتظاهر أحكام العدل ، وأنه لا يحكم بباطل ، ولا يميل في حكمه .

وقال بعض المسلمين : يشهد والله يحفظه .

ولا تجوز الشهادة على ما لا يحوز من البيوع الفاسدة ، والنكاح المحرم ، وجميع الأشياء التي لا تجوز ولا تثبت في شرع المسلمين .

فصل

وقيل في الشاهد إذا شرط على الذي يحمل له الشهادة : إن أردت حملتها . فهذا شرط باطل ، إذا كان الحكم في البلد .

وإن كان الحكم في غير البلد ، وشرط أن لا أخرج إلى بلد آخر ؛ فهذا ثابت ولا إثم عليه .

وإن كان أداؤها في القريب كان أفضل وأسلم .

وإن نسي الشاهد وذكره ولى لاشك في قوله ، فلا يعجبني له أن يشهد حتى يذكر هو بنفسه . وما شك فيه لم يشهد به .

ومن دعى إلى الشهادة ، فجعل أصبعه في أذنيه لئلا يسمع الشهادة ، فإن كان في المجلس من يقوم بالشهادة غيره ، ويثبت الحق بشهادتهم ، فنرجو أن يسلم من الإثم .

وإن كان الحق يبطل بترك شهادته ، فقد غرّ المشهود له ، ولا نأمن عليه من الإثم ، ولا يحكم عليه بالغرم . ونرجو أن يكون بمنزلة من كتم الشهادة ، ولو كان ولياً ما توليناه على ذلك ، إلا من بعد توبته من ذلك . ولا تصح توبته عندنا إلا بالغرم .

وإن لم يدع ، وكان في المجلس ثلاثة فصاعداً ، ففعل هذا ، لم يلزمه إثم من الذي دعى ، وإن كان قد أساء في ذلك . ولا نقول : إنه آثم غارم ، ولا نزول ولا يته . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى

فيمن تجوز شهادته وصفة العدل

قال الله تعالى : « يَمُنُّ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » فذلك إلى رضى الصالحين من المؤمنين ؛ لأن الله تعالى رفع من عباده معرفة رضاه ، وحجب عنهم ذلك .

فن عرف بالأعمال الصالحة والموافقة فى الديانة من القول والعمل ، فهو للمسلمين ولى ، وعندهم عدل ، ولو كانت سريره مكفرة . ولو أنه يستر عبادته ، وأظهر للمسلمين المخالفة ، لم تجز شهادته ولا ولاية له .

وكل مستور لا يعرف بسوء ولا ريبة ، ويظهر العمل الصالح فلا ترد شهادته .

وفرق من فرق بين العدل والثقة والولى . فقال : العدل هو الذى يؤتمن على الأمانات ، ولا يعرف أنه مصر على شيء من الجنائيات ، وهو مسارع للخيرات ، مجانب للشبهات ، مأمون على ما حمل من الشهادات ، ولم تعرف منه الموافقة ، فيجب له الولاية ، ولم يعرف له انتحال لدين غير دين المسلمين ، وهو يظهر التمسك بقول المسلمين فى صلاته وزكاته وبرائه وولايته ؛ فهذا عدل ، وقول هذا عدل ولى .

والثقة هو المأمون على ما حمل من الشهادات التى شهد بها . وفى صدقه فى الحديث إذا حدث ، ووفائه بالعهد إذا عاهد ، وأمانته إذا أؤتمن ، وإنصانه من نفسه إذا عامل ، وانقطاعه للخيرات ، واجتنابه للشبهات ، فهذا ثقة أيضاً فيما حمل من الشهادة .

— ١٥ —

وقول : إن هذا ولى تثبت ولايته أيضاً .

وأما الولي فهو أن يعرف منه هذا مع موافقته للمسلمين في جميع ما يستحق به الولاية .

ومن ذلك أنه قيل يكون عدلاً وثقةً ووليّاً ، إذا كان في حال العدل والثقة . وعلى ذلك أجزت شهادته ، ولا يسأل عنه في كل شهادة شهادتها ، حتى تعلم منه غير ذلك .

وسئل أبو سعيد رحمه الله ، عن الثقة في دينه : ما صفته ؟

قال : معنى أنه إذا تظاهرت منه الأمانة في دينه ، ولم تتظاهر منه التهم في دينه : أنه يدخل فيما لا يسمعه بجهل ولا بعلم ، كانت الأمانة أولى به ، ولم يجز تهمته . وكان ثقة في دينه . وجازت شهادته إذا أمن على ذلك والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث

فيمن تجوز شهادته ومن لا تجوز

والولى إذا واقع صغيرة ، فلا يحكم بشهادته إن كان شهد حتى يستتاب . فإن تاب قبلت شهادته ، وثبتت ولايته وإن برى منه .

وإذا واقع كبيرة من قبل أن يشهد ، أو من بعد أن شهد ثم تاب ، فإن شهادته التي شهد بها ترد ، وتقبل شهادته وولايته فيما يستأنف ، إذا شهد بغير ما كان شهد به ، في حال ركوبه للكبائر .

ولا يحكم بشهادة من أحدث ولايته عدالته عن لا تجوز شهادته فيما شهد به .

ولا تجوز شهادة المتهمين على شيء من الأحكام ، ممن لا يتم الحكم إلا به ، ولا ينفذ الحكم بما حملوا من الكتب وانفردوا بالأمانة فيه ؛ لأنه لا تجوز شهادتهم .

وكل من لم يجز شهادته في شيء ، لم يجز عدالته فيه ولا حكمة .

ولا تجوز شهادة الأتلف البالغ من الرجال في شيء من الأشياء كلها .

وتجوز شهادة الأتلف من النساء .

ولا تجوز شهادة الأخرس بالإشارة والإيماء .

ولا تجوز شهادة المجنون الذى لا يفريق فى أكثر أوقاته ، فى حال صحة عقله .

ولا تجوز شهادة السكران ، ولا الصبيان ، ولا الشريك ، ولا السيد لعبده
ولا من ادعى إليه بشيء ، فأقر به لغيره وهو في يده .

ولا تجوز شهادة من يدفع عن نفسه مغرمًا ؛ أو يجز إليها مغنمًا .

ولا تجوز شهادة الوكيل ، إلا وكيل يقيمه الحاكم لقيم أو غائب أو معتوه
أو أخرس .

ومن شهد على فعل نفسه ، لا تجوز شهادته إلا الحاكم فما حكم به . والولى على
ما عقد من النكاح ، وتجوز شهادته بالصدق إذا صح النكاح بشهادة غيره ، إلا
الموالد لابنته .

وكل من قذف أو شتم ، ثم شهد بما فعل لم تجز شهادته .

وشهادة الزوج على زوجته جائزة ، ويتم بها الحد إذا شهد عليها بالزنا ، إلا أن
يكون قد قذف .

ولا تجوز شهادة من لم يحسن الوضوء ، ولا الصلاة ولا التيمم إذا سئل عنه .
وكذلك من لم يحسن إخراج الزكاة .

وكذلك الفسل من الجفابة إذا ابتلى به ، وقد مر عليه وقت الصلاة ، وسئل
عنه فلم يحسنه ، فلا تجوز شهادته .

ولا تجوز أى شهادة الخنثى فى الزنا ، وهو الذى فيه خلق ذكر وخلق أنثى .
وشهادته شهادة امرأة فى جميع الشهادات .

وشهادة النفل جائزة إذا كان عدلاً ، ولا يضره ما فعل أبواه . والنفل هو
الولد الذى لا يعرف له أب .

وكان جابر ومسلم يقولان : لا تجوز شهادة خصم ولا سفيه ، ولا ذى غم
بأخيه ، ولا ذى حنة . والغم : هو الحقد والبغض . والحنة : العداوة^(١) .

ولا تجوز شهادة القائف إذا قال : هذا أثر فلان .

ولا تجوز الشهادة على الخصوص وتجاوز لهم .

ومختلف فى شهادة الشعراء . فأجازها قوم ولم يجزها آخرون .

واختلفوا فى الرجلين يخفيهما الرجل ويحضر خصماً له ، ليسمعا ما يقرر به خصمه ،
ثم يسألهما الشهادة .

فقال قوم : يشهدان بما سمعا ، ويقضى القاضى بشهادتهما .

ولا تجوز شهادة الساكن فى البيت الذى يسكنه ، كان الساكن بكراء أو
غير كراء .

(١) كذا فى الأصل . ولعل المراد العكس وهو الرحمة والعطف . وهو المشهور فى تفسير
الأثر . وقد روى الحاكم والبيهقى عن أبى هريرة : ولا تجوز شهادة ذى الظنة ولا ذى الحنة .
مرفوعاً إلى الله صلى الله عليه وسلم .

ولا يجوز شهادة الغلام الحر ما لم يحتلم ، ولا شهادة العبد المحتلم الفقيه المسلم .

وقال بعض : تجوز شهادة العبيد ، إذا كانوا عدولاً .

ولا يجوز شهادة من ترك الجمعة ، من غير عذر ؛ ولا شهادة من لم يشهد الصلوات الخمس في جماعة مع الناس إلا من عذر .

ولا يجوز شهادة المريب ولا شهادة من يعق والديه . أو أحدهما .

ولا شهادة لمن لا يزكى ماله ، ولا شهادة من له سعة من المال ، وقد بلغ سنّ من العمر ولم يحج وليست به علة ، إلا أن يكون دائماً بأدائه .

ولا يجوز شهادة من يلعب بالكلاب ويهارش بينها ، ولا من يلعب بالديكة ، ولا شهادة من يشرف على جيرانه وقد عرف بذلك ، ولا من يكثر السكر من النبيذ . ولا شهادة مخنث ، ولا شهادة مسرف . ولا شهادة من صح أنه ينقشب إلى غير قومه ، أو يدعى العروبية وهو مولى .

وتجوز شهادة اللقيط إذا كان عدلاً .

وتجوز شهادة الأعمى فما يستدل عليه بالخبر المشهور ، مثل الموت والنسب والفساح وما أشبه ذلك ، مما لا يشك فيه . وذلك إذا كان في أهل بيت نشأ فيه ، حتى كان كأحدهم ، ومنهم فيما ليس منهم . وإذا شهد على شهادة وهو يبصر ، ثم شهد بها مع الحاكم ، وقد ذهب بصره أجاز الحاكم شهادته .

— ٢٠ —

وقال أبو الحواري رحمه الله : وذلك إذا شهد بأرض أو نخلة ، ووصفها
بحدودها، قبلت شهادته من بعد أن يشهد شاهدان أن هذه هي الأرض التي شهد بها
هذا الضريح ثم ينفذ الحكم .

وقيل : تجوز شهادة الأعمى في النسب إذا شهد أن فلاناً ابن فلان . ولا تجوز
إذا قال هذا فلان ابن فلان . ولا تجوز شهادته على الزنا والسرقة ، ولو قال : إنه
شهد بها قبل أن يذهب بصره . وكذلك جميع الحدود .

وتجوز الشهادة عن شهادة الأعمى والمعتوه ، إذا شهدوا عن شهادتهم وهم
أصحاء .

وتجوز شهادة الأعمى في الرضاع والتزويج والرد من الطلاق . والله أعلم . وبه
التوفيق .

* * *

القول الرابع

في شهادة غير أصحابنا من أهل القبلة

قال أبو سعيد رحمه الله : أجمع أهل العلم أنه لا تجوز شهادة قومنا ، قلوبا أو كثروا ، فما يوجب كفر أحد من المسلمين ، أو فيما يخرجهم من دينهم ، أو من ولاية إلى عداوة ؛ لأنهم خصماء للمسلمين في دينهم . ولا يجوز قبول قول مدع ولا شهادة خصم .

واختلفوا بعد ذلك في شهادتهم على أهل الاستقامة من المسلمين ، في الحقوق ، وجميع ما كان متعلقا بحكمة في الأموال والأبشار ، وما سوى الموجبات للكفر .

فقول : لا تجوز شهادتهم عليهم ، في شيء من الأحكام من الحقوق في الأموال ، ولا في الأبشار ، ولا في شيء من ذلك ، قل أو أكثر ، لأنهم ليس ممن خاطب الله بإجازة شهادتهم ؛ إذ قال : « مَنْ تَرَضَّوْا مِنَ الشَّهَدَاءِ » فليسوا بمرضيين بما كانوا لدين الله خائنين ، وفي شيء من دين الله مخالفين .

وقال بعض أهل العلم : تجوز شهادتهم في الحقوق ، وما كان متعلقا بالأموال والدم خاصة ، ولم تجز في الأبشار ، ولا في الفروج . وذلك مثل الديون والإقرار والوصايا والموارث ، ويكونون حجة على المسلمين في ذلك .

ولا تجوز شهادتهم عليهم ، في مثل الطلاق والعقاق العدد ، وما يشبه هذا مما يدخل فيه أحكام الفروج .

وقول تجوز شهادتهم في كل ما وافقوا فيه المسلمين ، في أصل ما دانوا به ،
وعلم منهم الموافقة بالدينونة فيه للمسلمين ، مما عدا مما يكفرون به المسلمين .

وقول : تجوز شهادتهم في كل ما وافقوهم فيه ، ولم يدينوا بخلافهم ، حتى
إنه قيل : تجوز شهادتهم عليهم في القود والقصاص . ويقاد بشهادتهم المسلم ، ويقتص
منه وهو على ولايته ، لأنه يخرج ذلك مخرج الحقوق ، ولا يخرج مخرج الحدود على
قول .

وقول : لا تجوز شهادتهم عليهم في جميع ذلك ، ولا فما تتعلق به الحدود من
الحدود ، مثل السرقة والمحاربة التي يجب بها القطع والغرم .

وقول : تجوز شهادتهم في ذلك من الحقوق ، ويفرمون المال المتعلق به الحد .
ولا تقام عليهم الحدود بشهادتهم . وذلك مما لا نعلم فيه اختلافاً ؛ لأنه لا تجوز شهادتهم
على المسلمين في الحدود ، لأن الحدود من المكفرات ، ولأن جميع ما يجب به حد
في الدنيا وعذاب في الآخرة ، فذلك كله لا تجوز شهادتهم فيه على المسلمين ، في
قول أهل الاستقامة جميعاً .

وأجمع المسلمون فما معنا : أن شهادة المدلول من قومنا جائزة عليهم ، من
بعضهم بعض ، في جميع الحدود والحقوق والقصاص ، وجميع الأحكام الجارية بين
أهل الإقرار بالإسلام .

وكل فرقة منهم تجوز شهادتهم على بعضهم بعض ، وعلى سائر الفرق من أهل
القبلة ، من الروافض والشيعة والقدرية والمرجئة ، والخوارج ، وجميع من دان

يخلاف المسلمين ؛ ومفارقتهم بشهادتهم على بعضهم بعض جائزة ، إذا كانوا عدوً لا
في دينهم ؛ لأنهم أهل ملة واحدة ، وأهل نفاق ، ويحجمهم جميعاً اسم الملة والنفاق .

وقال أبو المؤثر : قد أجاز المسلمون شهادة قومنا على المسلمين بما لا يكفر به
المسلمون ، وبما لا يدينون باستحلاله من المسلمين ، وهو حرام عليهم .

ولا تجوز شهادة غير العدول منهم في دينهم عليهم ، ولا على غيرهم في شيء
من الأحكام ، ولا في شيء من دين الإسلام .

وأجمع المسلمون أن شهادة العدول من قومنا جائزة ، على جميع ملل أهل
الشرك ، من عبدة الأوثان والنيران ، من أهل العهد ، وأهل الكتيب في جميع
الحقوق ، وما يثبت عليهم من الحدود ، إذا كان في ذلك ثبوت حق لله أولعباد ،
من حق أو حد .

وكذلك شهادة العدول من أهل الاستقامة ثابتة ، جائزة ، على جميع أهل
القبلة من قومنا ، وعلى جميع أهل الملل ، من أهل الشرك في جميع الأحكام من
الحقوق والحدود ، وجميع أحكام أهل الإسلام . ولا نعلم في هذا اختلافاً . والله
أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس

في شهادة النساء

ويحكم بشهادة النساء وحدهن ، فيما لا يمكن الرجال أن يشهدوا به من المحظور عليهم . ويجوز معهم في ذلك امرأتان . وقد قيل بالقبالة وحدها ، إذا كانت عدلة : أن تجوز شهادتها في الولد . ولا تجوز في الاستهلال والموت والذكو والأثني . وأجاز بعض شهادتها على الاستهلال .

ولا تجوز شهادة النساء في الحدود .

وقول : تجوز في الحدود ، إلا في الزنا . ولم أعلم أحدا أجاز شهادة النساء

في الزنا . ●

وتجوز شهادة النساء في الحقوق كلها ، وفي النكاح والطلاق ، إذا كان معهن أحد من الرجال .

ولا تجوز شهادتهن وحدهن ، إلا فيما لا يمكن الرجال الاطلاع عليه .

وإن شهد رجل وامرأتان على الإحصان ، جازت شهادتهما معه .

ونجوز شهادة العدول من الرجال والنساء ، من كل أهل مكة على ملتهم ، على ما يجوز من ذلك ، بين أهل الصلاة من جميع الحكومات كلها .

وتجوز شهادة النساء في الفروج ، من العذرة ، والعرق ، وحياسة المولود ، وفي الرضاع .

وأقل ما يجوز في ذلك امرأة حرة عدلة مسلمة .

فإن شهدت امرأة غير عدلة برضاع بين رجل وامرأة . قبل الجواز ، فلا يتزوج بها .

قال أبو الحواري رحمه الله : إذا شهدت قبل الملك فلا يتزوج بها .

وإذا شهدت بعد الملك فلا يفرق بينهما ، إلا أن تكون عدلة ، وهو قول موسى بن علي ، رحمه الله .

واختلف في شهادتهم ، فما لا يطلع عليه إلا النساء ، وما يجوز فيه شهادة النساء وحدهن .

فقول : لا تجوز شهادة النساء في شيء ، إلا أن تكون أربع نسوة ، وهن يقمن مقام الحجة إن لو كان رجل وامرأتان .

وقول : تجوز شهادة المرأتين ، لأنه إذا جازت الشهادة بهن وحدهن ، قامت المرأتان مقام الحجة . وتقوم الواحدة مقام الرجل . ويجوز الحكم بشاهدين من الرجال .

وقول : يجوز في ذلك شهادة امرأة . وذلك أنه لما أقام امرأته حجة ، وهي في سائر الأحكام لا تكون حجة أبدا ، إلا أن يكون معها رجل ، إلا فيما خصها من هذه الأحكام .

وأجمعت الأمة لا خلاف بينهم : أن لا يكون رجل جائز الشهادة في الأحكام وحده ، إلا ومعه رجل غيره ، أو امرأتان عنده .

— ٢٦ —

وأجازوا شهادة النساء دون الرجال في الإسقط والعدد والرتق والرضاع، وموت المرأة في النفاس ، وخروج الصبي وبه حياة .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : لا تجوز شهادة النساء وحدهن على الموت .

وإن كانتا قابليتين ، وكانت المرأة في ولادتها ، فشهدت إحداها : أن الولد خرج حياً ، ومات بعد ولادته . وقالت الأخرى : خرج ميتاً ، فالقول قول التي شهدت بالحياة .

وشهادة النساء مع الرجال ، في الولاية والبراءة ، وفما تجب به أحكام . والبراءة جائزة في أكثر قول أهل العلم . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس

في شهادة أهل الذمة والحكم لهم والحكم عليهم
والشهادة لهم . وما أشبه ذلك

ونجوز شهادة العدول من الرجال والنساء ، من كل أهل ملة على ملتهم ،
على ما يجوز من ذلك بين أهل الصلاة في جميع الحكومات كلها .

ولا نجوز شهادتهم على أهل الصلاة ، في شيء من الحكومات ، ولا فيما عاد
في المعنى عليهم . وذلك مثل ما يرجع به المشهود عليه على أهل الصلاة : أنه لا يجب
بها على أهل الصلاة شيء .

وإن اجتمع في الشهادة الواحدة ما يلزم معناه أهل الصلاة وأهل ملتهم ،
كانت فما يلزم أهل ملتهم جائزة . وغير جائزة ، فما يلزم أهل الصلاة .

وتفسير ذلك عندي مثل رجل مسلم اشترى عبداً من عند مجوسى ، فادعى
العبد مجوسى آخر ، وأحضر على ذلك مجوسيين شاهدين ، أن شهادتهما جائزة
في العبد ؛ لأن المسلم يرجع على البائع المجوسى بالثمن .

وقيل : لا ينزع العبد من يد المسلم بشهادة المجوسيين ، ولكن يرجع المستحق
للعبد بالثمن على من باعه ؛ لأنه قد صح أنه أتلفه عليه ، ولم يكن على المسلم سبيل
بشهادة أهل الذمة .

ولو أن مجوسياً اشترى عبداً من رجل مسلم ، فادعاه رجل مسلم أو مجوسى ،
وأحضر على المشتري شاهدين من المجوس ، فلا أجز شهادتهما ؛ لأن هذا يرجع معناه
على المسلم .

واختلفوا فى المسلم والذى يقنأزان فى شىء من الحكومات والدعاوى ، فيقيم
المسلم شاهدين من أهل الذمة ، ويقم الذمى شاهدين من المسلمين . فقيل : إن الذمى
أولى به ؛ لأن بينته أعدل .

وقول : إن المسلم أولى به .

وقيل : إنهما يتخاصمان بعد أيمانهما .

وإن كان شهود المسلم مسلمين ، وشهود الذمى من أهل الذمة ، فتثبت شهود
المسلم ، ترتبط شهود الذمى . ولا نعم فى هذا اختلافاً . وإذا لم يكن لهما جميعاً بينة .
فقيل : إن المسلم أولى به . وقيل : هو بينهما نصفان .

وإذا مات الرجل وأبواه ذميان كافران فقالا : ابننا مات وهو كافر . وقال
أولاده وهم مسلمون : أبونا مات وهو مسلم . فالقول قول أولاده المسلمين ،
ولا ميراث منه لأبويه الكافرين .

وكذلك إذا كان لهذا الميت ابنان أحدهما مسلم والآخر كافر ، فادعى كل
واحد منهما أن أباه مات على ملته ودينه . قال المسلم : أبى مات مسلماً . وقال
الكافر : مات أبى كافراً على دىنى ، وأقاما على ذلك البينات ، وأن البينة لا تعلم له
وارثاً غيرهما ، فإنه يقضى بميراثه للمسلم منهما . من قبيل : إن الاسلام يعلم ولا يعلم
ولأن الصلاة ثابتة على هذا الميت ، فافهم ذلك .

ولو كان شهود الذمي مسلمين وشهود المسلم ذميين ، أجزت شهادة أهل الذمة للمسلم ، وجعلت له الميراث ، كان أرضاً أو داراً أو حيواناً ، أو غير ذلك .

وقيل : إذا صح أن الأب كان ذمياً ، فمات وترك ابنه هذين ، فادعى المسلم أنه مات مسلماً ، وادعى الذمي أنه مات ذمياً ، أن الذمي منهما أولى بميراثه ، وهو على أصل حتى يصح انتقاله .

وإن كان من قبل قد كان مسلماً ، فالقول قول المسلم .

وإن لم يصح أمره بالإسلام أولى به ، إذا كان في دار الإسلام والميراث للمسلم والقول قوله ، إلا أن يأتي الذمي على دعواه ببيينة .

وكذلك إن قالت امرأة الميت وهي مسلمة : إن زوجي مسلم ومات مسلماً ، وقال أولاده وهم كفار : بل مات أبونا كافراً ، وجاء أخو الزوج وهو مسلم ، فصدق للمرأة على مقالتها ، وهو يدعى معها الميراث والأولاد كلهم كفار ، والمرأة مقرة أن أخاً هذا مات مسلماً ، وهو وارثه معها ، فإني أقضي بالميراث لامرأته وأخيه . ولا أجعل للأولاد شيئاً ؛ لأنه لو ترك ابناً وابنة الابنة مسلمة والابن كافر ، وترك أخاً مسلماً . فقالت البنت والأخ ، قد كان الميت مسلماً . وقال الابن : قد كان كافراً ؛ فإني أجعله مسلماً وأصلي عليه ، وأورث منه البنت والأخ .

فإذا كان أحد الورثة مسلماً ، جعلت القول قوله ، لأنه مسلم مثله ، ولا أصدق الكافرة .

وكذلك إن أقام الكافر بينة من أهل الكفر ، فإنى لا أجيزهم على المسلم .
وإن أقاموا بينة من أهل الإسلام ، ولم تقم بينة للمسلم ، جعلت الميراث لهم دون
المسلم .

ولو أقام المسلم بينة من أهل الذمة أجزت بينة المسلم ؛ لأنه لا يجوز بينة الذمى
من أهل الذمة على المسلم .

وإذا مات الذمى وهو معروف أنه ذمى ، وورثته كفار كلهم ، وله أمة ذمية ،
فادعت أنه أعتقها في حياته . وقال الورثة : بل كانت أمة فأعتقت بعده ، فهى
مدعية ، وعليها البينة : أنها قد أعتقت قبل موته .

وإذا مات المسلم وله امرأة نصرانية . فقالت : قد أسلمت في حياته ، فعلها
البينة . فإن لم تقم لها بينة ، ولا ميراث لها على الورثة ، وعلى الورثة يمين علم . ولو
لم تعلم أنها كانت كافرة ، وقالت : إنها من قبل كانت مسلمة ، كان القول قولها ،
ولها الميراث ، ولا يصدقون على إخراجها بعد موته من الميراث ، إلا ببينة أنها
كانت أمة ، وأنها أعتقت في حياته ، لم يكن لها ميراث إلا أن تقم البينة على
دعواها ؛ لأنها أقرت بالرق ، وادعت بالعتق ، فعلها البينة .

ولو ادعى الورثة أنه كان طلقها ثلاثاً ، وجحدت هى ذلك ، كان القول
قولها ، ولها الميراث بعد أن يحلف .

ولو أقرت أنه طلقها واحدة فى الصحة ، وأقرت بانقضاء العدة : أنه راجعها
فى العدة ، وكتبها الورثة : وقالوا : لم يراجعها ، فالقول قول الورثة أنه لم
يراجعها ، وهى فى هذا الوجه المدعية ، وعليها البينة . والله أعلم .

وشهادة كل أهل ملة جائزة على أهل ملتهم .

ولا تجوز شهادة أهل ملة على أهل ملة أخرى ، على قول من يقول : إن أهل الشرك على ملل اليهود ملة . والنصارى ملة . والمجوس ملة . إلا شهادة أهل ملة الإسلام العدول منهم ، فإن شهادتهم جائزة على جميع أهل الملل كلها .

وقول : إن أهل الشرك كلهم ملة واحدة ، وشهادة بعضهم على بعض جائزة . ولا تجوز شهادة أهل الذمة على شهادة المسلمين لذى ولا لمسلم .

وتجوز شهادة المسلم عن الذمى للذى . وقد قيل : تجوز شهادة الذمى عن المسلم على الذمى ، ولا تجوز على المسلم .

وقيل في مجوسى ضربه رجل مجوسى ، ثم مات من قبل ثلاثة أيام ، وأسلم الضارب من بعد موته ، ثم شهد مجوسيان : أن المضروب مات مسلماً وشهد مسلمان أن المضروب مات مجوسياً ، فلا أرى يلزم القاتل غير الدية ، وهى دية مصلّ مسلم . ولا يقبل شهادة المجوسيين عليه فى القود ، ولكن تقبل شهادتهما على إسلام المجوسى ويكون ميراثه وديته لورثته من أهل الإسلام ، ولا يرثه أحد من المجوس . وشهادة المجوسيين إذا كانا عدلين فى دينهما ، فى هذا الموضع ، أولى من شهادة المسلمين ، والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع

في شهادة الشركاء والوكلاء والأجراء
ومن له سبب وما أشبه ذلك

وقال محمد بن محبوب رحمه الله في رجلين شريكين ، شهد أحدهما لصاحبه
شيء مشاع بينهما : أنه لا يجوز شهادته . وقد قيل : يجوز شهادته .

وقال الفضل بن الحواري ، في رجلين بينهما أمة ، شهد كل واحد منهما على
صاحبه ، أنها أخته من النسب . قال : لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ، حتى
يشهد على ذلك شاهد آخر مع أحدهما ، ويكره أن عدلين .

وقال أبو عبد الله ، في أربعة نفر لهم أربعة نسوة بينهن مال ، فشهد كل
واحد منهم للآخر بالوكالة على زوجته في قسم المال المشترك بينهن ، أو في بيع ،
مقبض الثمن ، ثم أنكر النسوة ذلك ، فلا تجوز شهادة أزواجهن في المقاسمة ؛ لأن
كل واحد يشهد بتمام مقاسمته وإثبات ما فعل . وأما شهادته أنها وكلته في بيع
مالها فإنها تجوز .

وإن شهد شاهدا عدل عند الحاكم بالوكالة له من زوجته أو غيرها في بيع
مالها ، وقبض الثمن وأجاز له الحاكم إلى بيع مال المرأة أو الرجل ، فاشتري هذان
الرجلان الشاهدان بالوكالة ، أو أحدهما شيئاً من هذا المال ، فأنكرت المرأة
الوكالة ، فإذا كانت شهادتهما قد ثبتت مع الحاكم لهما بالوكالة ، من قبل أن
يشتريا منه ، ثم اشتريا منه من بعد ، فقد تمت شهادتهما .

وإن كانا اشتريا من قبل أن يشهدا ثم شهدا ، لم يجز شهادتهما . وذلك إذا كان هذا الحاكم الذى شهدا معه حياً ولم يعزل .

وإن عزل فشهد شاهدان : أنهما حضرا هذا الحاكم ، وقد حكم لهذا الوكيل بهذا البيع ، وصحت عنده وكالته .

وكذلك إن عزل هذا ، فشهد هو بهذا وشاهد عدل غيره ، فهذا البيع جائز .

وإن لم يصح فهذا بيع غير جائز لهذين الشاهدين بالوكالة الأولى ، وعلى المدعى عليها الوكالة يمين بالله : ما وكلت البائع فى بيع مالها هذا . والله أعلم .
ومن باع مالا بوكالة لرجل بثمن فأنكر بعضه ، فلا تجوز شهادة الوكيل بالبيع إلا بشاهدين غيره .

وإن كان المشتري مقراً بالشراء من الوكيل ، وأنه لغيره . وإنما يشهد بالثمن ، فشهادة الوكيل جائزة مع عدل آخر .

وإذا اكترى رجل دابة يحمل عليها متاعاً له ، فعثرت أو عيت أو كسرت أو عقرت أو تلفت ، فيشهد على رجل أنه أحدث فيها هذا الحدث ، فشهادته جائزة ، إلا أن تقوم بينة عدل : أنه حمل على هذه الدابة غير ما اكترأها له .

وأما الذى يستأجر داراً إلى وقت معروف ، ثم نوزع فيها صاحبها ، فشهد

هذا الساكن بالدار أنها للذى أمسكته ، فإن شهادته لا تجوز عندنا فى الوقت الذى يكون فيه سكن هذه الدار ، ونجوز شهادته فيها لغير من أسكفه .

زقول : إن شهادة الساكن لا تجوز ، كان يأجر أو بنير أجر .

وقيل فى عبد بين شركاء ثلاثة ، فشهد منهم اثنان على الثالث : أنه أعيق حصته منه ، فلا تقبل شهادتهم عليه ؛ لأنهم يتعجلون بذلك قبض الثمن من شريكهم . ولكن يمنع الشاهدان من استخدام العبد ؛ لأنهما قد اعترفا بحريته . والوكيل إذا عزل جازت شهادته لمن وكله ، إلا أن يكون قد خاصم فى شيء ، فشهادته فيها اختلاف .

وتجوز شهادة وكيل القيم له على غير فعله ، ولا تجوز على فعله ، تقدم مع الحاكم أو لم يتقدم . وتجوز شهادته على غير فعله ولو لم يتقدم بها مع الحاكم .

وذكر بعض شهادة الأجير لمن استأجره .

وقيل : تجوز . والله أعلم .

فصل

والعامل إذا أخرجه رب المال من ماله ، جازت شهادته ، إلا أن يكون شهد وهو عامل ، فودت شهادته .

والوكيل إذا باع مالا ، وأعلم المشتري أن المال لغيره ، وأنه أمرة ببيعه ، ثم قدم صاحب المال ، وطلب الثمن والمشتري منكراً ، لم تجز شهادة الوكيل .

وإن كان مقوراً أنه أعلنه أن المال لغيره ، وإنما اختلفوا في الثمن وحده ،
فشهادة الوكيل جائزة إذا شهد على المشتري : أن عليه رب المال كذا وكذا مع
شاهد غيره .

وإن شهد أنه باع له بكذا وكذا لم تجز شهادته ؛ لأنه يشهد على فعله .

وشهادة الوكيل للغائب من المصّر ، حيث لا تناله الحجة ، ولا يعرف أين هو
جائزة ؛ لأنه بمنزلة اليتيم . وتنفذ عليه الأحكام وله ، ولو لم يكن له وكيل .
ولو وكيل الغائب أن يخاصم ويشهد .

والبيادر لا تقبل شهادتهم في المال الذي يعلمونه لمن أدخلهم في العمل . وإن
زال المال من أيديهم ، فشهادتهم جائزة إذا كانوا عدولاً ، وشهدوا على غير
فعلهم .

وعن أربعة نفر ، شهد منهم اثنان لاثنين على الميت بدين ، وشهد الآخران
للساهدين بدين ، فشهادة هؤلاء هؤلاء ، وهؤلاء هؤلاء كلها جائزة ؛ لأنه لا شركة
بينهم في أصل الدين .

وقول : لا يجوز شهادتهم ؛ لأنهم مشتركون في قسمة الدين . والقول الأول
أحب .

وإذا شهد بعض الورثة على بعض ، فلا يجوز شهادتهم ولو كانوا عدولاً .
ومثل ذلك إذا كان ثلاثة إخوة ، فشهد اثنان : أن لهم أخاً رابعاً ، وأنكر
الثالث وهما ثقتان ، فلا تقبل شهادتهم على بعضهم بعض .

ومن نازع في شيء ، ثم أقر به لغيره ، فلا تجوز شهادته فيه . وإن كان نازع في مال ، ثم برىء منه من بعد ، وشهد أن ذلك المال لرجل آخر ، فشهادته مجوز .

ولا تجوز شهادة البائع فيما باع . فأما من أعطى عطية ثم نوزع فيها ، فشهادة المعطى للمعطى جائزة . وذلك عمداً أن المعطى لا يرجع فيما يستحق عليه على المعطى بشيء . وأما البائع فيرجع عليه المشتري ، فيما يستحق منه بالثمن . والله أعلم .

وقيل في ثلاثة نفر ، اشتركوا في سلعة ، فباعوها لرجل ، فاستبقاهم المشتري فاقالوه ، وتدم أحدهم ، وأنكر الإقالة . فشهادة الاثنين عليه جائزة .

وقال أبو معاوية رحمه الله ، في الذين يقطعون السبيل ، فتجوز شهادة المقطوع لهم عليهم في القتل . ولا تجوز في شهر السلاح وأخذ المال ؛ لأنه إذا شهدوا : أن هؤلاء أخذوا أموالنا ، وشهروا السلاح علينا ، فهذه شهادتهم لأنفسهم لا تجوز . وأما المقتول إذا كانوا غير أوليائه ، فشهادتهم عليهم في قتله جائزة . والله أعلم .

وقيل في رجلين بينهما أمة ، شهد كل واحد منهما على صاحبه : أنها أخته من النسب ، فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ، حتى يشهد على ذلك شاهد آخر مع أحدهما ، ويكونا عدلين . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن

في شهادة الأوصياء ولهم ، ومن كان له حق في الوصية ،
وما أشبه ذلك

واختلف في شهادة الوصي على الميت ، بما عليه من الحقوق . فقول : لا يجوز
شهادته ما لم يحز لنفسه من ذلك شيئاً .

وقول : لا يجوز شهادة الوصي على الهالك بالحقوق ؛ لأنهم يقبضون المال
بقسليمة إلى الغرماء .

وقال أبو محمد رحمه الله : من أوصى إلى رجلين بوصية ، فلم ينفذاها عنه ،
وهما غير مستحقين للوصية ، ثم إن الورثة باعوا المال لياكأوه ، فإنه لا يجوز
لن علم بالوصية أن يشتري منهم ، ولا يشهد عليهم ولهم .

فإن باعوا على أن يقضوا وصايا الميت ، فإن له أن يشهد عليهم ولهم ، ويشتري
منهم . وأما إذا كان البيع ثمنه لأنفسهم ، فلا يجوز ذلك .

وإذا كان لرجل وصيان ، فلا يجوز شهادتهما بوصى ثالث ؛ لأن في ذلك
راحة لهما .

ووصى اليقيم إذا كان ينازع لليقيم في ماله ، ومعه له شهادة ، فإنه يقول
للحاكم : إن معي لليقيم شهادة وأخاصم له . فإذا أمره الحاكم أن يخاصم له ، جازت
شهادته ومخاصمته له إذا اشترط ذلك .

واختلفوا في الوصي يشهد للميت ، يعد أن يدرك ورثة الميت ، ويقبضوا
مالهم . تقول : شهادته جائزة للميت وعلى الميت .

وقال آخرون : لا يجوز شهادته للميت ، من قبل أنه لو قبض ذلك جاز عليهم ،
وكان هو المصمم في ذلك . ولا تجوز شهادته فيما هو خصم فيه .

وأما شهادته عليه فزعموا أنها جائزة . فإن شهد لبعض ورثته على الميت
شهادة ، والوارث صغير ، فإن شهادته جائزة .

وقال آخرون : لا يجوز شهادته إلا أن يكون الوارث كبيراً ، من أجل أنه
يقبض لنفسه .

وإذا شهد الوصيان على دين أو وصية ، فإن شهادتهما جائزة .

وإذا رفا ذلك قبل أن يشهدا ، فشهادتهما باطلة ، لأنهما يدفعان عن أنفسهما
الضمان .

وعن هزان بن الصقر رحمه الله : يجوز شهادة الوصي بالدين . ولا يجوز على
المال .

وقال محمد بن جعفر : يجوز شهادته بالمال إذا قبضه غيره .

وقيل : لا يجوز شهادة الوصي على المالك بالحقوق ؛ لأنهم يقبضون المال
بتسليمه إلى الترماء .

وإن أقر الوصي بدين عليه للميت ، فإن الحاكم لا يأذن له بالدفع إلى من
يشهد له بالوصية ، ويقم الحاكم للميت وصياً يقبض منه الحق الذي أقر به .

ومن أوصى إلى رجلين ، وأشهدهما بوصية ، فتجوز شهادتهما بالوصية ، وتبطل وصايتهما ، ويقيم الحاكم له وصيًا غيرهما .

وإن أوصى رجل للشرأة بوصية ، أو للأقربين أو للفقراء ، فشهد بن هؤلاء شاهدان بذلك . فقيل : إن شهادتهما جائزة ، وتبطل حصتهما من الوصية ، وترجع لورثة الموصى ، وتثبت للباقيين حصصهم .

وقيل : تبطل الشهادة ، إلا أن يشهد الأقربون للفقراء ، أو الفقراء للأقربين وكذلك الشرأة ، ومن له سهم في الوصية على هذا السبيل .

وقول : في الشرأة والفقراء إن ذلك جائز ، ولا تسقط حصة الشاهدين ؛ لأن الفقراء والشرأة ليسوا معروفين ولا معينين بأعيانهم .

ويجوز للموصى أن يعطى الشاهدين من وصية الأقربين الفقراء إن أراد . وكذلك الشرأة .

وقول : يبطل الوصية أيضاً . ولو شهد الأقربون للفقراء والشرأة ؛ لأن الأقربين يدخلون في تلك الوصية .

وأما شهادة الشرأة للفقراء والأقربين ، فذلك جائز ؛ لأنه قد يدخل في الشرأة اسم الفقراء ، إذا كان الشارح فقيراً ، دخل في اسم الفقراء . ولا يدخل الفقير عند الشارح في اسم الشرأة .

وقيل في أهل الرم ، إذا شهد أحد منهم فيه شهادة : أنه لبي فلان وهو منهم : أن شهادته جائزة ، ويطرح سهمه من الرم .

وقول : لا تقبل شهادته في ذلك .

ومن أوصى لأقربيه بوصية ، فشهد شاهدان من أقربيه : أنه أوصى لأقربيه
بكذا ، ولم يشهد غيرها . فإن الوصية تحسب . فإن بلغت شهادتهما ، ولم
يكن لهما ولا لغيرهما شيء . وإن لم يصلهما ثبتت شهادتهما لسائر الأقربين .

وقول : ثبتت شهادتهما ولو بلغتتهما ، ولكن يبطل نصيبهما منها .

واختلف في شهادة الورثة لرجل بدين على الهالك . فقول : قوّم عليهما
في حصتهما .

وقال موسى : شهادتهما جائزة على جميع الورثة .

وعن شاهدين شهد أحدهما أنه أوصى إلى فلان يوم الخميس ، وشهد الآخر :
أنه أوصى له يوم الجمعة قال : هو جائز ؛ لأن الوصية كلام وليست بفعل ولا عمل .
ولو شهد شاهد . أنه أوصى إليه بالكوفة ، وشهد آخر : بما أوصى إليه
بمكة كان ذلك جائزاً . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع

في شهادة الآباء والأرحام والأولياء وما أشبه ذلك

واختلف في شهادة الوالد لولده على ولده . فقال بعضهم : يجوز . وهو أحب القولين إلينا ، وشهادة الوالد لولده فيما لا يجوز له في حياته تجوز له إذا مات ، إذا شهد له عنه بها شاهدا عدل بعد موته ؛ لأنه لا يجرّ إلى نفسه مالا . وذلك إذا لم يكن شهد بها في الحياة فردت .

وأما إذا كانت ردت ، فليس ترجع فيما ردت فيه . قال ذلك محمد بن محبوب رحمه الله .

وكذلك يجوز حكم الأب لابنة ، فيما قد أزاله ولده إلى غيره . ويجوز شهادته له في تنبته في الأصل ، إلا ما يلزم الولد فيه ضمان . فإنه لا يجوز شهادته له . وتجوز شهادة الوالد لولده ، في التكاح والرضاع ، ورضى المرأة والحذود والتقصاص . ولا تجوز شهادته له فيما يأخذ الدية .

وكذلك الوالد يجوز حكمه وتعديله لولده ولشهود ولده ، وحكمه فيما لا يجرّ إليه به مالا .

ولا يجوز تعديل الوالد ولا حكمه لولده ، في جميع مالا تجوز شهادته فيه له . وذلك في كل ما جرّ إليه مغنا ، أو دفع إليه مفرماً من المال .

وكذلك يجوز حكم الولد لوالديه ، وتعديله لهما ، وتعديل شهودهما في كل شيء .

وكذلك يجوز حكم الأب لابنه ، فيما قد أزاله ولده إلى غيره . ويجوز شهادته له في تنبيعه لولده في الأصل .

وقد بلغنا أن الإمام المهنا بن جعفر ، أجاز شهادة محمد بن زائدة على ولده غدانة لابنته مليكة . والله أعلم بالصواب .

وأما أنا فأخذ بهذا القول بإجازة شهادة الوالد لولده على لده ، وشهادة الولد لأبيه وأمه وأخته وجده وجدته وامراته . فشهادة هؤلاء جائزة بعضهم لبعض .

كذلك يوجد عن جابر بن زيد وأبي عبيدة والريبع ، رحمهم الله ، إلا الوالد لا تجوز شهادته لولده فيما يجر له مالا ، أو يدفع به عنه مفرقا .

وقيل : يجوز شهادته له في كل شيء . وهذا القول على معنى قول من يقول : لا يجوز الانتفاع بمال ولده إلا برأيه . ولا يجوز حله ولا عطيته ولا هبته . ولا يجوز له منه شيء ؛ لقول النبي ﷺ : كل أولى بماله . فإذا ثبت معنى ذلك خرج أن الوالد في مال ولده وغيره سواء ، فيما يحجز منه ، أو ما يباح منه لوجوه الحلال ، فينظر في ذلك .

وتجوز شهادة الوالد لولده ، في الوكالة بلا قبض مال . وقول : لا تجوز .

وقال أبو الحواري وحمه الله : أما أنا فأخذ بقول من قال بالجواز إذا كان عدلا .

ولا يجوز شهادة الشريك ، ولا شهادة من يجر إلى نفسه نفعا ، أو يدفع عنها غرمًا . أو إلى ولده أو عبده ؛ لأن مال عبده له . وأما سائر الأرحام فشهادة بعضهم لبعض جائزة . ولا نعلم في ذلك اختلافًا من قول أصحابنا ، إلا في شهادة الوالد لولده ، فإتهم قد اختلفوا في ذلك . فقول : يجوز . وقول : لا يجوز ؛ لأن الوالد مباح له الأخذ من مال ولده .

وقال أبو مروان : إن الوالد يجوز شهادته لولده بالوكالة . ورضى المرأة بتزويجها الولد .

وقيل إن شريحًا أجاز شهادة أب وزوج . فقيل له : أبوها وزوجها . فقال : ومن يشهد للمرأة إلا أبوها وزوجها .

وقال أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد : إن الولد إذا كان مملوكًا أو مشركًا ، جازت شهادة والده له . ويجوز شهادته على من قذف ولده . ويجوز شهادته لابنته بالطلاق من زوجها . ولا ينبت لها بها المهر . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول العاشر

في شهادة المتلاعنين والمتقاتلين والمتبرئين وما أشبه ذلك

قال أبو حفص الخراساني ، في رجل رأى أن رجلاً يذبح رجلاً ، ثم دخل مسجداً وفيه نفر ، فلم يعلم أى القوم قتله ، أنه يقع عليهم الوقوف . فإن شهد واحد من القوم بشهادة لم يجز شهادته ؛ لأنه يوقف عنه ، ولا يدرى هو القاتل .

وكذلك إذا شهد اثنان وحدهما ، لم يجز شهادتهما وحدهما ؛ لأنه لا يعلم أحدهما القاتل أم لا ؛ إلا أن يشهدا جميعاً ، ويشهد معهما آخر ، فيكون يعلم أن أحدهما برىء من قتل الرجل لاشك فيه ، فتجوز شهادته وشهادة الرجل الآخر الذى شهد معهما ، أو يشهد منهم هم ثلاثة ، فيكون اثنان منهما ، لاشك أنهما بريئان من قتله . فتجوز شهادتهما .

قال أبو عبد الله رحمه الله : ما أحسن ما قال أبو حفص .

وأما المتلاعنان فقد قيل في شهادتهما باختلاف . فقول : إن اجتمعا في شهادة كانت شهادتهما شهادة امرأة على الاحتياط ؛ لأنه لا بد من كذب أحدهما .

وقول : تجوز شهادتهما على الانفراد خوف ضياع الحق .

وأما شهادة المسلمين على أحد من المحاربين البغاة ، إذا شهد شاهدان من المسلمين ممن حضر الواقعة . وقالوا : إن فلاناً من الباغين قتل فلاناً من المسلمين ، فحائز . والله أعلم . وبه الترفيق .

القول الحادى عشر

فى الأجل فى إحضار البيّنات

وإذا ادعى الطالب بيّنة فإن الحاكم يؤجله فى إحضارها بأجل ، ويكتب له :
يؤجل فلان ابن فلان فى إحضار بيّنته على فلان ابن فلان فى كذا وكذا ، فأجلته
إلى يوم كذا من شهر كذا .

فإذا جاءت بيّنته للأجل ، سمع بيّنته بحضور من خصمه أو وكيله ، من
بعد ماتصحيح بيّنته معه وكالته .

وإن لم يوافه خصمه أو وكيله سمع الحاكم البيّنة ، وأثبت شهادتهم فى كتابته ،
واحجج عليه :

فإن كان يخلفه عن الموافاة لمرض يصيبه أو لمصيبة موت ، ممن يلزمه القيام بأمره ،
أمر صاحب البيّنة بردها ، حتى يسمعها الحاكم بحضور من خصمه .

وإن لم يصح له عذر فى تخلفه ، أنفذ الحاكم عليه سماع البيّنة إذا عدلت بيّنته ،
بعد أن يحجج عليه ، إن كانت له حجة فما صبح عليه .

وإن كان الطالب فقيراً لا يستطيع حمل البيّنة ، كتب له إلى والى البلد : أن
يسأل عنه أهل الخبرة من الصالحين ، إن كان له مال ومقدرة ، فليرفع بيّنته أو
يرفع معه خصمه ، ويحمل لهما أجلاً يتوافقان فيه ، ويعرفه الأجل .

وإن لم يكن له مال ولا مقدرة ، فليسمع بيّنته ، بحضور من خصمه ، ويكتب
شهادتهم ، ويفحصهم ويسأل عن تعديل الشهود ، ويكتب إليه بشهادتهم وتعديلهم
مع ثقة .

فإذا وصل إليه كتابته مع ثقة ، يعرف الحاكم ثقته ، أو يعرفه إياه من يقبل منه ثقته . ثم ينظر في الحكم ويكتب .

وإن كان لخصمه بينة ، سمعها بحضور من خصمه ، ويكتب إليه بشهادتهم وتعديلهم مع ثقة . والمعدل المنصوب إن كان ، وإلا صلحاء البلدان إن كان منهم من يصلح للتعديل ، ويكتب شهادتهم وتعديلهم ، وطرح ووقف مع ثقة .

فإذا وصل إليه كتابته مع ثقة يعرف الحاكم ثقته ، أو يعرفه إياه من يقبل ثقته؛ ثم ينظر في الحكم .

وينبغي للحاكم أن لا يغيب عنه من يكتب عنه من الشهادات أو غيرها . والآجال مختلفة .

أما من ادعى شيئاً في يد غيره فإنه يؤجله ما تأجل ، ما لم يكن أجلاً فاحشاً ، مما يكون من المضار .

وإن كان في عبء أو دابة ، أو متاع ، فإن صاحبه يؤمر أن لا يعبه ، ويؤجل للمدعى أجلاً ، بقدر ما يمكنه إحضار بينته .

وكذلك في البراءة من القتل والدماء ، يؤجل بقدر ما يؤجل المحبوس ، أو من ادعى له .

وكذلك جميع أهل الأحداث كلهم . وإن لم يحتج على المدعى للقتل والدماء والأحداث ، من بعدما يستفرغ حبس التهم ، أجل بقدر ما يحىء بينته إذا ادعى صحة .

وكذلك المدعى البراءة من الدين ، وقد صح الحق عليه ليبطل ما صحح عليه
أجل ، بقدر ما يحضر بينته من موضعها بكفيل .

وإن ادعى رجل تزويج امرأة ورضاها ، لينعها التزويج ، أجل بقدر ما يحج
ببينته من موضعها .

فإن كانت مع زوج غيره ، واحتج أحد في تزويجها ، لم يؤجل ، ولم توقف
المرأة عن زوجها ، ولا يوقف زوجها عنها ، إلا أن يصح العقد بشاهدي عدل فيمنع
الرجال جميعاً عنها ، ويؤجل بقدر ما يحضر البينة . فإن أحضر وإلا خلى عن الرجل
وزوجته .

وإن صحت العقدة للطالب قبل تزويجها ، فطلب رضاها ، وطلب يمينها .
وليس لها بزواج كان له عليها يمين . فإن حلفت برئت منه . وإن ردت إليه
اليمين وحلف ، كانت امرأته .

وإن كانت في عقدة زوج قد رضيت به ، لم يكن للطالب عليها يمين ؛ لأن
نكاح الآخر قد ثبت عليها . ولو أقرت وقد رضيت بالآخر ، وقد كانت رضيت
بالأول من قبل ، لم يقبل قولها إلا بشاهدي عدل .

وإن ادعت امرأة على زوجها طلاقاً ، فادعت بينة ، أجلت بقدر ما يحضر
بينتها من موضعها .

وإن ادعت أنه ممن يرد نكاحه ، بأنه مولى أو نساج أو بقال أو حجام ،
أو ولد لغير أب ، أو أنه عبد مملوك ، أو أنه يوم تزوجها كان مشركاً ، أو أنه
كان أكلف ، أو ادعت رضاها بينهما مما يحرمها عليه أو نسباً ، أو أنه ظاهر منها

أو آلى ، وانقطعت الآجال ، ولم يكفر أو على إقراره شيء من هذه الأشياء ، أو أنه تزوج عليها أربعة من النساء ، أو جارية أو ممن يحرمها عليه من أم أو ابنة أو غيرها ، أجلت في هذا كله ، بقدر ما يحضر بينتها .

وإن ادعى رجل زوجته جنونا ، أو جذاما ، أو ، برصا فاحشا ، أو عفلا ، أو نمحشا ، فعليه البينة إن كان بها قبل تزويجه إياها ، إلا أن يكون مما لا يشك فيه إذا كان ذلك من حينه .

وإنما ترد المرأة بهذا من قبل الجواز . وكذلك لها على الرجل . فإذا جاز لزمه صداقها .

وأما الرجل فإذا جاز ، فإذا شاءت أقامت معه ، وإن شاءت خرجت بلا صداق .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله: للمرأة الخيار عليه إذا كان به شيء مما وصفت ، ما لم يدخل بها . فإذا دخل بها ، لم يكن لها أن تخرج وإن تركت صداقها . وإلا أجل في إحضار البينة على ذلك بقدر ما يمكنه إحضارها .

وإن لم يكن بينات فما بين الرجال والنساء ، فما لا يطلع عليه الرجال ، مثل الرق والغفل في النساء ، والعنين في الرجال ، وادعت المرأة أنه لم يحز بها وأنكرها ، فبينهما الإيمان في ذلك . وليس فيه بينات ، إلا أن تكون امرأة قد تزوجها رجلان عدلان ، وفارقاها قبل ، فيشهدان بذلك ، أو يشهدان أنهما عرفاها بالرق وهي صبية لا تستتر . فإن شهدتهما جائزة عليها . والله أعلم .

فصل

وقيل في امرأة ادعت على زوجها الطلاق . وقالت : شهدت بالبصرة ، فإنه يمزل عنها زوجها ، وتوكل في ذلك إذا سمعت شهودها ، ولم يعرف باطل قولها . وقد أجل بعض الحكام من ادعى بينة في مكة إلى وقت مجيء الحاج . وعليه أن يعلم الحاكم كم شاهديه . وإن لم يسم بينة لم يؤجل في ذلك .

وإن ادعى شهادة من لا تجوز شهادته ، لم يؤجل في ذلك ، مثل صبي قد راهق الحلم ، فليس يؤجل حتى يبلغ . وإن طرحت بينته ، واحتج أن له بينة أخرى أجله أيضا ، واحتج عليه أن لم يحضر جميع بيناته إلى كذا وكذا .

وقيل : أكثر ما يؤجل ثلاثة آجال ، ويحجج عليه الحاكم في الثالث : أنى لا أو جلت أكثر من هذا ، ثم يقطع حجته ويفقد ما صح معه .

وقال أبو عبد الله رحمه الله : مادام يحجج بينته ، ويطرح ، ويطلب الأجل فيؤجل .

وأما إذا لم يحضر بينته عند انقضاء الأجل ، فإنما يؤجل في ذلك ثلاثة آجال . وفي الثالث يقول الحاكم : قد أجلتك هذا الأجل ، على أن تأتي بكل بينة لك في عمان . فإذا انقضى الأجل الثالث ولم يحضر بينة ، إنفذ الحاكم الحكم .

وإن ادعى الخصم شهادة من لا يصحبه إلى الحاكم من بلده وهو صحيح ، لم يقبل منه شاهد عن شاهد ، ولم يؤجل . فإن أحضر البينة بعد الأجل بيومين أو ثلاثة فلا تقطع حجته ، وتسمع بينته .

وإن ادعى عبد التحرير من سيده أجل بقدر ذلك؛ لأنه يمنع سيده من مبيعه،
وله استخدام بالأجرة .

فإن صحت دعواه بالبينة العادلة ، فله أجره ، ويخاصص بنفقته وكسوته ،
والباقي يؤدي إليه وكذا الأمة .

فإن احتسب محسب ، وادعى ليقم ، أو غائب ، أو معتوه ، أو أبكم على رجل
بمال في يده ، أجل بقدر ذلك .

وكذلك إن ادعى مدع حكماً من قاض أو مال ، أو حاكم على شيء
في يد صاحبه ، إلا أن يكون شيء قد تلف أو دين ، فإنه يؤجل ما تأجل .
وإن احتج في تخرج شاهد أو معدل ، أجل بقدر ما يحضر بينته ، إذا كانت
البينة قد عدلت عليه .

فإن ادعى مدع نهراً في قرية ، أو شيئاً مما لا يزول من موضعه ، كالأرض
والدار والأصول ، أجل ما تأجل .

وقيل عن محمد بن محبوب رحمه الله : إذا ادعى رجل على رجل حقا . وقال :
عندي بيعة حبس له يوماً . فإن جاء بينته ، وإلا ترك : إن لم يجد كفيلاً .

وإن ادعى بيعة فالحاكم يسأله عنها . فإن كانت عادلة أجله . وإن لم تكن
عادلة ، أنفذ الحكم ولم يلجفت إليها .

وقيل : إن رجلاً كان يطلب مطلباً إلى موسى بن علي ، وهو من الباطنة .
فقال : قد اختلفت إليك ثمانين منقلة . فقال له أبو علي : بالله منأقلى أبعد من منألك
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني عشر

في هدم البيئات

اتفق أصحابنا أنَّ الحاكم إذا استخلف المدعى على دعواه، فقد قطع الخصومة بينه وبين خصمه، وذلك بعد أن يحتج على المدعى إن كانت له بيئة فأحضرها.

فإن ادعى بيئة قال له الحاكم: أحضرها. فإن طلب الأجل أجله كما وصفنا في القول الأول. فإن قال: أهدرها وأرضى يمين خصمي، بدلا من إقامة البيئة، لم يسمع منه الحاكم البيئة بعد اليمين. وبهذا القول يقول داود بن علي.

وأما أبو حنيفة والشافعي، فيسمعان البيئة بعد اليمين، ويحتجان بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: شاهدنا (١) عدل خير من يمين فاجرة. والقول الأول أكثر؛ لأن اليمين جعلت لقطع الخصومة.

وروى أن النبي ﷺ (٢) أتاه آت فقال: يا رسول الله إن فلانا أخذ مالى ومعدنى. أو قال: جحدنى حتى. أو كلاما هذا معناه. فقال له النبي ﷺ: أعندك بيئة؟ قال: لا. قال: فيمينه. فقال: يا رسول الله إذا يحلف ويذهب مالى. فقال النبي ﷺ: ليس لك إلا ذلك.

(١) قال البيهقي: باب البيئة: الحادثة أحق من اليمين الفاجرة. روى ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وشريح القاضي رحمه الله. والقول الأول رجحه الإمام السالمى وهو المذهب. والقول الثانى اختاره القطب.

(٢) أخرجه أحمد عن الأشعث بن قيس. ورواه مسلم والترمذى عن وائل بن حجر بألفاظ مختلفة.

— ٥٢ —

وقبل : تسمع بينة للمدعى بعد اليمين ، إن كان أهدرها أو لم يهدرها .

وقول : لا تسمع منه بينة ، كان أهدرها عند اليمين أو لم يهدرها .

وقول : إن أهدرها لم تسمع منه وإن لم يهدرها سمعت منه .

وقول : إن أقر بمعرقها ثم أهدرها لم تسمع . وإن لم يقر بمعرقها سمعت .

وقول : ولو أقر بمعرقها وهدمها ، ثم أحضرها بعد ذلك ، سمعت منه . وكانت

البينة العادلة أولى من اليمين الفاجرة . وهو قول الربيع . ويوافق قول الشافعي وأبي حنيفة .

وأما أبو عبيدة فيقول استحلافه لخصمه ، وهو يعرف بينته . ترك منه لها .

والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث عشر

في تعديل اليمينات ومؤال الحاكم للمعدل
ولفظ التعديل وصفة من يكون معدلا

وينبى للحاكم أن يولى مسأله التى يسأل عنها الشهود قومًا ثقة ، ينق بهم ،
ويطمئن إليهم ويكتبوا مسأله . ولا ينبى له أن يظهر عليها أحدًا ، إلا أصحاب
مسأله .

وينبى إذا أرسل في تعديل البينة أن يبعث بها مختومة ، مع من لا يعرف
ما فيها ، حتى يوصلها إلى الذى يلى المسائل عنها ؛ لأن الناس قد أضربهم الطمع
إلا من عصمه الله .

فإذا جاء بها صاحب المسألة مختومة مع من لا يعرف ما فيها قد بينها في يد
القاضى .

وإن خاف أن يشهر بأنه صاحب المسائل ، أرسل بها مختومة مع غيره إلى
القاضى ، حتى يظفر ما فيها ثم يرسل إليه بعد ذلك سرا ليلا أو نهارًا ، حتى يسأله
عما كتب إليه من الجواب فيها .

وإن كانوا قد عدلوا وأرادوا أن يردها ثانية إلى غيره ، فيسأل عنها ثانية ،
فهو أحسن وأوفق .

فإذا عدلوا مضى القضاء على الذين شهدوا عليه ، إلا أن تكون له حجة .

وينبغي للوالى فى ولايته إذا ولى : أن يقدم على كل بلدة ثقة أميناً ، ويسأل عن ثقة البلدة ، أهل الفضل فى دينهم وثقتهم ، فيوليهم أمر البلاد ، ويجعل التعديل إلى المعدلين المنصوبين ، فيكون واليه الثقة هو الذى يرفع إليه التعديل ، ويلى مساطة المعدلين بنفسه ، ولا يقبل منهم حتى يقولوا : إنه عدل .

وقد قيل : إنه إذا قالوا : إنه ثقة قبل . وإن قالوا : إنه فى الولاية جاز له أن يقبل .

ولا يقيم الوالى معدلاً إلا برأى الإمام أو القاضى ولا يكون السؤال عن تعديل الشهود ، إلا بعد الشهادة . ولا يجب على الحاكم ولاية الذين يعدلهم المعدلون .

وإن طرح المعدل ولياً للمسلمين ، فلا يقبلوا منه ذلك إلا بأمر واضح يصح عليه . وإن أبى المعدل وتولاه المسلمون قبل .

وعلى من يعولاه إذا طرحه المعدل ، أو وقف عنه ، أن يرفع عدالته إلى الحاكم والمعدل .

ولا يجوز لمسلم أن يطرح وليه ، وهو يقدر على أن لا يطرح .

وإن كان معدلان أو ثلاثة سئلوا جميعاً . فإن عدل واحد وطرح الآخر ، أخذ بالتعديل إلا أن يتفقوا على طرحه جميعاً .

وإن أراد المعدل طرح الشاهد قال : أقف عنه ، ولا أقول شيئاً لئلا يكون عليه قول . ولا مسألة .

فصل

ولفظ التعديل هو أن يقول : إن فلاناً عدل عضدى ، أو ثقة ، أو ولى لى ،
أو ولى للمسلمين ، أو يتولاه المسلمون ، أو لى فى الدين ، أو ولى لأهل الخلف .
فيهذا كله تثبت شهادته .

وإن قال : هو جائز الشهادة جاز .

وإن قال : لا أعلم منه إلا خيراً جاز .

وإن قال : فلان من خيار المسلمين ، أو من أفاضل المسلمين ، أو من المسلمين ،
أو من الصالحين . فبكل هذا تثبت ولايته ، وتجوز شهادته .

فإن قال : فلان ثقة فى دينه ، أو عدل فى دينه قبلت شهادته ، ولا تثبت
ولايته .

وإن قال : فلان أثنى به ، أو أأمنه ، أو أمين ، أو معى أمين ، فلا تقبل
شهادته . ولا تثبت ولايته .

وإن قال : فلان من الأخيار ، أو من الأبرار ، أو من المتقين ، أو من
الصالحين . قبلت بهذا شهادته ، وتثبت ولايته .

فصل

وفى الأثر : تزكية الشهود لم تكن عن رسول الله ﷺ ، ولا عن
الصحابه .

وقال عمر رضى الله عنه : المسلمون عدول بعضهم على بعض .

وقد نهى الله عن التجسس عن عورات الناس .

وقيل : إن المسألة عن الشهود بدعة محدثة ، إلا أنه لما ظهرت شهادات الزور ، وأخذ الناس الأموال بالرشاء على الشهادات ، فعند ذلك أمر المسلمون بالسؤال عن عدالة الشهود ، وأهل الورع والعفة والرضى في الإسلام . ويكون السؤال عن حال الرجل في اليوم الذي هم فيه ولا يسألهم عما كان عليه من قبل ذلك ؛ لأنه قد يكون على حال ثم يتحول عنها .

ومن طرحت شهادته في حكم ثم عدل بعد ذلك . فقيل ، يجوز شهادة فية .
 ويقول : لا تجوز شهادته في ذلك الحكم ، وتجوز فما بعد ذلك في غيره .
 ولا يقبل التعديل إلا من العدلين المنصوبين ، ويقبل التعديل من الواحد .
 وكذلك الولاية .

ولا تقبل البرأة والجرح إلا من اثنين عدلين . وقيل : يقبل التعديل من المرأة والثقة ، التي تبصر ما يثبت به الولاية والبرأة ، إذا لم يوجد من يعرفه من الرجال الثقات .

وقال محمد بن المسيب رحمه الله : لا تكون المرأة معدلا منصوبا .

ويجوز تعديل المرأة للمرأة ، والعبد الثقة يؤخذ عنه الولاية لمن تولى ، إذا كان يبصر ذلك ، ولا يجوز تعديله لأن شهادة العبد لا تجوز .

وقول : إذا رفع الولاية قبل السؤال عن الشاهد قبل منه ، وتولى المرفوع إليه .

وقيل : تجوز شهادته وتعديله .

وقيل : إذا ظهرت الدعوة في بلد مثل عمان كان أهلها عدولا ، إلا من كان في عنقه حد ، أو مقيم على محرم .

وللحاكم أن يحكم بشهادة أوليائه ، ولا يسأل عنهم . وولاية الإمام في القرى على عدالتهم ، ولا يحتاج الحاكم أن يسأل عنهم ولو غاب عنه أمرهم ، حتى يصح من أمرهم خلاف ذلك . هكذا يؤخذ عن أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله .

قيل : ويجوز تعديل حامل الشهادة لمن حمل عنه شهادته ، إذا كان الحامل للشهادة عدلا يبصر ذلك .

والوكيل إذا كان عدلا ، جاز تعديله للشاهد الذي يشهد على من وكاه .

وأما الخصم فلا تثبت عليه تزكية شاهد خصمه : حتى يصدق بما شهد عليه به .

وقول : يجوز تعديله عليه ؛ لأنه يخرج مخرج الإقرار . ولا يعجبنى أن يقام معدل من أهل الخلاف . وقد كان قوم بصحار ، يسألون عن التعديل . والظن بهم أنهم من أهل الخلاف ، ولم يكن الخلاف ظاهرا منهم . منهم يعقوب بن موثّل وداود بن الأثرس . ولا أعلم أنه يقام من أهل الذمة معدل .

فصل

في تجريح الشهود

واختلف موسى بن علي ومحمد بن محبوب ، رحمهم الله في الشهود إذا عدلوا وقالوا : يجرعهم الخصم . فموسى قال : يقبل من الخصم ويدعى بالبينة العادلة ، على تجريح شهود خصمه . وأما محمد بن محبوب فلم يقبل ذلك .

ومن جرح شهود خصمه فقد أثبت عدالتهم ؛ لأنه لا يكون التجريح إلا بعد التعديل .

وقول : إن التجريح يقبل قبل التعديل ، ولا يقبل بعد التعديل .

وليس للحاكم أن يحتج على الخصوم في تجريح البينة ، ولا المعدلين ، إلا أن يطلب ذلك الخصوم المشهود عليهم والمعدل عليهم .

وقيل : يقبل الجرح على المعدلين بالبينة العادلة التي لا يختلف الحكم في عدالتهم . وإن شهد مع الحاكم شاهدان ، فادعى المشهود عليه أنهما عبدان ، فإن الحاكم يقف عن إمضاء الحكم بشهادتهما . فإن صح أنهما عبدان فلا يجوز شهادتهما في أكثر القول . وإن لم يصح أنهما عبدان جازت شهادتهما .

وعن محمد بن محبوب رحمه الله ، فيمن يتولاه الحاكم ، فجرعه المعدل بما تسقط به عدالته ، فلا يحكم بشهادته .

وإن وقف عنه بغير تجريح ، فللحاكم أن يأخذ بمعرفته . وإن كان الخصم هذا الذي رفع ولايته للحاكم والخصم ولي . فإذا لم يعدله المعدل لم يحكم بشهادته :

— ٥٩ —

وقول : إذا ثبتت ولايته مع الحاكم ، حكم بشهادته ، ولم يقبل قول المعدل فيه ؛ لأنه لو كان له ولي جرحه المعدل ، كان عليه هو أن يقيم بشهادته ، ويقم على المعدل حتى يصح عليه المعدل ما جرحه به ، وليس عليه أن يسأل عنه كانت ولايته بخبرة أو ربيعة . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع عشر في حمل البينة ومعاني ذلك

أجمع المسلمون على أن ليس على الحاكم أن يخرج ، أن يسمع الشهود في مواضعهم ، طلب الخصم ذلك أو لم يطلب ، كانوا في قريته أو غيرها .
وعلى من وجبت عليه البينة أن يحضرها إلى الحاكم في موضعه .

وإن كان شهوده مرضى ، فجاز أن يشهد على شهادة كل واحد منهما شاهدان . ويجوز شاهدان عنهما جميعاً ، إذا شهدا على شهادة كل واحد منهما على الأفراد .

وإن كان الشهود في موضع بعيد عن الحاكم ، فمن كان موسراً قوياً على المسير ، فعليه أن يخرج مع المشهود له إلى الحاكم ولو يحمل المؤونة ، ما لم يضر بنفسه أو بعياله .

ومن كان فقيراً ويتنذر على المشى ، ولا يقدر على الزاد ، فعلى المشهود له أن يزوده .

ومن كان لا يقدر على المشى ، لا الكراء ، ولا الزاد ، فعلى المشهود له أن يزوده ، ويحضر له جميع ما يحتاجه مما لا بد له منه .

ولوصى اليقيم أن يحمل بيينة اليقيم من مال اليقيم ، إذا كان يطلب له .
ومن ادعى حقاً لولده وهو صغير ، ولا مال له حمل بيينة ولده من ماله .

— ٦١ —

وقيل : إذا لم يقدر الخصم على حمل بينته ، وهى فى بلد غير بلده خير خصمه
إن شاء أن يخرج يسمع بينته فى موضعها خرج يسمعها .

وإن كره كتب الحاكم إلى والى البلد أن يسمع البينة ، ويسأل عن تعديلها ،
ويبعث بما صح عنده من الشهادة أو التعديل .

وإن أراد أن يحمل شهوده إلى الحاكم فله ذلك .

وقيل : تقبل البينة بالوكالة والنسب بلا أن يحضر الخصم .

وقيل : تقبل به فى الوكالة دون النسب .

وقيل فى رجل من بلده دىن على رجل من بلد آخر ، فرفع عليه إلى والى
البلد الذى عليه فيه الدين ، وبينته فى بلده هو ، فعليه أن يحضر بينته إلى والى البلد
الذى عليه ، إلا أن يكون وال من تحت يد وال ، مثل والى السر ؛ فإن صاحب الحق
يسمع بينته الوالى الأكبر ، إذا سمع بينة هذا أن يأخذ له بحقه .

فإن كان الطالب من السر والمطلوب من نزوى ، فيصل صاحب الحق إلى
الإمام ، يأخذ منه كتابا إلى والى السر يسمع بينته ، ويكتب إلى السر إلى الإمام
بما شهدت عنده به البينة ، ثم يأخذه له الإمام .

وأما أن يبدأ والى السر فيكتب إلى الإمام ، فلا يبدأ الوالى بالكتاب إلى
الإمام ، حتى يكتب إليه الإمام ، فيقع ما كتب به .

فإن كان الطالب فى السر والمطلوب من توأم ، فيصل صاحب الحق إلى

والى توأم فيقول : يبتغى بالسر . فإن قدر على حمل بينته ، وإلا كتب والى توأم إلى والى السر أن يسمع بينته ، ويكتب له عند ثقة أنه قد سمع بينته بهذا الحق ، فمعد ذلك يحكم له .

وقيل : لا يحمل البينة من بلد إلى بلد في الدين ، ولا في الوكالات ، ولا في الوصايا ، ولا في النسب ، ولا في الموارث وصحتها .

وتسمع البينة على هذا كله في بلد صاحب البينة ، ولو قدر على حملها . وكذلك في المضار والأحداث ، وما خرج من معنى هذا . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الخامس عشر في كيفية معرفة تأدية الشهادة وألفاظها والشهادة على ما في السكتب

يقول : أشهد على إقرار فلان ابن فلان البائع ، وفلان بن فلان المشتري ،
في جميع ماسمى ووصف من إقرارهما ، في هذا الكتاب ، من البيع والابقاع
والقبض والإقباض ، وخلاص المدرك إلى غير ذلك ، مما سمى وذكر ، ويثن في
هذا الكتاب . ولا أعلم أن هذا البيع والابقاع باطلان . ولا شيء منهما إلى أن
أدبت هذه الشهادة .

وإن كانت الشهادة على إقرار قال : أشهد على إقرار فلان ابن فلان بجميع
ماسمى ووصف ، من إقراره في هذا الكتاب لفلان ابن فلان ، على ما ذكر فيه .
ولا أعلم أنه بطل بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب إلى أن أقت هذه
الشهادة .

وإن هو شهد بصدق قال : أشهد على أقرار فلان ابن فلان بجميع ماسمى
ووصف ، من إقراره في هذا الكتاب ، من الصداق المذكور مبلغه فيه لزوجه
فلانة ، وهو كذا وكذا . ولا أعلم أنه برىء إليها من ذلك ، ولا من شيء منه
إلى أن أدبت هذه الشهادة .

وإن شهد على إقراره بالزوجية قال : أشهد على إقرار فلان ، أنه قد تزوج
فلانة تزويجاً صحيحاً ، وحصلت له في عقدة نكاحه . ولا أعلم أنه طلقها ،

ولا خالفها ، ولا أخرجها من تزويجه ، بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب ،
إلى أن أدت هذه الشهادة .

وإن حضر التزويج لم يقل على إقراره . ويقول : أشهد على فلان ، أويقول :
إن فلاناً تزوج .

وإن شهد على طلاق . قال : أشهد على إقرار فلان أنه طلق زوجته ثلاث
تطبيقات بكلمة واحدة ، وبانت منه بهن ، وانقطعت عصمة الزوجية بينهما ،
ولا أعلم أنه تجدد بينهما عقدة نكاح ، إلى أن أدت هذه الشهادة . هذا إذا طال
العهد بالطلاق .

وإن كان قرب عهد لم يحتاج إلى تجديد ذكر النكاح بينهما .

وإن شهد على وكالة قال : أشهد على إقرار فلان ابن فلان بجميع ما سمي
ووصف من إقراره في هذا الكتاب ، من الوكالة المذكورة لفلان ، على الشروط
المشروطة المبينة . ولا أعلم أن هذه الوكالة بطلت ، ولا شيء منها ، ولا من
شروطها ، إلى أن أدت هذه الشهادة . وإن شئت قلت : ولا أعلم أنه رجع عن
هذه الوكالة . وكذلك في الوصية .

وإن شهد على دين قال : أشهد على إقرار فلان ابن فلان ، بما سمي ووصف
من إقراره في هذا الكتاب . من الديون المذكورة فيه لفلان وهو كذا وكذا ،
ويصف العقد على ما ذكر وبين في هذا الكتاب . ولا أعلم أنه خرج إليه من
ذلك ولا من شيء منه ، ولا برى إليه منه ، إلى أن أدت هذه الشهادة .

وإن كان بهذا الدين رهن . قال : أشهد على إقرار فلان ابن فلان ، بجميع ماسمى ووصف ، من إقرار كل واحد منهما ، فى الدين والرهن والارتهان ، المذكور له فى هذا الكتاب . ولا أعلم أن هذا الرهن والارتهان ، ولا شئ منه بطل من ذلك ، إلى أن أدبت هذه الشهادة .

فإن شهد على عتق . قال : أشهد على إقرار فلان ابن فلان بجميع ما وصف وسمى ، من إقراره فى هذا الكتاب ، من العتق المذكور فيه على ما ذكر وبين ، وأنه قد اعتقه ولم يبق له فيه ملك .

وإن شهد على الملك قال : أشهد أن هذا الغلام ملك لفلان ابن فلان . ولا أعلم أنه باعه ، ولا نخله ، ولا وهبه ، ولا أخرجه من ملكه ، بوجه من الوجوه ، ولا سبب من الأسباب ، إلى أن أدبت هذه الشهادة . وإن كان غائباً تمام بصفته : أنه زنجى أو حبشى ، أو أبو فلان ، أو أخو فلان .

وإن شهد على أرض . قال : أشهد أن جميع هذه الأرض المحدودة الموصوفة المذكورة فى هذا الكتاب ، لفلان ابن فلان ، وهى بيده يتصرف فيها تصرف الملك . ولا أعلم أنه باعها ، ولا وهبها ، ولا أتلفها عن ملكه بوجه من الوجوه التى تنقل بها الأملاك ، ومزول بها الأموال ، إلى أن أدبت هذه الشهادة .

وإن شهد لورثة رجل غائب ، أو مفقود ، فإنما يشهد أن فلاناً خرج وهذا ماله . ولا نعلم أنه باع أو وهب ، ولا أزال هذا المال من ملكه ، بوجه من الوجوه .

وإن شهد على نكاح قال : أنا أشهد أن فلانة بنت فلان هذه زوجة فلان ابن فلان هذا . وما أعلم أنها بانث منه بطلاق ، ولا بوجه من وجوه الفراق ، مما يبينها منه ، عن حكم الزوجية ، إلى أن مات وترك من الورثة فلاناً وفلاناً ، وزوجته فلانة بنت فلان هذه . وما أعلم له وارثاً غيرهم ، وأنا شاهد بذلك .

ويروى عن أبي الحسن رحمه الله أنه قال : يجوز الشهادة على التزويج قطعاً : أن فلاناً زوج فلانة وأن فلانة زوجة فلان .

وللشهود أن يشهدوا بذلك إذا علموا معاينة أو شهرة ، إلا أن يعلوا بها بانث منه . وإن شهد على ضرب أو جراح قال : أشهد أن فلاناً جرح فلاناً هذا الجرح ، وأن هذه الإصابة من فلان ابن فلان . ولا أعلم أنه أبرأه منها .

وإن كانت قد ذهبت شهيد : أنه جرحه جرحاً باضِعاً ، أو ملحماً ، في موضع كيت وكيت من بدنه ، ويصف طوله وعرضه . وما أعلم أنه أبرأه من ذلك الجرح .

وإن شهد على طريق قال : أشهد أن هذا الموضع طريق جائز أو نافذ أو حلال ، أو طريق . وما أعلم أنها زالت بحق ولا يقول الشاهد : وما علمت في جميع الشهادات بل يقول : ولا أعلم .

وإن كان يشهد لحاضر على حاضر ، فينبغي له أن يشير بإصبعه لهما عند الشهادة .

ويعجنى للشاهد ، إذا أراد أن يشهد لفلان بما في يده أن يقول : رأيت

الشيء الفلاني في يدي فلان، أو في يد فلان . ولا يشهد بأنه له، إذا لم يكن عنده من العلم في ذلك إلا اليد ، أو يقول : إن فلان ابن فلان باع هذه الدابة ، أو هذا العبد ، أو هذا الثوب ، أو يقول : أعطاه ، أو يقول : أوصى له به إذا كان الأمر كذلك .

فإذا كان قد علم أنه قد أحرزه بالعطية، أو يقول : إنه قد قبض العطية، ويشهد بذلك ، ويخبر بما كان عليه من الأمر بينهما . والشهادة علم يؤديها الإنسان ، على ما علم من حال المشهود له والمشهود عليه .

وقيل : إذا ادعى رجل عبدا مملوكا له . وشهد شاهدان عدلان أنه عبده ، فلا تقبل شهادتهما حتى يقولوا : ولا يعلمان أنه خرج من ملكه ببيع ولا هبة ولا عتيق ، ولا سبب من الأسباب .

وإذا أقرت أمة أنها مملوكة لرجل ، فإنما يشهد الشهود على إقرارها بالملك ، ولا يشهدون أنها أمتة ؛ لأن شهادة الإقرار غير شهادة القطع . والفرق بين في الأحكام ، وليس يقبل شهادة الشهود : إنا سمعنا ، ولا أن عندنا كذا ، حتى يشهدوا بها قطعاً على دعوى الملعى ، أو حوزة المال بعلم من الآخر ، وأن هذا المال لهذا ، ولا يعلمون أنه أزاله بوجه من الوجوه .

وإذا نسي الشهود اللفظ ولم يشكوا في المعنى ، فلا يضييق عليهم أن يشهدوا بما عندهم من المعنى . وهذا ما لا يعدم أن يكون في الناس .

وإذا شهد شاهدان على رجل أن هذا المال في يده حرام ، أو أن زوجته هذه

غليه حرام ، أو وقعت بينهما حرمة ، ولم تفسر البيئة ما هذه الحرمة ولا هذا الحرام ، لم تكن البيئة في مثل هذا حجة في الأحكام ، ولا قذفة لمن شهدوا عليه ، ولا يحكم على المشهود عليه بمكفرة ، ولا بإخراج ذلك من يده من زوجة أو مال ، حتى تفسر البيئة كيف ذلك من رأى أو الدين الخاص أو العام .

وإذا ثبت معنى هذا في الحرمة ثبت في شهادتهم بطلاقها ، أنه قد طلقها ، أو بارأها ، أو ظاهر منها ، أو لاعتها .

و إذا لم يفسر باللفظ الذى يصح فى الحكم على ما يخرج فيه قطع حجة ، وخارج فيه حكم الاحتمال ، لجهل المشهود بما يوجب ذلك ، وخروج قولهم فيه ، بمعنى الصفة للطلاق أو البراءة ، أو الإيلاء ، أو الظهار ، لا القول للمشهود عليه الذى يوجب الطلاق .

وكذلك كل شيء يخرج على هذه الصفة .

فصل

فى الشهادة على ما فى الكتب

وإذا قال الشاهد للمشهود عليه: أشهد عليك بجميع ما فى هذا الكتاب . فقال: نعم ، جازت الشهادة عليه بما فيه .

وإن استودع الكتاب الذى فيه الشهادة ثقة ، وأخرجه ولم يعلم أنه زيد فيه شيء ، جاز لك أن تشهد بما فيه .

وإن أشهدك على غير جملة ما في هذا الكتاب . ولم تحفظ منه هذا اللفظ ، وإنما تشهد من جميع ذلك بما حفظته بعينه ، وما لم تحفظه بعينه لم تجز لك الشهادة عليه . ولو كان الكتاب مع ثقة ، وكنت أنت مستودعاً له ذلك ، فأنهم فرق ما بين الشهادتين على الجملة . وعلى المفترق كان مستودعاً وغير مستودع ، في يد ثقة أو غير ثقة . ولا يحمل جميع الأمور بعضها على بعض .

وأما الذى يسلم إلى للشهود كتاباً فيه وصية . ويقول : أشهدوا على بما في هذا الكتاب ، ولم يقل فيه : أنه قد قرأه ، فلا يشهدوا حتى يقول : إنه قد قرأه ، عليه وفهم ما فيه ، فحينئذ يجوز لهم أن يشهدوا عليه . وتجوز شهادتهم .

وإن كتب الشهود شهادتهم بأيديهم ، ودفعوها إلى ثقة ، وأنهم بها ، وغاب عنهم علم معرفة بعض الشهادة . قال : لا يشهدون حتى يحفظوا الشهادة كلها ، إلا أن يشهد مع الأمين آخر ، ويكونان عدلان . وهذا قول أبى عبد الله رحمه الله . وقد قيل لهم أن يشهدوا .

وإذا كان الكتاب عند ثقة . وقد قيل : يجوز لهم أن يشهدوا إذا عرفوا خطوطهم ، ولو كان الكتاب عند غير ثقة .

واختلف فيمن يشهد على نفسه بشهادة ، فيغيب أو يموت ، فيأتى الشاهدان إلى الكاتب ، أن يثبت شهادتهما . فقال بعضهم : لا يجوز للشهود أن يشهدوا . ولا للكاتب ذلك ، ولكن الشهود يحفظون ما أشهدوا به .

وقال بعضهم : يجوز ذلك ، إذا كان الكتاب قد كتب فيه الألفاظ بالشهادة

عليهما ، وأشهداهما بذلك على أنفسهما ، ولم يخرج الكتاب من معاني الشهادة التي يحملانها ، فجاز لأن للمعاني التي يشهدان بها عليه ، قد تضمنت ما في الكتاب ولم يخرج شيء مما في الكتاب مما عندهم من الشهادة .

والدليل عليه أن الرجل لو تحمل بشهادة بكلام ملحون ، وأداها بكلام معرب لكان جائزاً ، إذا لم يخرج ذلك من المعنى .

وكذلك لو حمل هذه الشهادة بألفاظ كثيرة ، فأداها بألفاظ قليلة موجزة ، ولم ينقص من معنى الشهادة شيئاً ، لكان ذلك جائزاً .

وكذلك لو أدى خبراً من رجل إلى رجل ، برسالة أو حكاية ، فأداها بغير ما تحمل من لفظ الرسالة . ولم يخرج من معناها لم يكن خطأ . وقد يكون الشاهد عربى اللسان ، فيشهد على نفسه أعجمى اللسان ، أو فارسي وغيره . ولهذا نفاثر وأشباه .

وفرقوا بين القارىء والأمى . فقال ابن محبوب : إن القارىء إذا دفع إلى الشهود كتاباً مختوماً . وقال : إنه كتبه بيده وأمر الشهود أن يشهدوا عليه بما فيه فجاز .

وأما غير ابن محبوب فلم يسم بالختم . فإن قرأ عليه ، ولم يقل : إنه قرأه هو لم تجز الشهادة على ذلك ، كان كاتباً ، أو أمياً .

وأما الأمى فلا يشهد عليه حتى يقرأ عليه . ويقول : إنه سمع ما فيه إذا كان الشاهد حاضراً لقراءة الكتاب عليه .

وإذا لم يفهم الشاهد الشهادة عند القراءة ، أو شك فيها والكتاب الذى فيه الشهادة عنده ، أو زال إلى غيره ، وهو يحفظ أنه قال له : نشهد عليك بجميع ما فى هذا الكتاب . قال : نعم . فمن محمد بن محبوب رحمه الله : أن هذه الشهادة لا يجوز .

وإذا قال الشهود : نشهد عليك بما هو مكتوب فى هذا الصك ، أو بما فى هذا الصك ، من حق ، أو إقرار ، أو وصية جاز ذلك .

وإن قال الشاهد : أشهد بمثل ما شهد به فلان هذا ، الذى شهد على هذا الصك ، أو المال ، فالأمثال تختلف .

وإن قال : أنا أشهد عليك بهذا الذى شهد عليه به فلان ، أو بلفظ يقتضى معنى الشئ نفسه بترك الحكاية بمثل . فقول : يجوز شهادته .

وقول : حتى يشهد عن نفسه بما يوافق ، شهادة الآخر . ولا يختلفان فى لفظ ولا معنى .

وأما الصكوك التى تكتب فيها البيوع والوصايا والحقوق ، وشهد عليها الشهود ، فهى للذى له الحق ، ولا يسلم إليه إلا برأى الشهود ؛ لأن فيه شهادتهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس عشر

في استيفاء المشهد والمشهد له

قال أبو المؤثر : إذا قرئت الشهادة على القاضي ، وعلى المشهود عليه . وقال
القاضي للشاهد : هذه شهادتك . فقال الشاهد : نعم بهذا شهد قبلها القاضي وأثبتها
عنده .

والذي نأمر به ، أن لا يكتب الكاتب شهادة الشاهد ، إلا حتى يشهد بها
الشاهد مع القاضي ، ويسمى بها ويستوفى بها مع القاضي ، ثم حينئذ يأمر القاضي ،
أو الإمام الكاتب : أن يكتب الشهادة . ولا نرى أن يكتبها حتى يملئها عليه
الشاهد حرفاً حرفاً .

ولا يكتب الكاتب شهادة الشاهد للمعنى ، ويقرؤها عليه فيقول : نعم هذه
شهادتي ؛ لأنه ربما غاب فهم الشاهد عن الحرف ، ويكتبها الكاتب خلاف ما عند
الشاهد ، ويحسب الشاهد أنه كذلك . مثل أن يقول الشاهد : أشهد على فلان
أو فلان ، فيكتبها الكاتب : أشهد على فلان وفلان .

وإن وليها الحاكم ، وكتبها غير ثقة ، وهو يسمع وينظر فيها ، فلا بأس .
وينبغي أن لا يلي كتبه وحملها إلا أمين ثقة . وقال : ليس على الحاكم أن
يفرق بين الشاهدين ، ويستمتع شهادة كل واحد منهما على حدة : لأن الله تعالى
يقول : « أن تفضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » وقد يقوى الشاهدان
بعضهما بعضاً إذا اجتمعا .

ودفع موسى بن علي وجدان المشهود عليه له أن يفرق بين الشاهدين إذا طلب ذلك .

وقال موسى في شاهدين شهدا على امرأة بشيء . فقيل لهما : رأيكما؟ فقالا : لا إنها هي ، فلا نرى تقبل شهادتهما .

وإذا استفهم الشاهد المشهود عليه وقال له : أشهد عليك بجميع ما في هذا الكتاب ، وقد عرفته وفهمته . فقال : نعم ، فأراد تأدية الشهادة عند الحاكم ، فإنه يقول : قلت لفلان ابن فلان هذا : أشهد عليك بجميع ما في هذا الكتاب . وقد عرفته وفهمته . فقال : نعم . وأنا شاهد عليه بذلك .

فإن كانت الشهادة على الوصية من أبواب البر . قال : ولم أعلم أنه رجع عن هذه الوصية ، إلى أن أدت هذه الشهادة . وإن كان حق ودين قال : وما أعلم أنه برىء من هذا الحق وهذا الدين ، إلى أن أدت هذه الشهادة ، بعد أن يقرأ على الحاكم كتاب الشهادة . وليس على الحاكم أن يحتاج على الخصوم في جراح البينة ولا المعدلين ، إلا أن يطلب ذلك الخصوم المشهود عليهم والمعدل عليهم .

وقيل : لا تكتب شهادة الشهود إلا عن رأيهم .

وقول : يجوز أن تكتب عليهم من غير رأيهم ؛ لأن الكتاب ليس بحجة له ولا عليهم .

وقيل : على الحاكم أن يسأل الشاهد ، إذا شهد على رجل بشهادة في المرض أكان ثابت العقل أم لا .

فإن قال الشاهد : إنه قد كان في شدة ، غير أني لم أعلم أنه ذاهب العقل .
فإذا كان يعرفه من قبل بصحة العقل ، ثم شهد أنه لا يعلم في عقله تغييراً ، فهذه
شهادة جائزة .

وقيل : إذا قال الطالب : اشهدوا أن علي فلان لي كذا وكذا . فيقول
المشهدود عليه : نعم اشهدوا . فإنه يلزمه بقوله : نعم . اشهدوا تصديقاً بما ادعى
عليه .

وإن شهد مع الحاكم شاهدان بحق على رجل ، وهما غير ثقيين ، فلا يجوز
له أن يحكم بقولهما ، إلا أنه إذا كان يعلم أنهما صادقان في شهادتهما ، ويرفعهما
إلى حاكم غيره ، ولا يلي هو ذلك الحكم ، ولا يلي إبطاله ، ويلى ذلك غيره بما
يعلم هو منهما .

وإذا شهد شاهد مع الحاكم ، ثم مات ، أو غاب ، فادعى المشهدود عليه أنه
رجع عن شهادته ، دعه على ذلك بشاهدي عدل .

فإذا قال الشاهد للمشهدود عليه : قد فعلت كذا وكذا ، فسكت فيقول له
رجل : قل : نعم . فيقول : نعم . أنكون شهادة وإقراراً ؟ قال : لا . إلا أن
يقول : نعم . قد فعلت كذا لما استفهمه .

وإذا قال الشاهد بعد أن شهد : ذكرت كلمة كذا ، وأتوهم أني زدت كلمة
كذا ، فيزيد بحرف ويفتص مراراً . فما دام يزيد في شهادته وينقص فيها ، فذلك
مقبول منه ، ما لم يقع الحكم .

فإذا وقع الحكم لم يقبل منه بعد ذلك ، زيادة ولا نقصان ، وكان الحكم
بآخر ما شهد به .

وإذا قال الشهود للمشهد : تشهد عليك . فقال : أى ، أو قال : بلى . فقوله :
أى وبلا كقوله : نعم ؛ لأن الله عز وجل : « وَاسْتَشْهِدُوا حَقَّ قَوْلِى
وَربى » .

وقال فى موضع آخر : « وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى
وربى لآتئتنكم عالم الغيب والشهادة » والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع عشر

في معرفة الخصوم والشهود

وإذا لم يصف الشاهد المشهود عليه بحلية يعرف بهها ، لم تجز الشهادة حتى يقول : أشهدني فلان ابن فلان ، أخو فلان هذا وأبو فلان هذا ، أو زوج فلانة هذه ، أو صاحب هذا المال .

وإذا لم يصفه بحلية يعرفونها مثل أن يقول فلان ابن فلان الفلاني ، البرواني ، أو البهلوي ، أو الرستاقى ، أو النخلى لم تجز الشهادة .

فإذا وصف بحلية يعرف بها جازت الشهادة ، إذا كان عدلا .

وإذا قال المشهود عليه للحاكم : سل الشاهدين من أين علما ذلك أن المال له ، أو الحق عليه له . فإن سألهما فلا بأس . وإن لم يسألها وحكم بشهادتهما فبإثم . وقيل في الحاكم ، إذا شهد معه رجل على رجل : إن عليه حقا ، أو أن هذا المال له ، أو الحق عليه له . وإنه مات ولم ينزله الشاهد ، وكان الحاكم يعرفه فقليل : إنه إذا عرفه نزله على غير معنى الشهادة من المشهود أنهم نزله ، ولكن يكون تنزيهه من لفظه هو ، ويخرجه ويميزه عن قول الشهود . ولفظهم بمعنى يستدل به على ذلك . هذا إذا علمه الحاكم .

وإذا شهد شاهدان مع الحاكم لامرأة ينسبانهما ، وهما لا يعرفانهما بوجهها ، على رجل بصداق ، فالحاكم يسأل الخصم : أن هذه المرأة هي فلانة بنت فلان التي شهد لها هذان الشاهدان بهذا الحق . فإذا قال : نعم حكم لها عليه .

وكذلك جميع من لم يعرفه الحاكم ، وأقر الخصم بخصمه الذى شهد له عليه الشهود ، فللحاكم أن ينفذ عليه الحكم بإقراره أو ببيئته من خصمه .

وكذلك الخصم بقر بامرأة ساترة وجهها ، تدعى عليه دعوى ، وأنها خصيمته . قال : إن الحاكم لا يحكم إلا على الرؤية التى تنبت بها صحة المدعى ، أو بيئته على المدعى عليه المستتر : أنه فلان أو أنه خصمه .

وفى جواب أبى الحوارى رحمه الله . فى امرأة أشهدت من لا يعرفها بعينها . فإذا كان هذا الرجل الشاهد ، قد ظهرت له هذه المرأة ، فى ذلك الوقت ونظر إليها وإلى وجهها ، وشهد معه شاهدا عدل ، يثق بهما أن هذه المرأة فلانة بنت فلان .

فالذى عرفنا من قول المسلمين : أنه يشهد بذلك أنها فلانة بنت فلان ، ويشهد أنها أشهدته بكذا وكذا ، وقد عرفها وهى امرأة بالغ ، فشهادتهم جائزة .

وكذلك لو جاء رجل لا يعرفه ، فشهد معه شاهدا عدل أن هذا فلان ابن فلان ، شهد عليه بالتسمية : لقد أشهدنى فلان ابن فلان على نفسه ، بكذا وكذا . ولو أنه رأى الرجل بعد ذلك فلم يعرفه .

وكذلك المرأة لو برزت حاضرة فلم يعرفها ، جازت شهادته فى ذلك الوقت عليها بعينها . فهذا الذى نعرفه من قول الفقهاء .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : إنة لا يجوز له أن يشهد أنها فلانة ، بشهادة الشاهدين وكذلك الرجل .

وإنما يشهد : لقد شهد معي فلان وفلان أنها فلانة . وهو قول عزان بن الصقر
رحمه الله .

فإن شهد لك كذلك ، فقل : إن ذلك لا يثبت به الحق .

وقيل : إنه يجوز ويثبت .

وقيل : إذا محقت معرفتها في قلبه وزال عنه الريب بأى وجه كان . فسواء
أبصرها قليلاً أو كثيراً ، إذا أراه إلهاماً مرة أو أكثر .

وقول : إذا كان اسمها في البلد شاهراً أنها فلانة بنت فلان . فإذا أراه إلهاماً
امراًتان ، وشهدتا أنها هي فلانة ابنة فلان ، جاز له أن يشهد .

وقول : إذا أخبرته امرأة وشهدت له امرأة واحدة ، جاز له ذلك .

وقد قيل : إنه لو قالت له امرأة ثقة ، أو رجل ثقة أن هذه فلانة قبل منها
ذلك إذا كانت معروفة ، إلا أنه لا يعرف وجهها : فعرفه ثقة جاز له ذلك ، ويخرج
من وجه أن التعديل يجوز بواحد .

وقيل في امرأة لا يشك في معرفتها : أشهدتك من خلف باب أو غيره ، وهي
ساترة وجهها بين يديك وأنت عارف بها ، فلك أن تشهد ، ولو لم تظهر وجهها
إليك .

فأما إذا كانت خلف حجاب . فإذا لم يعرفها إلا بالصوت ، فلا ينبغي أن
يشهد ، لأن الأصوات تتشابه .

وفي موضع آخر : وليس للبيئة أن تشهد إلا على وجه مكشوف ، من ذكر أو أنثى ، في ليل أو نهار ، في قول أصحابنا .

وليس للشاهد أن يتحمل الشهادة في حال يرتاب فيها . فإذا زال الريب جاز له أن يشهد على كل حال في الليل والنهار .

وفي كتاب أبي قحطان : وإذا أوصى موص لفلان ابن فلان ، من بلد كذا وكذا بوصية ، أو وكالة بوكالة ، ثم صح بشهادة عدلين أنهما إلا يعلمان في هذا البلد فلان ابن فلان إلا هذا : فذلك ثابت .

وإن نسبته إلى أب ثالث ، وصح أن ليس في البلد فلان ابن فلان إلا هذا ، فذلك ثابت . وإن كان له صفة يعرف بها فنسبها إلى أب قال : الشاهدان العدلان لا يعلمان في ذلك الموضع فلان ابن فلان على هذه الصفة ، إلا هذا فذلك جائز .

وإن أقامت المرأة وكيلًا بمحضرة الحاكم ينازع لها خصمها ، ويحضر كلما أرادت الخصامة حتى تكون الوكالة على هذا الوجه لا على المعرفة ، أو تكون الوكالة بمحضرة من الحاكم ، فيكون الخصم قد قامت عليه الحجة بمعرفة وكالة الوكيل من هذه المرأة ، بمحضرتها ، أو مخاصمة خصمها خاصة ، أو يقر الخصم أن هذا وكيل خصمه ، ولو لم يعرف ذلك الحاكم .

وقيل : إذا لم يجد المرأة البيئة على معرفة عند الحاكم ، وشهد بها شاهد واحد ، واطمأن قلب الحاكم أنها فلانة ، وطلبت أن يفرض لها في مال ولدها إذا

— ٨٠ —

كان يرضع زائدة لتربية أو نفقة ، إذا كان أبوه ميتاً ، فلا يضيق ذلك على الحاكم ، إذا رجا أن في ذلك مصلحة لها وللصبي ، ولم يرتب في الاطمئنانة إلى ذلك .

وحفظ الشيخ أبو محمد عن الشيخ أبي مالك ، رحمهما إليه ، إجازة تحمل الشهادة في الليل لنور نار ولا قر ، إذا لم يكن ريب ، وتيقن الشاهد معرفة المشهود عليه . وقد جرى بمثل هذا ، فعوتب رجل تزوج بالليل ، وطلب فسخ النكاح لما أصبح ، واحتج أنى تزوجت في الظلام . فأمر الشيخ البيهقي ، أن يؤدوا الشهادة إذا كانوا متيقنين معرفة الزوج . والله أعلم . وبه التوفيق .

• • •

القول الثامن عشر

في الشهادة عن الشهادة وجوازها ولفظها وما أشبه ذلك

والشهادة عن الشهادة جائز إلا في الحدود والقصاص . وتجوز شهادة رجل
حتى عن شهادة رجل ميت ، إذا حصل عنه الشهادة وهو حي . وهو أن يقول :
أشهد أن فلاناً أشهدني أن فلاناً أشهد : أن عليه لفلان كذا وكذا .

وقيل : إنه يقول : أنا أشهد على شهادة فلان ابن فلان : أن لفلان على فلان
ابن فلان كذا وكذا ، أو قد أمرني أن أؤدى عنه هذه الشهادة وما أعلم أن فلاناً
هذا رجع عن هذه الشهادة .

وتجوز شهادة المرأة عن المرأة الميعة ، ولا يجوز عن المرأة الحية ، إلا رجلان ،
أو رجل وامرأتان .

وكذلك الرجل الحي ، لا يجوز عنه إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان .

فإن شهد رجلان عدلان عن شهادة رجلين مريضين ، أو غائبين ، فشهد هذا
وهذا عن هذا وهذا ، فحائزة شهادتهما عنهما .

وكذلك يجوز عن شهادة رجل وامرأتين على ما ذكرت . ولا يجوز عن أربع
نسوة ؛ لأن شهادة أربع نسوة لا تجوز عن الشاهدين . ولا تجوز شهادة أربع نسوة
عن رجلين حيين ، ميّتين .

وتجوز شهادة رجل وامرأتين عن رجلين ميتين .

ولا تجوز شهادة رجل حي عن امرأتين ميتين . ويجوز شهادة امرأتين حيتين عن شهادة امرأتين ميتين ، مع رجل عن رجل ميت .

وقال بعضهم : لا تجوز عن الرجل الحي أو الميت ، إلا رجلان أو رجل وامرأتان .

وكذلك عن المرأة الحية أو الميتة إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان .

ولا يجوز أربع نسوة عن أربع نسوة ، ولا عن رجل وامرأتين ، ولا عن رجلين في شهادة وحدهن . وهذا القول عندى أحوط ، وأقرب إلى النفس ؛ لأن الشهود يمكن رجوعهم ، ويمكن الإشهاد برجوعهم ، والشاهد الواحد ليس بحجة في الأحكام ، إلا ما خصه دليل والشاهدان حجة في جميع الأحكام إلا في الزنا .

وليس لأحد أن يشهد عن شهادة أحد ، إلا أن يشهده عن شهادته ، ويقبل الحاكم البيئة عن البيئة ، إذا كانت غائبة من عمان .

وتجوز شهادة الشهود عن الشهود ، وإن كانوا في البلد إذا كانوا ممن لا يستطيع الحضور إلى الحاكم .

وتقبل البيئة عن النساء ولو كن في البلد .

وتقبل البيئة عن الإمام والقاضي إذا ولي الحكم غيرهما .

وقول : لا يجوز إذا كانا في البلد الذي فيه الحكم ، إلا أن يكونا في مجلس الحكم ، فلا يجوز عنهما غيرهما ، ويشهدان عن أنفسهما ، وهو أحب إلينا .
ويحكم الحاكم بالشهادة عن الشهادة وإن بعدت في جميع الحكومات كلها ، إلا في الحدود والتعاص .

وقيل : لا يجوز شهادة أهل الذمة عن شهادة المسلمين ، لذمي ولا لمسلم .
وتجوز شهادة المسلم عن الذمي ، للذمي على الذمي . ولا تجوز على المسلم ؛ لأنه قيل : كل شهادة احتملت عن مشهود عنه ، في وقت لو شهد بها ، لردت لعلة من جميع العلل كلها ، فأدبت في وقت ، بعد أن صارت عنه جائزة ، أن لو شهد بها لم تجز على مشهود عليه ، إلا أن تكون دفعت عن والد لولده ، ثم مات الوالد ، أو فاسق من أهل الصلاة فإنها تجوز عنه .

وكل شهادة احتملت عن مشهود عنه ، في وقت لو شهد بها لجازت ، ولو تؤدي حتى انتقل إلى حال ، لو شهد بها لردت ، لم تجز على مشهود عليه ، إلا أن تكون حلت عن بصير ثم هي أو صحيح العقل ، ثم ضاع عقله ، فإنها يجوز .

وإذا شهد شاهد عن شاهد ، ثم طرح الشاهد الأول بطلت شهادة الأول والآخر . وإن طرح الشاهد الآخر ، وعُدل الأول ، بطلت شهادة الآخر .

ويجوز أن يشهد عن الأول شاهد غيره .

واختلف فيمن يتحمل شهادة عن غير ولي . فقول : يجوز له أن يشهد بها ، ويلي الحاكم التعديل .

وقول : لا يجوز له أن يتحمل الشهادة عن غير ولى .

وقيل : إن المرأة إذا أشهدت شاهداً واحداً : أنها أرضعت فلاناً وفلانة ، أنه لا يجوز عنها إلا شاهداً عدل ، كما لو أن حاكمات فأشهد رجلاً واحداً : أنى قضيت لفلان بكذا ، لم يجوز إلا شاهداً عدل .

وإن طلب المشهود له للشاهد ، إن شهد على شهادته فله ذلك .

وقيل في رجل ، أشهد رجلين على شهادته ، ثم غاب ، فلما قدم نسي . واللذان أشهدهما عن شهادته يحفظانها . فقال محمد بن محبوب ، رحمهما الله : لا يقبل منهما ذلك ، إذا كان هو قد نسي ذلك .

وإذا شهدت امرأة بشهادة : في حال تكون شهادتهما فيه حجة ، مثل الشهادة التى لا يوصل إليها الرجال ، فشهد رجل عن شهادتهما بعد موتها ، فهو حجة ، ويجوز شهادته بذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع عشر في شهادة الشهرة وأحكامها

وقيل : جاء الأثر المجتمع عليه من قول المسلمين ، الذين لا نعلم فيه اختلافاً :
أن الشهرة لا يجوز في شيء من حدود الله ، ولا في شيء يجب فيه القود ولا القصاص
لأن هذه الحقوق فيها لله .

وإن كان منها ما يخالطه أحكام المخلوقين ، فإنما أصلها عقوبة من الله ، لينوق
فيها الجاني وبال أمره .

فعلى هذا ثبت من قول المسلمين إلا ما قالوا به : أنه من قتل أحداً من
المسلمين على دينه ، فجاز للمسلمين قتله بالشهرة ، من إمام ، أو شارٍ ، أو ولي ،
أو غيرهم ، غيلة ، أو غير غيلة ، سرّاً أو علانية . ولا حجة في ذلك لبلاّ ولياء .
وليس عفوههم بمسقط للقود ، ولا مزيل للقتل .

وأجمع المسلمون على إجازة الشهرة في ثلاثة أشياء : النكاح ، والنسب ،
والموت . وما كان من سبب ذلك ، كالفرق والحرق والهدم والقتل والرضاع ،
وما خرج من معناه ، يشهد الشهود على موت الميت ، إذا تظاهرت بذلك الأخبار .
ولا يرتاب في ذلك من بلغ علمه إليه ، ولو لم يحضر موته ، ولا جنازته .

ولا يجوز له أن يقطع الشهادة على العلم في ذلك ، لما قد قصت الشهرة عليه ،
من علم ذلك .

وكذلك في النكاح والنسب . على حسب هذا .

واختلف المسلمون و الشهادة على الشهرة ، فسمما يوجب على المشهود عليه أحكام البراءة . فأجاز ذلك من أجازته ، ولم يجزه بعضهم .

والذى يذهب إلى رد الشهادة على الشهرة ، فى البراءة ، يذهب إلى أنها شهادة على حد من حدود الله .

ولا تجوز شهادة الشهرة على الحدود لقول المسلمين : إن البراءة وحد السيف سواء . وقول النبى ﷺ : خلع المؤمن كقتله^(١) .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فى معنى خلع المؤمن : أحسنوا به الظن ما وجدتم له محرجاً . فعملنا أن الحق فى البراءة حق لله ، تعبد به عباده فى عباده ، ولم نر الحكم فى البراءة ، يشبه شيئاً مما أجاز المسلمون فيه الشهادة على الشهرة ، ووجدنا أحكامها إلى الحدود أقرب ، وبها أشبه .

وقيل : إذا كان النسب مشهوراً باسم الرجل ، واسم أبيه ، والشاهد يعرف الرجل ، ولم يدرك أباه . فإن له أن يشهد : أنه هو فلان ابن فلان . وكذلك لو لم ير الرجل ولا أباه ، وصح معه معرفته فى طريق الشهرة ، كما نشهد نحن : أن أباه بكر ابن أبى قحافة وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما ، وعلى ابن أبى طالب ولم ندر كههم ولا آباءهم . وإنما ذلك إذا كان الرجل مشهور النسب معروفاً به .

(١) أخرج البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى حديث : وأمن المؤمن كقتله . رواه أبو قتادة ، عن ثابت بن الضحاك . وفى رواية : ولاعن المؤمن كقتله . ومن قذف مؤمناً فهو كقتله .

وإذا نزل رجل مع قوم أشهراً أو سنين ، وهو يعرف أنه فلان ابن فلان ،
جاز لجيرانه أن يشهدوا : أنه فلان ابن فلان .

وإن قدم رجل من بلد آخر ، وانسب ، ولم يعرفه إلا رجل واحد ، فلا يجوز
أن يشهد أحد غيره : أنه هو فلان إلا بشاهد معه .

وإذا شهد عدلان على الشهرة ، وشهد عدلان بخلاف ذلك على المعاينة ،
فشهادة المعاينة أولى .

وإذا قال الشاهد : شهر مى أن فلان مات ، فلا يقبل الحاكم هذه الشهادة وإن
قال : صح مى قبلها الحاكم .

واختلف فى الشاهد بما يعلمه ، من طريق الشهرة . فقيل يجوز له أن يشهد به
على القطع ، إذا كان يعرف معانى الأحكام .

وقيل : لا يجوز له أن يشهد بالقطع فما يعلمه من طريق الشهرة ؛ لأن الشهرة
لا تثبت فى الحقوق ولا الحدود .

وإذا قتل رجل وولده فى يوم واحد ، أو ليلة واحدة ، ولم يعلم أيهما قتل قبل
صاحبه ، فلا تقبل الشهرة فى التقديم والتأخير ، وتقبل فى الموت والتقل . وأرجو
أنهما يورثان كالفرق والهدى .

فصل

والشهرة في اللغة : طهور الأمر وتشيعه، وانتشاره بين الناس، حتى لا يقفأ كره
عندهم ، من تواتر الأخبار . التي لا تدفع بتكذيب . ولم يرتب في صحة ذلك
فذلك حد الشهرة ، ولو لم يكن في الخبر ثقات .

وقال آخرون : لا تصح الشهرة حتى يكون فيها ثقة ؛ لأن الخبر شاهد . وإذا
لم يكن الخبر ثقة لم يقبل منه .

واختلفوا في عدد من تثبت به الشهرة . فقال قوم : ما زاد على الأربعة شهود
الزنا . وقالوا : حتى يكون أحد عشر أو أكثر .

وقول : ثلاثة عشر أو أكثر .

وقيل بأربعين رجلاً .

وقول : أربعون رجلاً ، ومتهم عالم .

وقول : ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً .

والذي يوجد عن بشير أنه قال مبلغ الشهرة ارتفاع الريب بكثرة الأخبار من
الناقلين لها . وإذا كثرت صحت في القلب . وإن كانت الأخبار متنافية ، فلا يصح
تبوتها حتى تكون متفقة في المعنى .

وقيل : كتب الإمام راشد بن سعيد إلى أبي محمد عبد الله بن سعيد :

سلام عليك . فإني أحمد الله إليك ، وأمرك بعبادة الله ، وأوصيك ، وأنهاك عن معصية الله القاهر عليك . وبعد هذا فإني أعلمك - نصر الله الحق بك : أن الأطماع قد اتسعت في أموال الناس ، وجعل من ادعى في مال رجل دعوى طرح يده فيه .

والوجه في ذلك أن ينادى في البلد : أن كل من طرح يده في مال في يد غيره ، ويحوزة ويمنعه ويدعيه ملكاً له ، فإنه يعاقب على ذلك ، ولا يحصل على شيء غير العقوبة . ولا تطلب عليه البيعة العادلة . بل يرجع في ذلك إلى قسول أهل البلد . فاعرف ذلك واعمل به ولا تقصر فيه حتى تنحسم مادة الذم ، ويحول القلم ، ويفلق هذا الباب . ولا تؤخر ذلك إن شاء الله .

وقال سعيد بن قريش : أخبرني فهم بن أحمد الرستاق أن الشيخ أبا الحسن رحمه الله قال : إذا جاء واحد . وقال : هذه النخلة لفلان وجاء ثان وثالث بقدر ما يتحقق في نفسه أنك كذلك . ولم يجئ أحد ، ولم يسمع أنها لغير من قد قيل : إنها له ، أن له أن يشهد بها للذي قالوا : إنها له . وقد كنت سمعت أن الشجرة لا تصح في الأموال . فأنه أعلم بهذا من قوله . ويوجد أن الشجرة تصح في الأموال بالملك في معنى العلم لمن تأدت إليه بما لا تنكر فيه .

وإذا أثبت العلم بها فللحكم أن يحكم بملكه .

— ٩٠ —

وفرق من فرق بين العلم بالشهرة وبين العلم بالخبرة. فقال: العلم بالشهرة يمكن فيه
الاستحالة والافتلاب. والعلم بالخبرة لا يستحيل عما علم، فلماذا كره من كره الحكم
بالشهرة. وربما كانت الشهرة في بعض الأحكام أقوى من الصحة، فليفتار المبتلى
بمميز الأمور، اختلافها. والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

القول العشرون

في الشاهد يشهد قبل أن يستشهد

وفيمن شهد على فعله

روى عن النبي ﷺ أنه قال : ألا أخبركم بخير الشهداء : الذين يبذلون بشهادتهم قبل أن يسألوا^(١) عنها .

وروى عنه في خبر آخر أنه قال : خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يفشو الكذب ، حتى إن الرجل يشهد قبل أن يستشهد .
ولهذين الخبرين تأويل .

أما الخبر الأول في الذين مدحهم ، بصفة تأدية الشهادة ، قبل أن يسألوا عنها الذين عندهم شهادة لدغل ، أو مجنون أو يقيم ، أو من لا يقدر على المطالبة بنفسه .

وأما الذين ذمهم بتأدية الشهادة ، قبل أن يسألوا عنها ، فهم الذين عندهم شهادة لبالغ عاقل حاضر ، عالم بها ، قادر على المسألة عنها .

فأما الذي عنده شهادة ليعتم ، أو مجنون أو مسجود ، فينبغي له أن يصل إلى الحاكم ويقول : عندي شهادة لفلان اليتيم ، أو المجنون ، أو المسجود فإذا قال له الحاكم : قل ذلك شهد بما عنده .

(١) أخرجه الربيع عن عائشة . وروى معاه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ، عن زيد بن خالد الجهني .

وكذلك وصى اليتيم ووكيله والمحاسب له .

واتفقوا أن من شهد بشهادة بحق ، ولم يسأل عنها ، ولم يطلبها منه صاحب الحق ، أن شهادته مردودة . وإن كانت بشهادته بحق لله تعالى ، فهي مقبولة .

واختلفوا في الشهادة بالعتق ونحوه فقال بعضهم : إنها حق بحق للعبد حين يطلبها منه . وهذا قول أبي حنيفة .

وقال غيره : إن الشهادة بالعتق مقبولة ، ولو لم يطلب العبد ولم يرض به ؛ لأنه حق لله تعالى ، وإن كان فيها حق للعبد .

وقيل : تجوز شهادة الشاهد ، إذا سمع رجلا يشهد على نفسه بشهادة ، وإن لم يشهده أو يسمعه لقربه عند الحاكم ، أو عند غير الحاكم . وتجاوز الشهادة عن الشهادة على ذلك .

وليس لأحد أن يشهد عن شهادة أحد ، إلا أن يشهده على شهادته .

وقيل : إذا سمعه يشهد بذلك ، فعليه أن يشهد ، أشهده ، أو لم يشهده .

وكذلك إذا أقر به عند الحاكم ، شهد به عليه . وأما إقراره عند غيره الحاكم ، ومن غير أن يشهده على نفسه بذلك ، فقد اختلف في ذلك . فقول : إن ذلك إقرار ثابت عليه .

وقرل ما لم يشهده بذلك على نفسه ، فليس ذلك بإقرار ، ولا يشهد عليه بذلك .

وإذا قال : سمعته يقر ، أو سمعته يقول ، أو أقر عندي أن عليه لفلان كذا وكذا . ففي قبول شهادته اختلاف .

وإن قال : أشهدني ، أو إنما سمعته يقر كاذباً ، وأخاف عليه الإثم .

وعلى قول من يجعلها شهادة ولو حكاية فأرجو أنه تجزئه التوبة : ولا يكون ضامفاً وأخاف عليه الضمان . على القول الآخر .

فإذا أشهد ، أو أقر معه ، فشهد بالقطع أن عليه له ، كانت شهادة على الغيب وأخاف أن تكون شهادة زور بينه وبين الله .

وأما الضمان فأرجو أن لا ضمان عليه ، لأنه متأول على المعنى ، وعليه التوبة .

واختلفوا في الرجلين ، يخفهما الرجل ، أو يحضر خصماً له يسمع ما يقر به خصمه ، ثم يسألهم الشهادة . فقال قوم : يشهدان بما سمعا ، ويقضى بها .

ونجوز الشهادة على حكم الحاكم ، وإن شهدوا بذلك ، إذا شهد الشاهد أنى حضرت فلاناً الحاكم ، وحكم بكذا وكذا .

ومن أقر عند رجل أمر بمائة درهم في غيبته . فإذا طلب الرجل حقه ، فأنكره ، ولم يجد عليه بينة ، لزم من سمع إقرار المقر أداء ما سمع ، ولا يسهه كتمان ذلك ، يقول له : لك عندي شهادة .

فصل

وكل من شهد على فعل نفسه لا يجوز شهادته ، إلا الحاكم ، ولولى على ماعقب
من النكاح . ويجوز شهادته بالصداق ، إذا صح النكاح بشهادة غيره .

، من باع شيئاً ففوزع فيه المشتري ، فلا يجوز فيه شهادة البائع .

وكذلك من كان بيده شيء ، فتوزع فيه ، فأقر به لغيره ، فلا يجوز فيه
شهادته .

وإذا أعطى رجل رجلاً شيئاً ، فتوزع المعطى فى ذلك الشيء ، فشهادة المعطى
فيه جائزة .

الفرق بين المعطى والبائع : أن البائع يرجع عليه المشتري ، فما يستحق منه ،
من الذى اشتراه منه ، ولا يرجع على المعطى فما يستحق منه . والله أعلم . وبه التوفيق .



القول الحادى والعشرون فى اتفاق الشهادة واختلافها

اختلف لاتفاق الشهادة ، لوجوب الحكم . فقول : لا يكون إلا باتفاق
الألفاظ والمعانى من الشهود .

وقول : إذا اتفقت المعانى يثبت بها الحكم .

وحفظ محمد بن محبوب عن موسى بن على ، رحمهم الله ، فى رجل شهد عليه
شاهد : أنه أعطى منزله رجلا وأحرزه ، أو عطية ، مما لا يكون عليه فيها إحراز ،
وشهد آخر أن المشهود عليه أقر أن منزله لفلان الرجل ، الذى أشهد له بالعطية .
فقال موسى : قد اتفقت شهادتهما .

وقول : لا تكون الشهادة إلا باتفاق الألفاظ من الشهود .

وقول : إذا اتفقت المعانى التى يثبت بها الحكم . ولو اختلفت الألفاظ فقد
اتفقت الشهادات .

وهذا القول أحب إلى ؛ لأن الشاهدين لو كان أحدهما عربياً والآخر
أعجمياً ، فعبر عن لفظه شاهداً عدل على المعنى الذى شهد به الأعجمى ، لكان
جائزاً . والمطلوب من الألفاظ فائدة المعانى .

فإذا اتفق من الكلام ما يدل على معنى واحد جاز عنده مثل رجلين : شهد

أحدهما أن زيدا مات ، وشهد الآخر أن زيدا توفي ، لكانت شهادتهما متفقة على موته ، لأن المِيتَ والوفاة معناهما واحد . وما كان يخرج معناه على هذا السبيل والله أعلم .

واختلفوا في الشاهدين ، إذا شهد أحدهما أن فلانا أوصى للفقراء بكذا . وكذا ، وشهد آخر أنه أوصى للمساكين بذلك الشيء . فقيل : إن شهادتهما متفقة وهي للفقراء .

قال آخرون : إن شهادتهما غير متفقة والفقراء غير المساكين . والمساكين غير الفقراء .

وإذا شهد شاهد على رجل أنه أقر لرجل بشيء ، وشهد آخر أنه قضاه ذلك الشيء بحق ، أو باعه له ، أو أعطاه إياه فأحوزه . فقيل : إن هذه شهادة متفقة ؛ لأن معناها واحد ، ويرجب الملك للمشهود له .

وقيل : إنها غير متفقة ولم تثبت ، حتى تتفق في الألفاظ والمعاني .

وإذا شهد شاهد لرجل على رجل بألف درهم ، إلى أجل حده ، وشهد آخر له عليه ألف إلى غير أجل ، فالألف ثابتة ، وتكون إلى الأجل الذي حده الشاهد . وإن شهد أحدهما بخمسين ، وشهد الآخر بمائة ، فقيل : ثبتت له الخمسون .

وقيل : لا يثبت له شيء ؛ لأن الشهادة مخجلة في اللفظ .

ومن جواب محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل جرحه رجل ، فأنكر الجراح وأحضر الجروح شاهدين ، شهد أحدهما بالمعاينة : أنه جرحه ، وشهد أحدهما بإقرار

الجراح أنه جرحه . فإني أرى أن هذه الشهادة متفقة . وقد قيل : إنها غير متفقة .
وقيل : متفقة في الدية ، وغير متفقة في القصاص .

وقيل في رجل ، شهد له شاهدان : أن فلاناً أقر له بقطعة ، وشهد آخر أنه
أعطاه إياها أن تلك الشهادة واحدة ، وذلك جائز .

وإذا شهد شاهدان : أن زيدا باع هذا المال لفلان ، وشهد آخر : أن زيدا
أقر أن هذا المال لفلان . فعن الواضح أن هذه الشهادة متفقة .

وإذا شهد شاهد عن شاهد بالتزويج ، وشهد آخر بالتزويج على الشهرة ،
جاز ذلك .

وإذا شهد عدلان على الشهرة ، وشهد آخران على المعاينة ، فشاهد المعاينة أولى .
والله أعلم .

وفي رجلين شهدا على صداق امرأة ؛ فقال أحدهما : زوجها أخوها فلان على
كذا وكذا . وشهد آخر أنه زوجها أخوها الآخر على كذا وكذا ، فاختلفا في
اسم الوليين ، واتفقا في الصداق ، فذلك جائز ؛ لأنهما شهدا على الصداق .

وإن شهد شاهدان ، شهد أحدهما على رجل : أنه دبر غلامه ، وشهد الآخر
أنه أعتقه .

فإن كانت الشهادة بعد موت رب الغلام ، فهي متفقة . وإن كانت قبل موت
المدبر عليه . فقيل : إن الغلام يكون مدبراً .

وعن شاهدين ، شهد أحدهما : أن فلاناً أعطى فلاناً ماله ، وشهد أحدهما :
أن فلاناً تصدق على فلان بماله ، فكله عندنا عطية إذا حررت .
وكذلك إن شهد أحدهما بالإقرار ، وشهد آخر بالعطية والإقرار ، فهي
جائزة .

وأما إن شهد أحدهما بالعطية ، وشهد الآخر بالوصية ، فهي غير جائزة .
وأما إن شهد أحدهما بالإقرار بوطء جاريته ، وشهد الآخر بالإقرار بولدها منه ،
فشهادتهما متفقة .

وقيل : إن شهد شاهدان لرجل على رجل آخر ، بمائة درهم ، إلى أجل كذا
وكذا ، وشهد آخران بإقراره له بمائة درهم حالة ، فهما مائتان : الأولى آجلة ،
والأخرى عاجلة .

وكذلك إن شهد اثنان : أنه أقر أن عليه له مائة درهم ، محل في رمضان .
وشهد آخران أنه أقر له بمائة محل في شوال ، فهذه مائتان حالتان ؛ لأنه أقر
بإقرارين مختلفين ، وهو مدع في الأجل . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والعشرون

فى الشهادتين إذا اختلفتا أيهما أولى

قال أبو سعيد رضى الله : فى قول أصحابنا : إذا تكافأت البيئات فى شيء ، لا يمكن صدق الجميع أبطلوا أضعف ذلك منه ، مثل ذلك إذا صحت البيعة بالحرية ، وبيعة بالملك ، بطلت الملكة ؛ لأنها أضعف .

وإذا صحت بيعة بالرضا بالتزويج ، وبيعة بالتغيير ، ثبتت بيعة الرضى ، وبطلت بيعة التغيير ؛ لأنها أضعف .

أما إذا أمكن صدق الجميع . مثل أنه صحت البيعة أن هذه الضاحية لفلان ، وصحت بيعة أنها لفلان غير الأول ، قسمت بينهما نصفين . وأمثال هذا مما يتولد منه .

وإذا اختلف البائع والمشتري ، فى الأجل والفقد . قال البائع : الثمن نقداً . وقال المشتري : هو آجل . فالقول قول البائع ، وعلى المشتري البيعة . فإن أحضر كل واحد منهما بيعة على ما يدعى ، كانت البيعة بيعة العاجل ، والأيمان بينهما على ما يقدريان .

وكذلك كل من كان القول قوله فى شيء ، فالبيعة بيعة ، إلا أن يكون المدعى يجر إلى نفسه شيئاً أكثر من المدعى عليه .

ومن أقام البيعة أنه اشترى هذه الجارية بألف درهم ، وأقام البائع البيعة : أنه باعها له بألفين . فبيعة البائع أولى .

— ١٠٠ —

وإذا أحضر المشتري للشفعة بينة بما اشترى، وأحضر طالب الشفعة بينة عليه،
بشمن أقل، فالشفعة بينة المشتري .

وقيل في رجلين، أقام كل واحدٍ منهما البينة على صاحبه : أنه مملوك له ، أن
البينة بينة الأول .نهما ، ويكون الآخر مملوكاً له .

وإذا أقر رجلٌ بالولاء لقوم ، وادعى أولاده في حياته ، أو بعد موته أنهم
من العرب، وأقاموا على ذلك البينة، فإن بينة العروبة أولى؛ ويكونون من العرب
ويثبت نسب ابنهم المقر بالولاء ، في الذين يثبت نسبهم فيهم ، ويعتبرون جميعاً .
والله أعلم .

وإذا شهد شاهدان : أن فلاناً قتل فلاناً يوم النحر ، وشهد شاهدان أنهما
رأياه يوم النحر في تلك السنة في موضع آخر حياً ، فشهادة القتل أولى من شهادة
الحياة . ويقتل به من شهدا عليه بقتله .

فإن شهدوا جميعاً ، وتنازعا الشهادة في يوم واحد ، فشهادة الموت أولى .
فإن شهدوا أنه مات يوم الفطر ، وشهد آخرون أنه تزوج هذه المرأة يوم
الفطر ، في تلك السنة . وهذا ولده . فإن المرأة لاتلحق منه ولا الولد .

فإن جاء حياً فقال الشاهدان : كذبا ، قُتلا بمن قُتسلا بشهادتهما ورد على
ورثتهما دية واحدة .

وقول : يقتلان ولا يرد على ورثتهما شيء .

فإن قالوا : شبه لنا ، لزمتهما الدية .

وإذا أقام رجل على رجل بينة : أن عليه لأبيه ألفا ، فأقام الرجل البينة . أن الأب أقروا عقدنا : أنه استوفى منه الألف درهم ، التي كانت عليه ، فبينه الوفاء أولى .

وكذلك لو أقامت امرأة بينة ؛ بصدائق ، وأقام الزوج بينة ، أنها أقوت عندهم أنها قد استوفت منه صداقها ، فبينه الوفاء أولى .

وكذلك بعد الموت ، بينة الوفاء أولى ، ولها على الورثة يمين ، أنهم ما يملكون لها في هذا المال الذي ادعته ، أنها قبضته حتماً ، مما ادعت في هذا القضاء ، ولا غيره والله أعلم .

فصل

قيل : إن بينة الموت أولى من بينة الحياة ، وبينه الطلاق أولى من بينة الزوجية ، وشهادة القطع أولى من شهادة الشراء . وشهادة الشراء أولى من شهادة الميراث . وشهادة الميراث أولى من شهادة العطية . وشهادة بيع القطع أولى من شهادة بيع الخيار . وشهادة بيع الخيار أولى من شهادة الرهن . وشهادة الرهن أولى من شهادة الصدقة بلا عوض . وبينه العروبة أولى من بينه الولاء . وشهادة الحرية أولى من شهادة الرق . وشهادة الرموم أولى من شهادة الأصل . وبينه ذى اليد أولى من بينه المدعى . وبينه المسلم أولى من بينه الذمى . وبينه صحة العقل أولى من بينه نقصانه . وشهادة الحدث أولى من شهادة البراءة . وبينه بدعى الشراء أولى من

بينة مدعى الفصب . وبينة الرضى أولى من بينة التغيير . وبينة البائع ، بادعائه
كثرة الثمن أولى من بينة المشتري . وبينة مشتري الشفعة أولى من بينة الشفيع .
وبينة الإقرار أولى من بينة النحل . وشاهدا النسب أولى من شاهدى الإقرار
بالنسب . وبينة القرض أولى من بينة الأمانة .

ويوجد فيمن قال : غلامى حر إن مات فى مرضى هذا ، فشهدت بينة : أنه
مات فى ذلك المرض وشهدت بينة أخرى أنه برىء من ذلك المرض ، أن شهود
العتق أولى . والله أعلم .

وعن أبى عبد الله أنه سمع عن المسلمين أنه إذا شهد شاهدا عدل لقوم بأرض :
أنها أصل لهم ، وشهد شاهدا عدل لقوم آخرين : أنها إثارة أن أصحاب الإثارة
أولى ؛ لأن الأصل يزول ، والإثارة لا تزول . والإثارة هى الرم فيما أرجو .

وقال هاشم ، فى رجلين تفازعا فى شيء ، ليس هو فى أيديهما . فشهد لأحدهما
اثنتان ، وشهد لآخر أربعة . قال : سمعنا فيه اختلافًا . فقول : شاهدان وأربعة
سواء .

وقول : يقسم على عدد الشهود .

وقد قيل : من كان أكثر شهودا كان أولى بالشىء الذى شهد فيه ، غير أنهم
أجمعوا بأن الإثارة إذا أقام من ادعى الإثارة شاهدين ، وأقام من ادعى الأصل
أربعة ، فطالب الإثارة أولى بها .

— ١٠٣ —

وعن أبي عبد الله قال : لأن الأصل يزول ، والإثارة لا تزول .

وقال أبو عبد الله : بينة الرم أولى من بينة الأصل ، إلا أن تكون بينة على

أصل لاحق لهم في الرم ، فهم أولى بالتحديد . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث والعشرون

في رجوع الشهود عن الشهادة والحاكم عن الحكم

وكل شهادة وقعت مع الحاكم من شاهد ، فرجع عنها من قبل الحكم بها ، بسبب من جميع الأسباب ، أنه لا غرم عليه .

وإن رجع من بعد أن حكم بها الحاكم ، وقبض المحكوم له ما حكم له به بشهادته ، فالراجع غارم قسطه مما شهد به على عدد الشهود الذين شهدوا معه ، إن كان الحاكم قصد إلى الحكم شهادتهم جميعاً .

وقيل : إن بقي من الشهود من يتم به الحكم ، أن لا حكم ولا ضمان على الراجع منهم .

وإن كان الحاكم تعمد الحكم بشهادة شاهدين منهم ، ثم رجعا بعد ذلك عن الشهادة ، أمضى الحاكم الحكم الذي قد كان حكم به بشهادتهما وألزمهما غرم ما شهدا عليه .

وإن رجع أحدهما غرم ذلك المال كله ، لأنه لولا شهادته لم تجز شهادة الآخر . وأرجو أن هذا رأى جابر ومسلم وأبي علي وأبي الخوارى رحمهم الله .

وقول : يفرم النصف ، لأنه لولا شهادة الآخر لم تجز شهادته ، وهو أيضاً وحده . ويوجد ذلك عن أبي المؤثر رحمه الله .

وأما إذا رجع المعدل عن تعديل البيعة بعد الحكم . فقيل : تنقض القضية . ولا غرم في ذلك على أحد .

وقيل : إن القضية لا تنقضي ، ولا ينقضها رجوع المعدل ، ولكن إذا كان المعدل اعتمد التعديل من لا عدالة له ، فليثق الله ، وليغرم للمشهود عليه ما أتلف من ماله .

وكذلك إن كان الشاهد عبداً أو مملوكاً ، ولم يعلم الحاكم حتى حكم بشهادته ، انتقضت تلك القضية .

وكذلك شاهد الزور ، أو كان والداً للمشهود له ، أو شريكاً له ، فيرد الحكم في ذلك .

وإن شهد رجلان على رجل : أنه قتل عمداً وعدلاً ، وحكم الحاكم على الذي شهدا عليه بالقتل ، وقبل شهادتهما ، ثم بسد ذلك رجماً وقالوا : تعمدنا لقتله ، وشهدنا عليه زوراً ، أنهما يقادان به جميعاً . وهذا بمنزلة الفتك .

وقال بعض هم شركاء ، ويختار الأولياء منهما واحداً ، ويرد الباقي على ورثة المقتول نصف الدية .

وإن كان الشهود أكثر من اثنين ، اختار أولياء المقتول ، واحداً ، ويرد الباقي على ورثته ، كل بقسطه من الدية ، ويطرح نصيب المقتول منهم عنهم بقسطه .

وكذلك إن أتلفوا بشهادتهم عضواً فيه القصاص ، فالقول فيه على نحو ما ذكرنا .

وإن رجع من الشاهدين واحد، فإنى أرى للأولياء أن يقتصوا منه ، ويردوا عليه قسط من شهدوا معه فى الدية .

فكل شهادة رجع عنها الشاهد بها من طريق السهو والنسيان ، فإنه غارم ما أتلّف بشهادته ، مما لا قصاص عليه فيه .

وكل شهادة أنفذ الحكم بها ، ثم إن الشاهد بها كان بمنزلة من لا يجوز إنفاذ الحكم بشهادته تلك ، لم يغرم ، ويرد المحكوم له به ، إن كان قائماً .

وإن كان قد تلف فلا غرم فيه .

والراجع عن شهادة الزنا بعد تمامها بالأربعة ، أنفذ عليه الحكم بالحد أو لم ينفذ .

وإن كان الحاكم قد أنفذ الحكم جلد وغرم . فإن لزمه فى ذلك حد القود ، رفع عنه حد القذف فإن رجع عن شهادة الزنا ، وقد بقى من الشهود من تم بهم الحكم فلا حد عليه ولا غرم .

ومن ثبت على شهادته بعد الحكم كذلك وإن لم تتم الشهادة بالأربعة جلد من شهد .

ومن رجع من شهود الإحصان ، فلا غرم عليه ولا قصاص .

وقيل : على شهود الإحصان الضمان ، إذا رجع شهود الزنا . وأيهم رجع كان ضامناً .

وكذلك إن شهد رجلان على رجل : أنه سارق ، أو قاذف ، ثم رجع أحدهما قبل القطع أو الجلد . فقييل : يمضى على الرجل .

وقييل : لا يمضى عليه ، ولهما الرجمة ما لم يمض الحكم .

وقييل : في شاهدين شهدا على رجل : أنه طلق زوجته ، وفرق الحاكم بينهما ، واعتدت وتزوجت ، ثم رجعا عن الشهادة . فقول تنبئقض القضية ، وترجع إلى زوجها الأول .

وقييل : ترجع إليه ما لم تكن تزوجت .

وقول لا ترجع إليه بعد الحكم ، والصداق يغرمه الشاهد للزوج للأول ، على قول من يقول : إنها لا ترجع إليه .

فإن تزوجت فلا يفرق بينهما وبين زوجها الأخير .

وأما إذا على رجل أنه أعتق عبيده ، وحكم الحاكم بعقبتهم بشهادتهما ، ثم رجعا . فإن عقتهم يمضى ، ولا يردون إلى الملكة ، ويحكم على الشاهدين بالغرم للرجل أثمان عبيده .

وقييل في شاهدين ، شهدا على رجل ، أنهما نظرا يشرب الخمر ، فأقام عليه الحاكم الحد ، ثم رجع أحدهما ، فعليه نصف دية الحد .

ويوجد عن أبي معاوية رحمه الله ، في ثلاثة نفر شهدوا على رجل : أنه قتل رجلاً ، فحكم الحاكم عليه بالقود ، فضربه ولى الدم ضربة ، فقطع يده ، ثم

رجع أحد الشهود ، فلا شيء عليه ، لأن الشهادة تعد تامة ، يقوم بها الحكم فإن ضربه أخرى ، فقطع أنفه ، ثم رجع أحد الشهود فإن على الراجع الأول والراجع الثانى نصف الدية : دية اليد ، وهى بينهما نصفان . وعلى الراجع الثانى نصف دية الأنف ، وهى عليه وحده .

وعن أبى عبد الله رحمه الله ، فى أزبة شهداء ، شهدوا على محصن بالزنا ، فرجه الحاكم بشهادتهم ، فرجع أحدهم عن شهادته ، وأكذب نفسه ، فطالب إليه أولياء المرحوم الدية ، أو القود . فقيل : على الذى أكذب نفسه ربع الدية ، إلا أن يقول : عمدت لقتله ، فيلزمه القود . وأما الحد فالله أعلم . وليس على الثلاثة حد ولا قود ، لا دية .

وقال أبو على : الراجع منهم عليه الحد .

وإن رجم بشهادتهم ثم رجع أحدهم ، فإن الذى رجع يرجم ، ولا رجم على الذين لم يرجعوا .

فإن رجعوا جميعاً رجوا ، وردوا على ورثتهم دية ثلاثة ؛ لأن الله يقول : النفس بالنفس .

وقال أبو عبد الله : إذا قالوا عمدنا لقتله قتلوا وردوا الفضل على دية واحدة .

وإن قالوا : شبه لنا ، أعطوا الدية ، لم يقتلوا .

— ١٠٩. —

وإن رجع واحد منهم ، فعليه قدر حصته من الدية ، إلا أن يقول : أردت قتله فيقتل .

وقيل : عليه الدية كلها . لأنه لولا هو لم يقم عليه الحد . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع والعشرون

في الشاهد إذا غاب أو مات ، أو حدث به شيء من الآفات
التي تبطل من أجلها الشهادة

وإذا شهد شاهد عند الحاكم ، ثم مات أو غاب ، أو جن أو غلب على عقله ؛
فإن الحاكم يجيز شهادته في الحقوق . ولا تجوز في الحدود والقصاص ؛ لأنه بمنزلة
الميت .

فإن هو فسق ، أو جلد في قذف ، أو ارتد عن الإسلام ، وشهد العدول ؛
أنه كان يوم شهد بتلك الشهادة ، كان عدلاً . فإن الحاكم لا يجيز شهادته
ويردها .

وإذا شهد شاهد عند الحاكم ، فلم يجز شهادته ؛ لأنه كان وحده ثم شهد معه
آخر على ذلك ، فشهادته جائزة إن لم تكن ردت من قبل .

فإن كان الشاهد الآخر يوم شهد مع الرجل بتلك الشهادة : كان صبيهاً ، ثم
بلغ ، فشهد كما شهد الرجل ، وكان عدلاً ، فشهادته جائزة .

وإن كان عبداً فعتق بعد ذلك ، ولم يكن قام بشهادته وهو عبد جازت
شهادته .

وإن كان ردها الحاكم وهو عبد ، فلا أراها يجوز بعد ذلك على ذلك الحق .

وقال أبو أيوب : إن كان يردها من أجل أنه عبد ، وقام بها وهو حر ،
جازت إن كان عدلاً .

وقال أبو مالك رضى الله عنه في الشاهدين إذا لم يعرفا أن يؤدبا الشهادة على وجهها ، فأخبرهم من يعرف الشهادة أن الشهادة لا تقبل على هذا الوجه . وعرفهما كيف يشهدان ، فشهدا بعد ذلك ، فشهادتهما جائزة .

وفي جامع بن جعفر :

ومن شهد شهادة ، ثم ردت شهادته ، لأنه عبد أو مشرك ، ثم شهد بها بعد أن عتق العبد وأسلم للمشرك ، أنها لا تقبل ؛ لأنها قد ردت ، إلا أن يشهدا بفرد تلك الشهادة التي ردّا فيها .

وأما الصبي إذا ردت شهادته ، من أجل أنه صبي ، ثم شهد بها لما بلغ . فإن شهادته جائزة ، إذا كان عدلاً .

وقال بعض : لا يجوز . وبالإجازة تأخذ . وهو قول أبي الموثر ، رحمه الله .

فإن يحمل الشاهد الشهادة ، وهو صبي أو مشرك ، وأداها بعد أن أسلم للمشرك ، وبلغ الصبي ، إن شهادتهم جائزة ، إذا كانوا عدولا . والله أعلم .

وقيل : إذا شهد شاهد مسمع حاكم شهادة ، وطرح فيها ، ثم عدل في تلك الشهادة أيضا . فعن أبي عبد الله أن شهادته جائزة ، ما لم يقع الحكم ، إذا شهد ثم طرح ، وإذا طرح ثم شهد . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والعشرون

في شهادة الزور وما يجوز منها وما لا يجوز
وفي توبة شاهد الزور

وقال النبي ^(١) ﷺ : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر : الإشراف بالله ، وعقوق
الوالدين . وكان متكئاً فاحتفز ، ثم قال : رقول الزور . ورفع بها صوته .

ومن قول الزور : قذف المحصنات ، وشهادة الباطل ، وشاهد الزور لا تقبل
له شهادته أبداً ، إلا بعد التوبة ، والإصلاح في الدين ، وأداء المفروض ، والانتفاء
عن المحجور .

فإذا تبين منه ذلك ، وعرف منه حقيقة الإيمان ، والعمل بالصالحات ، والمسايرة
إلى الخيرات ، قبلت توبته ، وثبتت ولايته ، وجازت شهادته ، فما يستقبل من
أمره ، إلا في الحكم الذي شهد فيه بالزور ، فإنه لا تقبل شهادته فيه أبداً في قول
أصحابنا .

وقيل : إن شاهد الزور قاتل ثلاثة : قتل نفسه بشهادة الزور . وقتل الذي
نزع ماله بغير حق . وقتل الذي أطعمه الحرام .

وتوبة شاهد الزور لا تقبل ، حتى يغرم جميع الحقوق التي تلفت بشهادته .

(١) أخرجه الشيخان عن أبي بكر .

وإن كان أخذ شيئاً من الرشوة على شهادة الزور ، فعليه رد ذلك . وفي الحل منه اختلاف . والاختلاف فما يستقبل من ثبوت شهادته ، وقبولها وردّها . وقيل : يجلد شاهد الزور ، ويطاف به ، ويطال حبسه حتى يحدث توبة . وقيل : يبعث شاهد الزور يوم القيامة دالماً لسانه ، كما يدلّع الكلب لسانه . وقيل : إن عمر بن عبد العزيز ، أخذ شاهد زور ، فحبسه ، وأطال حبسه . ثم خلى عنه .

وقيل : كتب عمر بن الخطاب رحمه الله في شاهد زور : أن اجلدوه أربعين . ويحلق رأسه ، ويطاف به ، ويطال سجنه .

واختلف في استخراج الرجل حقه ، ممن ظلمه بشهادة الزور فقال محمد بن محبوب رحمه الله ، في رجل غصب من رجل مالا ، فلم يقدر على الإنصاف معه إلا بشاهدى زور . فلا يحمل له أكل هذا المال بشهادتهما . ولو حكم له بذلك الحاكم . فإن فعل فليرد ذلك المال إلى المحكوم عليه ، أو إلى ورثته إن كان قد مات .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يعجبنى أن يأخذ ماله ، إذا كان يعلم أنه له في الأصل فما لا يشك فيه . ولا يرتاب . وليس يبطله عقدي استعمال الشاهدين بالزور . ولا يحرم عليه ماله بذلك ، ولكنه يؤثمه الأمر بشهادة الزور ، إذ هي باطل . ولا يكون إبطاله بوجه من الوجوه ، مما يحرم عليه حلاله . ولكن إذا كان قد حكم له بذلك ، ولم يدعه بالبينة ، وهو يعلم أن ذلك له ، فهو له حلال ، يأخذه ويأكله . وعلى الحاكم أن يفرض مثل ذلك للمحكوم عليه .

وقيل ليس يجوز استعمال شأهدى الزور . فإن أخذ ماله بعينه ، فلا شيء عليه .

وإن أخذ غير ماله بالعين . مثل أنه حكم له بالمثل أو بالقيمة ، فعليه التوبة ، ويقاصص المحكوم عليه . فإن أبى قاصص نفسه ، ولا يحرم عليه ماله بظلمه نفسه ولا يبطل .

وأما المشهود عليه بالزور وهو يعلم ذلك . فقيل : إنه مخير في أخذ عوض ماله من مال الشاهدين أو المشهود له . ولا نعلم اختلافاً في الأخذ من مال المشهود له . وأما من مال الشاهدين ، فلا يتعزى من الاختلاف . وهذا إذا كان يقدر أن يأخذ عوض ماله سريرة .

وإذا شهد رجلان على رجل : أنه طلق امرأته ثلاثاً ، وهما يملكان أنهما شهدا عليه زوراً ، ففضى القاضى بشهادتهما ، فلا يجوز لأحد الشاهدين أن يتزوجها . وكذلك إن شهدا على رجل أنه أعتق جارية فلانة ، ففضى القاضى بعقبتها ، لم يجوز لأحد الشاهدين أن يتزوجها لأنه يعلم أنها مملوكة لسيدها .

وكذلك إذا شهد بمال زوراً ، وقضى له به القاضى ، فلا يجوز الأكل منه في يذ المحكوم له به بشهادة الزور ؛ لقول الله تعالى : «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدّأوا بها إلى الحكّام لتأكلوا قريباً من أموال الناس بالإثم وأنتم تفلّمون» .

وقال محمد بن محبوب رحمهما الله ، في رجل شهد بزور مع شاهدين ، أو شهود ، فحكم بشهادتهم كلهم ، ثم أقر أنه شهد بزور ، فلا ضمان عليه ؛ لأن شهادتهم تجزى عن شهادته .

وإن كان إنما حكم بشهادته وشهادة آخر معه ، فإنه يضمن النصف . وقيل : الكل .

ولا تجوز التقية في شهادة الزور ؛ لأن الشهادة فعل ، والتقية في الفعل لا تجوز .

فإن شهد شاهد على رؤية هلال شهر رمضان ، أو شاهدان على رؤية هلال شهر شوال ، ثم اطلع عليهما الإمام ، أنهم شهدوا زورا ، فليؤدبهما على ذلك ، بقدر ما يراه ردعا لهما ولنفيهما ؛ لئلا يجترأ سواهما على مثل هذا . ولا يجوز التلاعب في أمر الدين .

فصل

وأما من شهد بشهادة ، ثم تبين له بعد أن حكم بشهادته أنه أخطأ ، أو غلط في شيء من لفظهما . وقد مات المحكوم له والمحكوم عليه ، فعليه الغرم لمن حكم عليه بظلمه أو خطئه في ماله .

وإن كان المحكوم عليه قد مات ، غرم لورثته . ولا توبة له إلا بذلك .

وقد قيل : تجوز توبته إذا أحله صاحب الحق ولو لم يغرم .

وأما المرتضى على شهادة الزور ، ففيه تشديد أكثر من ذلك . ولا توبة له إلا برد ما أخذه من الرشوة على شهادة الزور ، في أكثر القول . والله أعلم .

— ۱۱۶ —

وکل من طرحت شهادته بحدث ، ثم تاب وأصلح ، ثبتت ولايته ، وبطلت
شهادته .

فإن شهد ولم ينفذ الحكم ، أو ردت شهادته ، فلم يعزل ثم تاب ، قبلت
شهادته من بعد ، إذا لم يكن قطع بها حاكم ، أو أحق بها بإطلا ، أو أبطل بها
حقا والله أعلم . وبه التوفيق .

• • •

القول السادس العشرون في الشهادة على الأصول

وقيل في رجل يعرف أموالا تنسب إلى زيد ، أو يعلم أنها له ، ثم يرى في هذه الأموال أحداثاً . مثل الكنف وغيرها قرب المساجد . وكذلك الأحداث في الطريق ، مثل السواقى وغيرها ، واحتسب محسب في هذه ، وطلب من الشهادة على ذلك . وقد رأيت مثل الأجير والخدم يحدثنه ، أو لم أرهم إلا أنى أعرف للموضع ، وليس فيه حدث ، بما يجوز لي أن أشهد ، وكيف يكون اللفظ الذى يؤدى به الشهادة ؟

فالشهادة على علمك ، لا على غير ذلك . تشهد : أنه محدث ، وأنه أحدثه ، وتشهد به على من أحدثه ، إذا رأيته يحدته .

والحدث إذا صح أنه محدث كان للحاكم أن يأخذ به من أحدثه من الأجراء وغيرهم ، ومن أمرهم من وكيل وصاحب مال .

وكذلك الذى يكون من أهل الرم ، فالشهادة فيه على النسب فإذا صح نسبه إلى أحد ، ممن يأخذ من الرم ، كان داخلا ، إلا أن يتناكروا فتكون الشهادة عليه : أنه فلان ابن فلان ، وأنه من أهل هذا الرم .

وأما الصانبة ، فيشهدون قطعاً أنها صانبة . والله أعلم .

وقيل :- الخصماء إذا تفرعوا في الأصول والأرض والفنل والمنازل ، ووقع الإنكار لبعضهم بعض ، واحتاج الخصوم إلى إحضار الشهود ، على ما ادعوا من الأرض والفنل .

قلت : فإذا شهدوا لهذا بهذه النخلة التي نازع عليها خصمه ، يحتاجون من أول الشهادة إلى أن يحدوها ، وهي قائمة بين يدي الحاكم لهم ، يشهدون : إنا نشهد بهذا الفنل ، وإنما يحتاجون إلى الشهادة على حدود الفنل والمال عند الحاكم ، أو بحضرة رسوله ، أم يكتفون بتحديد المال بين يدي الحاكم ، في غيبة المال عنه ؟ .

وإنما يكون التحديد بصفة يوقف عليها ، عند عدم العين ، أو بتحديد يحدونه . ولا يكون ذلك إلا عند الحاكم بحضرة الخصوم .

وقد قيل : إنه لا يكون شهادة إلا بمعاينة المال .

وقد أجاز من أجاز : أن يشهدوا على الصفة التي تدرك بها معرفة المال ، ويحكم الحاكم بهذه الصفة على الخصم ، لا على غيره ، ويقطع حجته عن خصمه ، في هذا المال الموصوف بهذه الصفة . وذلك معفا جائز ، إن شاء الله .

واختلفوا في الأرض إذا كانت في يد رجل ورثها من أبيه ، وورثها أبوه من جده ، وتوارثوها إلى ثلاثة أجداد .

فإن شهد شاهد : أنها له ، لم ينف .

وقيل : ليس للشاهد أن يشهد أنها له . وإنما يشهد بمعرفة اليد ، أو بالشراء ، بالميراث أو بالهبة .

وقول من قال : إن شهد قطعاً : أنها له جاز ؛ لأن هذا هو للتعارف بين الناس أن من كان في يده شيء فهو له . ومن ورث شيئاً فهو له .

وإن حد أحد الشاهدين ، ولم يحد الآخر ، فلا تثبت الشهادة .

وأما الشهادة بمال خلفه الهالك لورثته ، واحتاجوا إلى القسم ، ويدعون أنه لهم ، فالشهود يشهدون أن هذا المال خلفه فلان ابن فلان ، أو هو ملك له ، أو مما تركه ، أو مما هو كان له ، أو وجه يصح به اللفظ : أنه من مال الهالك الذي قد صح ورثته . وكل شيء يكون في يدى إنسان ، فهو ملك له ، كائناً ما كان واليد شاهدة له بذلك إلا بني آدم ، فقد يكون منهم مالك ومملوك . ولا تجوز الشهادة عليهم في ذلك إلا ببيان لأن الدار حرية .

وإذا شهد شاهدان على رجل : أن في أرضه لفلان موضعاً ، طوله كذا كذا ذراعاً ، ولم يحد الموضع في أرضه ، فهذه شهادة ثابتة ، إذا حدا الأرض ووصفاها بجميع حدودها . وعلى الحاكم أن يأخذ حتى يدفع إليه ما شهد له به الشاهدان .

فإن اختلفوا فقال المشهود له : الذي شهدوا لي به من وسط هذه الأرض . وقال الآخر : هو من جانب الأرض ، فعليه أن يدفع له في حيث أقر له به . ويستحلفه يميناً : أن الذى له هو الذى دفعه إليه .

وكذلك إذا شهدا : أن له نخلة في نخلة ، ولم يمينوا ، فشادتهما ثابتة ، إذا

حدًا النخلة ، ووصفاها بجميع حدودها ، التي فيها هذه النخلة ، التي يعينون عليها ،
ويعطية نخلة وسمة .

وقيل : إذا شهد رجلان لرجل بمكان نخلة ، في مال رجل ، ولم يحدا موضعها ،
فإنه يكون له من أوسط الموضع من ذلك ، بلا ضرر على صاحب النخلة ، ولا صاحب
المال .

وإن شهدا بنخلة قائمة في المال ، ولم يحداها من النخل ، فإنه يكون له نخلة
بحساب النخل ، فعند ذلك تعد نخل المال .

فإن كن خمس نخلات ؛ فإن له الخمس من النخل مشاعاً . وإن كان النخل
عشرآ ، فله عشر النخل مشاعاً ، على ذلك يكون الحساب .

ومن شهد عليه أن في قطعه هذه لفلان حقاً وهو كذا وكذا ذراعاً ، طولاً
وعرضاً ، أو شيئاً معلوماً ، فهو جائز ، ويحكم عليه بذلك .

وإذا قال الشاهد : أنا أشهد أن هذا المال كان لفلان ابن فلان ، يحوزه
ويمنعه ويدعيه ، إلى أن مات . وما أعلم زال منه عنه بحق . فهذه شهادة صحيحة ،
إذا كان الشاهد عدلاً ، وشهد معه عدل غيره . فقد وجب الحكم والله أعلم .

وأما قوله : وأنا أعرف هذا المال لفلان ابن فلان ، فلا يقوم مقام الشهادة ،
حتى يقول : أنا أشهد أن هذا المال لفلان ابن فلان ، إذا كان حياً ، أو كان
لفلان ابن فلان ، إذا كان قد مات ، فيكون لورثته .

وأما الحكم عند الشهادة في موضع بعيد أو قريب ، إذا حد المال ، ووقعت الشهادة ، فيختلف في ذلك . وقد تقدم شرحه .

وإذا قال الشاهد : أشهد أني رأيت كذا ، المشهود به في يدى فلان . ولا يشهد بأنه له إذا لم يكن له من العلم في ذلك إلا اليد . فالحكم يحكم للمشهود له باليد ، فيصير في يده ملكا له بالحكم .

وإذا كان رجل وامرأته في دار ، وكان الرجل يعمرها ويحوزها ، فالحكم لا يحكم بهذه الشهادة ، حتى يشهدوا أنها له ؛ لأن الزوج يعمر في مال زوجته ويبيتها .. وحوزه لما لها ليس بحجة له عليها .

وقيل : إن من كان في يده شيء ، فلا يقال : إن ذلك ملك له ، أو هذا ملك فلان ، إذا لم يعلم من أين صار إليه ، حتى يعلم أنه ورثه واشتراه ، أو وهب له ، ثم حينئذ يسمى ملك فلان .

وأما إذا لم يعلم ذلك ، فيقول : في يده وفي يد فلان .

قال أبو سعيد رحمه الله : هكذا يخرج عندي في معنى الحكم .

وأما في مجاز الكلام على معنى الخبر ، فإن كان في يده شيء فهو في ظاهر الحكم له ، ولو لم يعرف من أين صار في يده .

وإن مات كان لورثته في معنى الحكم ، ولا يورث منه إلا ماله وملكه .

وكذلك لو باعه لا يشتري منه فكذلك على معنى القسمية ، لا يضيق هذا الكلام أن يقال لثل هذا : هو مال فلان ومالك فلان .

وأما على معنى الشهادة والأحكام ، فلا يجوز أن يقال : إنه ملكه ولا ماله . ولو اشتراه وصح أنه اشتراه من هو في يده . ولو كان في يد والده ، وورثه أو وهب له ، وعلم ذلك كله ، فإنما يشهد الشهود عند معاني الأحكام ، وعند الحقيقة من الكلام المقصود إلى معنى الحقيقة ، أن هذا مما هو في يد فلان ، إذا كان في يده ، وهو هذا وارثه فلان ، إذا كان ورثه ، أو اشتراه فلان ، أو وهب له ؛ لأنه قد يكون هذا كله وهو حرام في الأصل . وليس هو ملكاً له ، ولا مالاً له . فأسباب الأحكام من الشهادة من الشهود ، والحكم من الحاكم ، ولا يشهدون ولا يحكمون إلا بظاهر الأحكام ، لا على ما يجوز من التعارف في الكلام .

وقيل : ليس للشاهد أن يشهد إلا بعلمه .

فإن علم أن هذا المال ورثه فلان ، شهد له أنه ورثه .

وكذلك إن وهب له أو اشتراه ، فإنما له أن يشهد بما علم ، ولا يشهد بالقطع أنه له . والله أعلم .

وقيل في قوم شهدوا أن هذه الدار لفلان ، لأنهم أنه باعها ولا وهبها ، والرجل قد خرج إلى السفر البعيد ، ومات منذ عشرين سنة ، أو أكثر من ذلك ، أو أقل من سفره .

قال : الدار لورثته ، إلا أن يأتي قوم بنية أنه باع أو وهب .

— ١٢٣ —

قلت : أليس شهدوا على غيب ما علمهم بما صنع الغائب في سفره ؟

قال : لا علم لهم بما صنع . وإنما شهدوا على علمهم . فمن ادعى شيئاً من قبل
وما صنع الغائب في سفره ، فليأتنا بالبينة على ما فعل من ذلك .

قلت : فليهم أن يشهدوا ثانية : أنها دار تركها ميراً ؟

قال : لا . ليس لهم ذلك ، ولكنهم يشهدون أنه خرج وهي داره ، ولا نعلم
أنه باع ولا وهب . فعلى الذين ادعوا عليه شيئاً في غيبته ، أن يأتوا عليه ببينة
والله أعلم .

فصل

قيل في مال ادعى فيه أربعة رجال أصبح واحد أنه له كله . وأصبح واحد . وأن
له ثلثي المال . وأصبح واحد أن له نصف المال . وأصبح واحد أن له ثلث المال . فقيل
في قسمه بينهم : على وجهين . فقيل : إن قسم هذا المال يخرج من خمسة عشر سهماً ،
يكون لصاحب الكل ستة أسهم ، ولصاحب الثلثين أربعة أسهم ، ولصاحب
النصف ثلاثة أسهم ، ولصاحب الثلث سهمان بذلك خمسة عشر سهماً .

وقول : يكون لصاحب الكل نصف المال وثلث سدس المال . ولصاحب
الثلثين سدس المال وثلث سدس المال . ولصاحب النصف نصف السدس وثلث
سدس المال . ولصاحب الثلث نصف سدس المال .

وتفسير ذلك : أن يكون لصاحب الكل ثلثا المال كاملاً ، لأنه لا يشهد أحد من

البيّنات عليه، ويقسم هو وصاحب الثلّين مازاد على نصف المال، وهو سدس المال؛ لأنّ بينة صاحب النصف وصاحب الثلّ مسّعة، لما زاد على نصف المال، فيقسمانه بينهما نصفين : صاحب الكل ، وصاحب الثلّين، ومهم صاحب الكل وصاحب الثلّين والنصف، مازاد على الثلّ إلى النصف؛ لأنّ بينة صاحب الثلّ لا يشهدون فما زاد على الثلّ ، والثلّ الباقي بين أربعة أرباعاً ، لكل واحد منهم نصف السدس . فعلى هذا يجرى الحساب .

وقيل : كان أبو الحوارى يقرأ كتاباً ، فيه مسائل عن أبي يحيى بن أبي ميسرة ، في دار ليست في أيدي أحد ، فأقام رجل البيّنة : أنها له كلها ، وأقام الآخر البيّنة أن له نصفها ، وأقام الآخر البيّنة : أن له ثلثها .

قال أبو يحيى : تقسم من أحد عشر سهماً . وأصلها من ستة . فللذى يدعى الكل ستة أسهم . وللذى يدعى النصف : ثلاثة أسهم . وللذى يدعى الثلّ : سهماً .

قلت لأبي الحوارى : فعلى هذا تنقسم هذه الدار . فقال : نعم . قد قال ذلك بعض الفقهاء .

وقال بعضهم : من ستة وثلّين . والله أعلم . وبه العوفيق .

القول السابع والعشرون في الشهادة على الطلاق

ومن طلق امرأته ، وكتبها الطلاق حتى مات . فقيل : إن كان معها ولم يفارقها ، فلها الميراث ، إذا كانت البينة حاضرة ، والرجل مع المرأة .

وقيل : لا شهادة لهم .

وكذلك إذا أقر عند الموت . وإذا شهدت بيينة عند رجل أنه طلق امرأته ، والمرأة تعلم أن زوجها لم يطلقها ، فلا يحل لها أن تتزوج ، ولو حكم الحاكم بالفراق بينهما ، إلا أن يتزوج أختها ، أو من لا يحل له الجمع بينهما وبينها من النساء في التزويج ، فلها أن تتزوج في قول أبي الحواري .

وقيل : لو تزوج أختها لم يحرم عليه ، ولم يحل لها التزويج ، إلا أن يجوز بأختها ، أو يتزوج أربعاً غيرها ويجوز بهن ، وإلا فالنكاح لا يفسدها عليه ، ولا يحل لها التزويج .

فإذا أغلق عليها باباً ، أو أرخى ستراً على أختها ، أو أربع غيرها ، حل لها التزويج حينئذ في الحكم .

وإن علمت أن الشاهدين شهدا بطلاقها زوراً ، فإن أراد زوجها أن يطأها سرا فله وطؤها .

ووى أبو سعيد رحمه الله ، عن أبي الحسن رحمه الله ، فى الرجل إذا شهد عليه شاهدا عدل : أنه طلق زوجته : ولم يعلم هو أنه طلقها ، أو لم يطلقها ، إن علمه أولى به من الشاهدين ، فيما بينه وبين الله ، ما لم يصر أمرهم إلى الحاكم فيحكم عليه بشهادة الشاهدين

وقيل : إن الشاهدين إذا شهدا كأننا حجة عليه ، فيما يمكن أن يكون قد فعل ونسى .

ومن طلق زوجته بحضور من شاهدين أو شاهد ، وسألهم أن يكتموا عليه ، فلا يسعهم كتمان ذلك . وعليهم أن يعلموا زوجته ويقولوا لها : عندنا شهادة على كذا وكذا ، متى أردتها نؤدها إن شاء الله .

وقيل : من كتم شهادة ، علمها من رجل طلق زوجته ثلاثاً ، وكان يساكنها بعد ذلك وهو لم ينكر عليه ذلك ، إن شهادته باطلة ، إلا أن يصح فى ذلك عذر وتقية ، بوجه من الوجوه .

وقيل : إذا شهد شاهدا عدل على رجل : أنه طلق زوجته ثلاثاً ، ففرق الحاكم بينهما ، ثم رجع الشاهدان أو أحدهما عن شهادته هذه ، من قبل أن تزوج . فإن كانت هى قد ادعت عليه عند الحاكم أن زوجها قد طلقها ، وسمعت بالطلاق ، وحكم الحاكم عليه بشهادة الشاهدين ، فقد مضى الحكم .

ولو رجعا أو أحدهما ، فلا يجوز أن ترجع إليه ، ويلزم الشاهدين الصداق للزوج إذا رجعا إن كان غرم لها صداقاً .

— ١٢٧ —

وإن كانت هي لم تدع الطلاق ، وإنما شهد هذان الشاهدان بذلك ، ثم رجعا أو أحدهما ولم يكن تزوجت للمرأة ، فأراد الزوج الرجعة إليها ، فله ذلك وتجبر على الرجعة إليه .

وإن كانت هي قد تزوجت ، فقد مضى الحكم ، ولا سبيل له إليها . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن والعشرون في الشهادة على البيع والعطية

ولا يجوز لرجل أن يتحمل الشهادة بين قوم في مال غير محدود ، بل عليه أن يعرفهم أن الشراء غير جائز .

وإن كان لا يعرف أنه الشراء جائز ، ولا حدود للمال ، كان أبعد من ثبوت الشهادة .

وإذا تباع رجلان بيعاً فاسداً ، لم يحز لأحد أن يتحمل تلك الشهادة ولا أدائها والواجب أن يعرفها فساد ذلك إن رجعا إلى الحق .

فإذا دفع المشتري الثمن إلى البائع ، وأشهده على دفعه الثمن ، فله أن يشهد كما علم . وأما على البيع فلا ، وكان أولى به أن لا يتحمل الشهادة .

وإن أجبر رجل على بيع ماله ، وخاف الشاهد على نفسه ، أو المجهور إن لم يشهد ، فحائز له أن يتحمل الشهادة ، ولا يجوز له تأديتها ؛ لأن التقية تجوز في القول ولا يجوز في الفعل .

وليس على الشهود أن يشهدوا في البيع ، إلا على الصفة صفة الموضع ، وإلى حيث تنهى حدوده ، وليس عليهم أن يقفوا على الموضع والحدود .

ومن دُعي إلى شهادة ، على بيع مال من الأصول ، وهو لا يعرف لمن هو ، إلا أن الذي يشهد على ذلك ، ويريد بيعه قاعد فيه ويدعيه ، وهو منزل . هل لهذا أن يشهد على ذلك ؟

قال : معى أنه إذا كان قعود البائع فى المنزل الذى يريد بيعه ، قعود السكن : فأثبت به اليد ، كان عندى هو أولى به ، حتى يعلم غير ذلك .

وأما إذا كان قعود فيه بمنزلة الداخل : ولم يثبت له بذلك سكن ، ولا يد فهو وغيره سواء عندى .

وقيل : تجوز الشهادة فيه على ما حضره الشاهد .

وإذا كان الشاهد يعلم أن له فيه شريكا ، فباعه كله ، فلا يجوز بيع مال غيره ، إلا ببيع حصته هو خاصة من هذا المال وهذا المنزل . فإذا أمكن حقه وباطله ، فالحق أولى به ، حتى يعلم باطله .

فصل

وأما إذا أقر رجل لرجل بمال ، أو وهبه له ، أو باع فى بلد غير البلد فإن ذلك ثابت عليه ، وللبينة أن تشهد على هذه الحدود . وهذا الوصف ، وتكون شهادتهم جائزة ، إذا شهدوا بجميع حدوده وجميع صفاته . وليس على الشهود أن يفتقروا على الأموال بأعيانها ، إذا شهدوا بجميع حدودها وصفاتها .

فإن كانوا غائبين عنها ، فشهادتهم جائزة .

وإن شهد شاهدان على رجل : أنه أعطى ماله فلاناً ، وشهد شاهدان : أنه أعطى ماله لآخر ، وكل الشهود عدول ، فالمال ثبت لمن أرخت له البيعة أن عطيقه أولى .

— ١٣٠ —

وإن لم تؤرخ البيئات ، وكان أحدهما لا تثبت له العطية ، إلا بإحراز ،
والآخر تثبت له العطية بلا إحراز ، فالعطية لمن لا إحراز عليه .

وقيل : إن لم تؤرخ البيئات ، وكان عليهما جميعاً الإحراز ، أو استوى
التأريخ والعطية بينهما .

وقيل : إن شهدت البيئة لمن عليه الإحراز بالعطية ، ولم يشهد بالعطية والإحراز ،
فلا تثبت العطية .

وقيل : غير ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والعشرون في الشهادة على الملكة والولاء

وقيل في الشهادة على الملكة باختلاف . فقيل : لا يجوز للشهود أن يشهدوا بملوكة لرجل : أنها له ، لا أن يكون ورثها من أبيه ، وورثها أبوه من أبيه .
فقيل : يجوز أن يشهدوا بملكها له .

وأما غير هذا فإنما يشهدون أنها في يده ، ويدعيها أمة له ، ويثبتها الحاكم أمة له . ولا يثبت ذلك على أولادها ، أو يشهدوا أنه اشتراها من فلان ، بعد أن أقوت أنها مملوكة لفلان البائع ، فثبت الحاكم عليها الملكة له ، ولا يلزم أولادها إذا أنكروا الملكة .

وقال قوم : إذا علموا ذلك من حالتها ، أنه كان يدعيها ، وهي تقر له بالملكة وعلموا أنه صح شراؤها ، بعد إقرارها لمن باعها بالملكة ، أو تكون أمها إنما أقوت بها له ، وولدت هذه ، وأقوت عند البلوغ منها ، فلم أن يشهدوا عليها بالملكة له ، ويكون أولادها تبعاً لها . والقول الأول أحب إلينا .

فصل

واختلف الحكماء في الولاء فمنهم من دعا عليه بالبينة على كل حال .

ومنهم من لم يرد ذلك ، إلا أن تطلب امرأة التزويج ، وتدعى الولاء من قوم ، فتدعى على ذلك بالبينة ، إذا أنكروها ، أو يكون دية لزم الرجل على عاقلة لزم خطأ واحداً منهم بدية ، فإنها تسمع عليه البينة ، وليس في الولاء أيمان .

— ١٣٢ —

وإذا قامت بينة بالولاء ، وقامت بينة أنه من العرب ، فالبينية بأنه من العرب .
فالبينية بأنه من العرب أولى من بينة الولاء . وبينية الحرية أولى من بينة الرق والولاء .
ولا عتاقة ولا صليبة .

فأما العتاقة ، فمأصح أنه أعتق ، أو أعتق أبوه ، أو أبوا أبيه ، فولاؤه لمن
أعتقهم .

والصليبة فما كان لا يعرف أصله إلا بالإقرار ، وشهادة عن شهادة . وفي كل
ذلك تجوز الشهادة عن الشهادة ، وشهادة الرجال والنساء . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثلاثون

في الشهادة على الرضاع والاستهلال

ومما يوجد عن جابر بن زيد ، رحمه الله ، عن ابن عباس : أن امرأة شهدت على رجل وامرأة : أنها أرضعتهما . فقال : استحلّفوها عند المقام ، فإنها إن تك كاذبة ، لم يحل عليها الحول حتى يبيض ثديها . فاستحلّفوها فحلفت ، فلم يحل عليها الحول حتى ابيض ثديها .

واختلفوا في شهادة المرضعة قبل التزويج ، إذا كانت غير عدلة . فإذا وقع التزويج والجواز فلا يفرق بين الرجل وزوجته ، بشهادة امرأة ، إلا أن تكون عدلة ، فإنه قيل : يفرق بينهما بشهادتهما .

وقال آخرون : لا يفرق بينهما إلا بشاهدي عدل .

وقول : إن المرضعة من أهل الأمة ، تجوز شهادتها على المسلمين .

وجاء الأثر بشهادة المرضعة ، ما لم تكن متهمة . وتهمتها : أن تتهم أن تفرق بين حلال ، أو يجمع على حرام .

وقيل : تجوز شهادة الأمة والمجوسية والنمسية ، إذا كانت عدلة في دينها .

وقول : لا يكون ذلك إلا في أهل القبلة ، إذا كان ذلك على المسلمين .

فإذا ثبتت الشهادة بالرضاع ، فهو رضاع حتى يصح أنه بعد الحولين أو انفصال .

وشهادة الأم لا يثبتها بالرضاع جائزة ، ولا تجوز شهادة الأب ولو شهد لولده .
وأما الأم فشهادتها جائزة .

وقال أبو عبد الله : لا يفرق بين المرأة وزوجها ، إلا بشهادة امرأة عدلة حرة مسلمة : أنها أرضعتها . وأما الشهادة على فعل غيرها فلا .
وقيل : إن القابلة والمرضة جائزة شهادتهما ، إذا كانت عدلة في دينها ، ولو كانت مجوسية .

وأما الأمة فجائزة شهادتها على الرضاع ، إذا شهدت أنها أرضعت . وأما الولادة . فالله أعلم .

وإذا قالت المرأة : لم أرضع فلانة وفلاناً ، ثم تقول : قد أرضعتها . وكنت قد نسيت ، أو تقول : قد أرضعتها ثم تقول : لم أرضعها . وقد فرق الحاكم بينهما أو لم يفرق . وقد دخل بها الزوج أو لم يدخل . وهي عدلة أو غير عدلة . فقول : إنها إذا كانت عدلة ، قبل قولها على كل حال ، إذا اعتذرت بالنسيان .

وقول : إذا قالت : لم أرضعها أو علمت بنكاحها ، وسكتت وهي تراهم مجتمعين فلا تشهد حتى خلا لذلك زمان ، إنها تنهم ولا تقبل شهادتها .

وأما إذا شهدت بالرضاع ، ثم رجعت ، قبل أن يفرق الحاكم بينهما ، فذلك جائز مقبول منها . ولا شيء عليها .

وإن فرق بينهما ، ثم رجعت عن شهادتها ، لم يقبل قولها ، وكانت شهادة زور . ويتم الفراق بينهما ، وتفرم الصداق الذي لزم الزوج للمرأة بسببها .

ومما يوجد عن أبي عبد الله أنه قال : إذا قالت المرأة : إني أرضعت فلاناً وفلانة ، ثم أنكرت بعد ذلك ، فليس يقبل قولها الأول .

وقيل : إذا قالت ذلك ، وشهدت به ، ثم رجعت عن شهادتها قبل أن يحكم الحاكم بها ، ثم رجعت شهدت بذلك بينة ، لم يقبل قولها الأول ؛ لأنها قد رجعت عنه وأكذبت نفسها .

وإذا شهدت مملوكة أنها أرضعت مولاهما ، فلا نحب له بيعها ، ولا نكاحها ، ولا بناتها ، ولا بعات بناتها ، ولا بنات بنيتها . فقول : جائز بيعها ؛ لأنها تخرج إلى نفسها شهادتها نفعاً .

وجاء الأثر : ولا تجوز شهادة النساء إلا مع الرجال ، إلا فيما لا يستطيع الرجل النظر إليه من نفاس النساء . ولا يكون في الفروج من العذرة والمرض وحياة المولود . وفي الرضاع .

وأقل ما قالوا : تجوز في ذلك حرة عدلة مسلمة .

فإن شهدت امرأة غير عدلة ، برضاع بين رجل وامرأة ، قبل الجواز ، فلا يتزوج بها .

قال أبو الحواري : إذا شهدت من بعد الملك ، فلا يفرق بينهما ، إلا أن تكون عدلة . وهو قول موسى بن علي ، رحمه الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والثلاثون

فى الشهادة على التزويج والرضى وفى الصداق

قيل : جاء الأثر عن أولى العلم بالله : أن للشهود أن يشهدوا على الكاح المشهور ، وإن لم يحضروه ، إذا تزوج رجل امرأة نكاحاً علانية ، ودخل بها ، وأقام معها ، ثم مات . فإنه يسع جيرانهما أن يشهدوا أنها امرأته ، وإن لم يكونوا شهدوا الكاح . وكذلك غيرهم ممن علم كملهم .

وتجوز شهادة الوالد لولده ، برضى امرأة قد تزوجها الولد ، إذا كان الولد زوجه غير الوالد . وإن كان الوالد هو المزوج ، لم تجز شهادته بالرضى .

وحفظ محمد بن النظار ، عن أبى مروان ، فى الولي إذا زوج أن شهادته تجوز فى المال والرضى . ولا تجوز فى التزويج ؛ لأنه هو الذى زوج .

وكذلك قال أبوالمؤثر رحمه الله . ويوجد ذلك عن موسى بن على رحمه الله ، وعن محمد بن على أيضا .

وقيل فى شاهدين ، شهدا مع الحاكم : أن فلانة امرأة بالغ ، وأمر الحاكم بتزويجها . فلما دخل بها زوجها غيرت ، واستبان أمرها أنها لم تبلغ . فلما بلغت كرهت الزوج ، وقد باشرها ، ولزمه الصداق ، وطلب إلى الشاهدين الحق . فما نبعتها عن غرامة الصداق .

قال أبو المؤثر : إلا أن يكون علم ذلك ، فلا غرم على الشاهدين والغرم عليه هم .

وإذا شهد شاهد عدل : أن فلاناً وزوجته فلانة بينهما حرمة ، إذ هي عليه حرام ، فلا يقبل الحاكم ذلك منهما ، ولا يفرق بين الرجل وامرأته ، حتى تفسر الحرمة ، ويراها الحاكم حراماً .

وقال الواضح بن عقبة ومحمد بن محبوب ، في رجلين شهدا لرجل وامرأته : بأنه وليها وأحدهما يريد تزويجها : إن شهادته لا تجوز .

فصل

وقيل في امرأة أحضرت شاهدين إن لها على زوجها الهالك مائة نخلة . وشهد لها آخران بمائة وخمسين نخلة . فقيل : لها الأكثر مع يمينها .

وإن ادعت الجميع فقيل : لها مع يمينها .

وقيل : ليس لها إلا الأكثر ، وهو مائة وخمسون نخلة ، إلا أن يجد البيعة أن هذه المائة غير المائة وخمسين ، التي شهدت بها البيعة الأخرى ، إلا أن يشهد الشهود جميعاً : أن الزوج أشهدهم على نفسه ، بما شهدوا به ، شهادة واحدة في مجلس واحد ، شهدوه جميعاً . فلا نرى عليه غير خمسين ومائة نخلة .

فإن قال كل شاهدين : إن الآخرين لم يكونا معهما كما أشهدا ، فلها الحق كله ، إذا ادعته مع يمينها .

وقول : ليس لها إلا الأكثر ، إلا أن يصح أنه تزوجها مرتين بصداقين ، أو أن هذه المائة غير المائة وخمسين ؛ لأن المائة داخله في المائة وخمسين .

ولو أن رجلا ادعى على رجل ألف درهم ، فأقر أن عليه تسعمائة درهم ، ثم أقام عليه شاهدى عدل : أن له عليه ألف درهم ، وطلب إلى الحاكم : أن يأخذه له مالا ألف وبسبع المائة ، لكان لا يقر أحد عند الحاكم ، ولكنه يأخذه مالا أكثر ويبطل الباقي .

وكذلك إن أقر هو مالا أكثر ، وأتام شاهدين بالأقل . واحتج أن الذى شهدت به البينة ، من الحق الذى أقر به ، فلا يأخذه إلا مالا أكثر ، إلا أن يصح أن إقراره ذلك ، من ثمن كذا وكذا . وشهد الشاهدان بذلك ، من ثمن نوع آخر . فهناك يأخذ بهما جميعاً . والله أعلم .

وقيل فى امرأة ، ادعت على زوجها ألف درهم ، والدم ستة دوايق ، وأحضرت البينة بذلك ، وأقر الزوج أنها ألف درهم عدنى ، وأحضر البينة بذلك . فالقول قول بينة المرأة .

وقيل : إذا زوج رجل رجلا ، واستفهمه ليشهد الناس عليه . فإذا أقر عند استفهامه له به ، قد رضى بالتزويج ، وأن عليه هذا الحق لزوجة ، خرج هذا على معنى الإقرار . والمزوج وغيره فى هذا سواء عندى .

وإذا قال : يشهد عليك هؤلاء الحاضرون لك ، أو يشهد عليك هؤلاء مخرجاً نفسه من جملتهم معهم ، يشهد على هؤلاء . وقد أشهدت هؤلاء ، فاشهدوا يعنى الحاضرين ، دون المزوج ، ففى كل هذا عزل نفسه فى مخاطبة من الحاضرين ، فى الاستفهام له ، على معنى الشهادة دونه ، أو عزله المشهد منهم . فهذا يعجب أن يستفهمه لنفسه مرة ثانية . وكذلك مثل ما يتولد من هذا . وإن قال : يشهد

على جميع الحاضرين دخل الزوج في جملة الحاضرين ، في معنى الإشهاد ؛ لأن الحق لغير الزوج .

وقيل في رجل ، حضره رجلان . فقال أحدهما : أريد أن أشهدك على تزويج ابنتي هذا الرجل . فهل يجوز له أن يشهد بهذا على ما وصفت ؟

قال : إذا علم أن للمشهد ابنة . وأراد أن يزوجه يشهد بذلك التزويج ، وإن لم يعلم له ابنة ، بعلم منه أو شهرة ، يطمئن إليها قلبه . ولا بينة عدل . فهذا الرجل مدع فما يريد أن يدخل فيه الشهود ، من تزويجه لهذا الرجل بهذه المرأة . ولا يكون معنى للشهود أن يقبلوا قول المدعى في إباحة الفروج في رد ولا نكاح ؛ لأنه لا يصل الزوج إلى استباحة الفرج واستحلاله ، إلا بشهادة الشهود . فمن ثم كان عليه أن يدخلوا في التزويج والرد ، إلا بما يعلمون أنه كما يدعى المدعى .

ولا تجوز شهادة الولي مع آخر معه في النكاح .

واختلفوا في رضى المرأة بالتزويج قبل الإملاك . فقول : يثبت عليها .

وقول : لا يثبت عليها ، إلا أن ترضى بعد عقدة النكاح . وهو أكثر القول . وإن رضيت بعد علمها بعقدة النكاح ولو طرفة عين ، ثبت عليها ولا يجوز لها حله .

وأما في الحكم فهي على الإنكار حتى يصح رضاها .

وإن أتى الزوج ببينة بالرضا ، وأتت المرأة ببينة بالإنكار ، فشهود الزوج

بالرضى أولى . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى والثلاثون

فى الشهادة على نقصان العقل والفعل ونماه

قال أبو عبد الله عن أبى على ، رحمهما الله ، فى رجل شهد عليه شاهدان أنه مفقوص العقل ، وشهد شاهدان أنه صحيح العقل : إن بينة صحة العقل أولى . وعن أبى الحوارى فى الشهود إذا شهدوا : أن فلاناً أشهدنا ، وهو صحيح العقل ، فأيقنه كره ذلك للشهود . وللكاتب الذى يكتب ، وللمن يقرآن . ولا نعلم فى عقله نقصاناً ، أو أشهدنا فلاناً فى صحة من عقله .

وقيل : إذا قال الشهود : أشهدنا وهو صحيح العقل ، ثم جاء شهود من يعدم فقالوا : إنه ناقص العقل لم تقبل شهادتهم .

وإذا قالوا : أشهدنا ولا نعلم فى عقله نقصاناً ، ثم أتى من يعدمهم شهود ، فشهدوا على نقصان عقله ، قبلت شهادتهم . والشهادة والكتاب على المريض فى الرصا وغيرها ، فى صحة من عقله .

وأما الصحيح فإذا قال فى صحة عقله جاز . إن شاء الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والثلاثون

في الشهادة على الموت

وقيل : تقبل شهادة الشهرة على الموت المشهور كالفكاح المشهور .

وإذا قتل رجل وولده في ليملة ، أو امرأة وزوجها ، أو أخوان ، أو ممن يتوارث ، ولم يعرف أيهما قتل الآخر . وخلفا مالا ، وورثه ، فحكمهما حكم القرعاء والهدماء . ويورث كل واحد منهما من صلب مال الآخر .

وإن شهد جماعة ممن لا يقبل قلوبهم : أن أحدهما قتل الآخر ، فلا يقبل الشهرة في التقديم والتأخير ، إلا بالبينّة العادلة .

وإذا شهد شاهدان على رجل أنه مات ، وشهد شاهدان أنه حي في مقام واحد ، فشهادة الحياة أولى ، ما لم يكن حكم الحاكم بموته .

وإن كان الحاكم قد حكم بموته ، ثم شهد على حياته ، لم يقبل ذلك منهما ، إلا أن تصبح حياته بالعيان ، فيكون العيان أولى من شهادة الشاهدين .

وقيل : إذا مات في الطريق ، أو أكله السبع ، وليس معه إلا واحد ، ممن لا يتهم إلا باليقين في أمره ، فإنه يجوز في حكم الاطمئنانة .

وإذا شهدت بينة بموت رجل ، فاعتدت زوجته منه علة التعوف عنها زوجها ، وتزوجت . ثم جاء من بعد ذلك شهود آخرون ، أكثر من الذين شهدوا ، وأرضى وأعدل : أن زوجها ذلك لم يمت ، ولكنه أقبل إليها . فلما كان في مسير عشر ليال مات هل تورثه ؟

قال : نعم .

وقد قيل : إذا صح موته بالبيئة العادلة ، وتزوجت امرأته ، فلا تقبل شهود على حياته ، قل الشهود أو كثروا ، إلا أن يقدم هو ، أو يصح هو بالعيان .

فإذا صح هو بعيانه ، فقد صح باطل ما شهد به الشهود ، ويفرق بينها وبين الزوج الأخير . وهؤلاء الذين شهدوا على موته شهدوا زورا . وعليهم غرم ما تلفوا من المال بشهادتهم ، وشهادة الولد مع آخر معه بموت أبيه جائزة . وتعتد الزوجة بذلك ، ويحل لها التزويج . ولا تجوز شهادته في الميراث ؛ لأنه يجر لنفسه بذلك نفعا . والله أعلم . وبه يتوفيق .

* * *

القول الرابع والثلاثون في الشهادة على الدرهم والحقوق

واعلم أن كل من أشهد على نفسه بحقوق مختلفة ، ليست متواطئة إلى أوقات مختلفة ، أو وقت واحد ، فإنه يؤخذ بجملة تلك الحقوق للذى أشهدله بها ، ولو كان وقتها واحداً ، إذا شهد بها كلها في مجلس واحد .

وكذلك إن أشهد على نفسه لرجل ، بألف درهم إلى شهر رمضان ، وألف درهم إلى شعبان . فقال المطلوب : هي واحدة . وقال الطالب : ألفان . فعليه الألفان ؛ لأن الوقعين قد اختلفا ، ولكن إذا أشهد على نفسه بألف درهم إلى شهر رمضان ثم أشهد بألف درهم إلى شهر رمضان ، من سنة واحدة لرجل واحد ، فهي ألف واحد ، والأيمان بينهما إذا اختلفا . وذلك حيث تواطأت الشهادة .

وإن اختلف التاريخ وكان الألف الأول في شهر رمضان ، من سنة تسع وأربعين ، والألف الثاني من سنة خمسين ، فهما ألفان ، من حيث اختلف التاريخ . وإن أشهد بألف درهم ، ثم أشهد بألف درهم لرجل واحد ، ولم يكن لذلك وقت ، أو كان وقت في شهر واحد بلا تاريخ ، فهي ألف واحد .

ولو أشهد عشرة أشهاد في مجالس شتى ، إذا قال المطلوب : إنما هي ألف واحد ، إلا أن تشهد البيئات باختلاف الأسباب ، فتشهد بيعة أن ألفاً من ثمن قطن ، والأخرى من ثمن حب ، والأخرى من ثمن غنم ، وينقضونه . فثبت الجميع . وإلا فهي ألف واحد .

وإذا شهد شاهدان لفلان على فلان ، مائة وخمسون درهما ، لم يثبت له إلا خمسون درهما ، حتى يقول : مائة درهم وخمسون درهما . فإذا تشهد بذلك يدينة الجميع .

وقيل في رجل ادعى على رجل مائة درهم ، وأقام عليه شاهدين بذلك مع الحاكم ، وحكم له الحاكم عليه بقسليمها ، ثم عاد الطالب ادعى عليه مائة درهم أخرى ، وأقام عليه شاهدين آخرين بذلك مع الحاكم ، فلا تثبت هذه المائة الأخرى عليه ، لأنه صار بريئا مع الحاكم بقسليم المائة التي سلمها أولا ؟ إلا أن يأتي الطالب بشاهدين ، يشهدان عليه ، ويؤرخان بهذه المائة ، لمدة غير مدة المائة الأولى ، أو يشهدان أن هذه المائة غير المائة الأولى التي حكم بها الحاكم . فثبت عليه مائة أخرى . والله أعلم .

وإذا أراد المطلوب يمين الطالب ، بعد شهادة الشهود على دعواه ، فعلى الطالب اليمين . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وإذا ادعى رجل على رجل ألف درهم عاجلا ، وأنكر المدعى عليه ، فأقام المدعى شاهدين ، شهد أحدهما عند الحاكم : أنها عاجلة ، وشهد الآخر بأنها آجلة إلى كذا وكذا .

فقيل : إن الشهادة جائزة ، ويكون الحق إلى ذلك الأجل .

وقيل : بسقوط شهادة الشاهد بالأجل ؛ لأنه المدعى أكذب شهادة شاهده بدعواه ، ألا ترى أنه لو ادعى المدعى إلى ذلك الأجل ، فشهد أحد الشاهدين إلى ذلك الأجل . وشهد أحدهما : أن الحق عاجل ، كانت شهادته غير جائزة ، من قبل أن الشاهد يشهد له بنفي حقه .

ولو ادعى عليه حقاً عاجلاً وادعى المدعى عليه : أن الحق عليه إلى أجل قد سماه ، فأقام المدعى عليه شاهدين ، فشهد أحدهما بتصديقه ، وشهد أحدهما بتصديق المدعى عليه واتفقا على الحق . فإن صدق مدعى الأجل أحد شاهديه كذب الآخر .

وكذلك لو ادعى غير ألف درهم ، وأنكر المدعى عليه ، فشهد بذلك أحدهما ، وشهد الآخر بألف وخمسة ، كانت شهادة صاحب الألف وخمسة باطلة ؛ لأنه شهد بنفي ما استشهد به . ولو كان أحدهما يشهد بألف كما ادعى ، وشهد الآخر بخمسة ، كانت شهادتهما جائزة في الخمسة ، من قبل أن شاهد خمس المائة ، شهد ببراءة الحق . والله أعلم .

وإذا شهد شاهدان لامرأة على زوجها ، بمائة نخلة صداقاً . ثم قال أحدهما : قد قبضت منه خمسين نخلة ، أو أبرأته منها . ففى بعض قول الفقهاء : أنه يقال

— ٢٤٣ —

للرأة ، أو لورقتها : إن كانت ميتة ، إن شاءت تقبل شهادته ، وتأخذ منه خمسين نخلة ، وإن كرمت فليأت بشاهد آخر غيره .

وقال بعض : قد ثبت حقها بشهادة شاهدين . فعليه هو أن يأتي بشاهد آخر : أنه خمسون نخلة وأبرأته منها . وأنا آخذ بالقول الأول . والله أعلم . وبه العرفيق .

* * *

القول الخامس والثلاثون

في الشهادة على الأحداث والطرق والسواق

وإذا شهد شاهدان : أن لفلان طريقاً ، إما في أرض فلان ، وإما في أرض فلان . فليس هذه بشهادة ، حتى يقولوا : إنها في يد أحدهما .
وإذا شهد بينة عدل على رجل : أن في قطعتة هذه طريقاً لهذا المسجد ولم يحدوها ، فشهادتهم جائزة عليه ؛ لأن الطريق معروفة .
ومن شهد عليه أن في أرضه طريقاً لرجل . وحد الطريق : أنها طريق تابع ، أو طريق قائم ، أو غير ذلك . فإن الطريق معروفة . والشهادة عليها جائزة . وإن يحدوا الطريق ، ويحكم عليه بذلك . فإن شهد الشهود لرجل : أنه كان يجوز إلى ماله من هذا المال فهذه شهادة غير جائزة ، حتى يشهدوا : أن له طريقاً في هذا المال إلى ماله .

فإن صححت البينة : أن والد صاحب هذا البستان ، كان يجوز إلى بستانه من هذا المال ومات ، ولم يكن له في هذا المال طريق مطرق ، ثبت للوارث ما كان للمالك . ويشبه معنى السواق ، في معنى الطرق في الشهادة .

وأما الحدث على الطريق . فقيل : يثبت بموت الحدث ما لم يصح أنه باطل .
فإن شهدت البينة : أنا لانهلم هاهنا شيئاً من هذا الحدث ، وهو حدث على الطريق ، فلا يزال بهذه الشهادة ، حتى يشهدوا أن فلاناً أحدثه على سبيل النصب والتعدي والمكابرة ، أو يشهدوا أنه أحدثه بالباطل . فإنه يزال بهذه الشهادة . والله أعلم .
وبه التوفيق .

القول السادس والثلاثون

في الشهادة على السرقة والقتل

قال أبو محمد رضي الله : وإذا شهد رجلان على رجل : أنه سرق ، أو شهد أربعة رجال على رجل : أنه زنا ، لم يحكم بشهادة هؤلاء على هذين ، لأنهم ربما لا يعرفون وصف الزنا ، ولا صف السرقة .

ويجب أن يقف الحاكم حتى يفحص الشهود ، على صفة الزنا ، وصفة السرقة . فإن ذكروا أمراً يتضح له فيه معنى الزنا ومعنى السرقة ، أمضى شهادتهم ، وحكم بها . وكذلك في النكاح والحرمة بين الزوجين وأشباه ذلك .

وإن شهد شاهد على السارق : أنه سرق من فلان بالكوفة ، وشهد شاهد : أنه سرق منه بالبصرة ، فإنه يفرم للمال ، ولا حد عليه .

وإذا شهدت البيئة على رجل بالسرقة التي يجب بها القطع ، ولا يقطع إلا بمحضرة الشهود ، والحر والعبد سواء في السرقة والقطع .

وإذا شهد شاهدا عدل أنهما سرقاهما ، وقدم غيروهما شيئاً ، بعدما تابا وأصلحا ، لم يحز شهادتهما ؛ لأنهما يشهدان على فعلهما . ولكن يجوز إقرارهما على أنفسهما ، فما يقران به من ذلك .

وقيل في نفر شهدوا على رجل : أنه سرق ، فأمر به فقطعت يده ، ثم جاءوا برجل بعد ذلك . فقالوا : هذا الذي سرق ، ولكننا أخطأنا ، فظننا أنه الأول .

قال : دية المقطوع عليهم ، ولا يصدقون على الأخير .

وإذا اختلفت شهادة الشاهدين في الموضع ، أو اليوم ، أو الحرز ، أو القيمة ،
بطل القطع ؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات . والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل ، شهد عليه رجل : أنه قتل رجلاً ، وشهد عليه آخر : أنه
أمر بقتله قال : يقتل .

وإذا اختلفت الشهود في القتل والجراح . فقال شاهد : قتله يوم كذا ، أو
سنة كذا ، وموضع كذا ، أو بحجر ، أو بسيف ، أو بعمود ، أو بعصى ، أو
بخنجر . وقال الآخر : في يوم آخر ، وفي سنة أخرى ، وموضع آخر ، أو بحديدة
أخرى . فإنها شهادة مختلفة . وتبطل . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السابع والثلاثون

في الشهادة على الميراث والنسب

والميت إذا ادعى ميراثه اثنان ، وأقام أحدهما البيينة بإقرار الهالك : أن وارثه ابن عمه . وأقام الآخر شاهدين بالنسب . فشاهدنا النسب أولى من شأهدى الإقرار .

وإن استوت بيناتهما في النسب والإقرار ، فالل مال بينهما .

وإن شهدت بيينة بنسب أقرب من نسب الآخر ، فالل مال الأقرب نسباً .

وقيل : لا يجوز للشهود أن يشهدوا : أن هذا وارث فلان ، ولا نعلم له وارثاً غيره ، حتى يشهدوا بالنسب من الهالك والوارث ، ويلتقيا إلى أب معروف . وتتصل القرابة بينهما . ولا نعلم أنه يلقي أحداً قبل هذا .

وأخبر الشيخ أبو الحواري رحمه الله ، عن الشيخ نيهان بن عثمان ، رحمه الله : أن شهوداً شهدوا بنسب رجل ، يرث رجلاً ، حتى بقي بينه وبين الميت أب . ولقد نسي الشهود اسمه . وقد كانوا قبل ذلك عارفين به في النسب ، وهم يعلمون أنه وارثه ، وهو الأب الذي يلقي هذا الميت ، فلم يميزوا شهادتهم ، ولا يكلف الشاهد أن يقول : وليس له وارث غيره ؛ لأن ذلك غيب . واسكن يقول : ولا أعلم له وارثاً غيره .

فإن شهد شاهدا عدل اطالب الميراث ، بإلقاء النسب بينه وبين المالك إلى جد يجمعهما . فإنه ينبغي للحاكم أن يقضى له بالميراث .

فإن جاء أحد بعد ذلك ، فأقام البيعة : أنه أبو ذلك أو ابنه ، أو على نسب هو أقرب إليه من نسب الأول ، الذى حكم له بالميراث ، فإنه يأخذ الميراث منه ، ويرده إلى الذى هو أقرب إليه نسباً .

وإن جاء رجل ، فأقام البيعة : أن الميت فلان ابن فلان ، من حى وقبيلة غير الأولى . وأن فلان ابن فلان ابن هم ، وعزله عن النسب . والأب الذى صح مع الإمام أنه منه ، وحكم به الحاكم . فإن الحاكم لا يقبل ذلك منه . ولا يجوز نسبه بعد أن ثبت منه .

وإذا شهد شاهدان أن جد هذا الرجل مات ، وقد أدركناه ، وترك هذه الدار ميراثاً ، فلا يحكم لهذا الرجل بميراثه منه ، حتى يقولوا : إنه مات ، وورثه أبو هذا ، أو مات أبو هذا وورثه هذا .

وإذا أقام الرجل البيعة : أن أباه مات يوم كذا وكذا ، وأنه وارثه ، فحكم له بميراثه ، ثم جاءت امرأة بشاهدى عدل : أنه تزوجها على صداق كذا وكذا ، ودخل بها فى يوم كذا وكذا ، بعد اليوم الذى قد قامت البيعة : أنه مات ، وشهر بعد الشهر ، وسنة بعد السنة ، فينبغى للحاكم أن يبطل شهودها . ولا يقضى لها بشئ . ؛ لأن مرته وجب فى الوقت الأول .

وإذا هلك امرأة ، فادعى رجل أنها كانت امرأته ، وأحضر بيعة ،

فلا يكلف البيعة أن تشهد : أنها امرأته إلى أن ماتت ، إذا قالت البيعة : إنها امرأته . ولا نعلم أنها خرجت منه بجرمة ولا طلاق .

وإذا كان ثلاثة إخوة ، فشهد اثنان منهم : أن لهم أخاً رابعاً ، وأنكر الثالث ، وهما ثقتان ، فلا تقبل شهادة بعض الورثة على بعض ، ولو كانوا عدولاً ؛ لأن شهادتهم تجسر إليهم بذلك نفعاً ، في التكثيرة والتقوية . ويدخل معهما في ميراثهما من أبيهما ، ولا يدخلان هما في ميراثه مع ورثته ، إذا مات هو ، إلا أن يصدقهما ويقر بذلك .

ومن أقر بحارية أبيه أنها حامل من أبيه ، وأنكر سائر الورثة ، فشهادته جائزة عليه في نفسه . ولا تجوز على غيره .

وقال أبو محمد رضي الله ، في شاهدين شهدا عن آخرين هالكين : أن فلاناً مات ، وأخذ الوارث المال ، وذهب به ومات . ثم قدم الرجل ، وقد ذهب ماله ومات ، فلا غرم على الشاهدين الحيين ؛ لأنهما شهدا عن شهادة غيرهما .

وكذلك إذا شهد شاهدان بإقرار الهالك : أن فلاناً وارثه ، ولم يصح له وارث بنسب فدفع إليه المال ، ثم صح له وارث . وقد ذهب المال ، فلا غرم عليهما ؛ لأنهما شهدا عن إقرار الهالك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والثلاثون

في الشهادة المعارضة لغيرها من الشهادات

وقيل : الشهادة المعارضة لغيرها ساقطة غير مقبولة . وذلك مثل الرجل يصح عليه بالبينة ، أنه قتل فلاناً ، فأتى ببينة تشهد : أنه كان في ذلك الوقت الذي أُرخت فيه البيعة الأولى القتل للرجل معهم ، ببلد غير البلد الذي فيه القتل . وكذلك في الأموال ؛ إذا ثبت في الوقت ، أو المكان . وكذلك في الحدود . وإذا أقام الرجل شاهدين : أن أباه فلاناً ، مات يوم كذا وكذا ، ثم أقام رجل آخر البيعة : أن فلاناً أب له ، وأنه مات يوم كذا وكذا ، قبل تاريخ أولئك أو بعده . فإن النسب ثبت في المال ، ولكن من سبق منهما ، حكم له بالمال . فإذا جاء الآخر أقام بيعة تدفع الأول ، لم يلتفت إلى ذلك . وكانت الشهادة الآخرة معارضة .

فإن أقام الثاني بيعة ، قبل أن يحكم للأول بالمال ، وقف الحاكم حتى يقيم الثاني بيعة أخرى فيحكم بها .

وقيل في رجل أقام شهوداً عدولاً : أن أباه أعطاه عطية ، وأحرزها ، وأقام الورثة البيعة : أن أباهم لم يزل يأكل هذا المال ، ويبيع إلى أن مات ، فلا يرى شهادتهم إلا معارضة ، والحق للمعطي ، إذا كان شهوده عدولاً .

وإن شهد شاهدا عدل بحق على رجل ، فأبى المشهود عليه بأربعة شهداء ، فشهدوا مع الحاكم : أن هذين الشاهدين شهدا على هذا الرجل زوراً ، فلا يلتفت الحاكم إلى شهادتهم ، وهى معارضة . والحق على الرجل بشهادة العدلين .

وقيل : تقبل الشهادة على الشهود بالباطل وبالزور .

فإن كان قد حكم الحاكم بشهادتهما ، فعليهما ضمان ما أتلفاه من مال أو دم . وإن كان لم يتبع الحاكم ، بطلت شهادتهما ، ولم يحكم بها ، إذا صحت بذلك البينة ، أنهم شهدوا زوراً . ويجوز فى ذلك شهادة عدلين عليها . فافهم ذلك .

وقال أبو سعيد ، رحمه الله ، فى رجل غائب شهد عليه شاهدان : أنه مات وقسم ماله ، وتزوجت امرأته ، ثم جاء شاهدان شهدا : أنه حى . إنه لا يقبل منهما ذلك ، ولا يكون حياً بعد موته إذا صح الموت .

وعن أبى محمد ، رحمه الله ، فى وليين شهدا على ولى لهما : أنه قتل رجلاً ما تكون منزلتهما عنده ؟ فقال : إن كانت شهادتهما مما يجعل القبول ، فهى مقبولة . وليس له أن يترك ولايتهما . وعلى الحاكم أن يقيده بشهادتهما .

وإن كانت شهادتهما متنافية بعيدة عن القبول ، لم يجوز للحاكم أن يحكم بها . ويولى الحاكم الحكم غيره .

ومثل ذلك : لو أن أبا معاوية عزان بن الصقر ، رحمه الله ، كان مصاحباً للحاكم ليلة ونهاره لا يفارقه طرفة عين .

ووصل رجل مثل محمد بن محبوب رحمه الله وموسى بن علي رحمه الله ، فشهدا
 على أبي معاوية : أنه قتل رجلاً ، في الوقت الذي هو مصاحب فيه الحاكم ، ولم يغب
 عنه ، لم يحز للحاكم قبول ذلك منهما . وله أن يبرأ منهما سريرة ، ولم يحز له أن
 يبطل الحق الذي شهدا به . وعليه أن يولى الحكم عليه غيره . ولا يكون هو المتولى
 للحكم على هذه الصفة .

وإذا شهد شاهدان : أن فلاناً رأيناه قتل فلاناً ، يوم النحر بمكة ، وشهد
 شاهدان : أنهما رأياه يوم النحر ، في تلك السنة بمان . فشهادة القتل أولى من
 شهادة الحياة . ويقتل به من شهدا عليه بقتله .

وإن تنازعا الشهادة في يوم واحد ، فشهادة الموت أولى .

وإن شهدوا أنه مات يوم الفطر ، وشهد آخرون : أنه تزوج هذه المرأة يوم
 الفطر ، في تلك السنة . وهذا ولده منها . فإن المرأة لا تلحق ، ولا الولد .

فإن جاء حيّاً . فقال الشاهدان : كذبنا . فعلا بمن قتل بشهادتهما ، ورد على
 ورثتهما دية واحدة .

وقيل : يقتلان . ولا يرد على ورثتهما شيء . وإن قالوا : شبه لنسا ، لزمتهما
 الدية .

وإذا حضر إلى الحاكم رجلان فادعى كل واحد منهما رق الآخر ، وأحضر
 كل واحد منهما البينة . فإذا مضى الحاكم على أحدهما ، لم تقبل بيعة الثاني . ولا دعواه ؛
 لأنه معارض على الآخر .

وقيل في امرأة طلبت ميراثها من مال أبيها ، وأحضرت شاهدين ، فأقام
أخوها بينة : أنها ابنة جارية لأمه ، وطئها وهي لأمه .

فإذا شهد عدلان أنها ابنته ، فقد ثبت نسبها مئة وميراثها ولا يبطله شاهدا
أخيها ، إلا أن يشهدا أنها ابنته من أمة لزوجته . وكان لهذه يومئذ زوج غيره .
فإن إقراره بهذا لا يجوز ويبطل ، ولا يلحقه نسبها وهي توثه أمة لزوجته . وله
القراش . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والثلاثون

في الشهادة على البراءة من الشيء وما أشبه ذلك

وقيل في رجل ، أبرأ رجلا عند الموت من حق ، كان يطلبه به . قال : هي براءة . وإن كان أراد بذلك عطية ، فالعطية معنا عند الموت تضعف .

وإن كان ذهب إلى أنه استوفى منه ، فهو له جائز . قال أبو المؤثر : إن قال : قد أبرأته منه ، فهذا ترك له ، وعطية المريض لا تجوز عطيته ، ولا تركه لشيء من حقه .

وقيل في رجل حضرته الوفاة ، وعليه دين يحيط بماله ، فبرىء من ماله . وقال : مالي لفلان لاحول لي فيه وهو له . قال : إن كان منهما فما قال . فما أقوى على إجازة ذلك ، إذا اتهم أهل البلد بالكذب . وإن لم يكن لذلك سبب من ميراث ، أو دعوى من الموصى له ، أو نحو ذلك ، فهو أولى بماله وبما قال فيه .

وقال الأزهري بن محمد بن جعفر ، في رجل تزوج بأمة ، وصار له منها أولاد ، فلما حضره الموت برىء إلى أولاده منها من شيء من ماله . فإن كان كمنحو ما يشتركون به ، كان ذلك يدفع في ثمنهم .

وإن ذهبوا بمالك ، رجع ميراثا إلى وارثه من بعدهم .

وقيل : البراءة عطية . وعطية المريض لا تجوز .

وقيل : البراءة من الشيء إلى أحد ، لا تثبت إلا بإحراز .

وقيل في امرأة ، سلت إلى رجل ذهباً أو دراهم . وقال له : قد برئت من هذا الشيء للفقراء ، أو قالت : أنت في حلٍّ منه ، به كيف شئت ، وفرقه على الفقراء . ثم رجعت تطلبه في حياتها . فعلى ما وصفت . فإذا رجعت فيه من قبل أن يصل إلى الفقراء ، ولم يفرقه للأمور عليهم ، فيرده عليها وهي أولى به .

وإن قال : قد فرقته على الفقراء فهو المصدق .

وإن أرادت ثمنه بعد بيعه قبل تفرقه ، كان لها ذلك عليه .

قال أبو سعيد رحمه الله : ، إذا كان لرجل على رجل شيء من الحقوق . وقال له : قد برئت إليك مما عليك لي ، لم يكن ذلك براءة .

وإن قال : قد أبرأتك منه ، وقبل منه ، وقبل معه ذلك ، كان ذلك براءة . ولو كان بينهما منازعة ومشاركة في شيء من المال ، من الأصول والحيوان ، أو مما هو ليس متعلقاً عليه في ذمته . يقال له : قد أبرأتك منه ، لم يكن ذلك موجباً له مما أبرأه منه .

ولو قال : قد برئت إليك من ذلك ، كان ذلك جائزاً ، إذا أحرزه عليه ، لأنه يقوم مقام العطية . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الأربعون

في الألفاظ

لفظ الوصية إذا كان الموصى صحيحاً كتب الكاتب في صدر الكتاب :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كيتاب ما أقر به ، وأوصى به عندي فلان ابن فلان الفلاني ، في صحة من عقله وبدنه ، وجواز أجره وفعله ، وهو يومئذ مقر بحملة الإسلام . يشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأن محمداً النبي ﷺ عبده ورسوله . وأن ما جاء به محمد ﷺ عن الله ، فهو الحق المبين ، مجللاً ومفسراً ، كما جاء به ، لا شك في ذلك ولا ريب .

أوصى فلان ابن فلان هذا ، بجميع ما يحتاج له لنفسه ، من ماله بعد موته ، لعطره وكفنه وحنوطه ، وغير ذلك ، من جهاز المولى ، إلى أن يوارى في قبره ، وبما يوارى ويحتاج إليه من يحضر عزاءه ومأتمه ، من البشر ، من طعام وإدام ، وحل وحرص . يتخذ ذلك من ماله بعد موته ، على رأى وصيه ، وبكذا وكذا . لا رية فضة لأقربيه ، الذين لا يرثونه ، وبخمس كفارات صلوات ، كفارة كل صلاة منهم إطعام ستين مسكيناً .

وبأجرة من يصوم عنه خمسة أشهر ماناً ، بدلاً وقضاء مما لزمه بدله وقضاؤه ، من صوم شهر رمضان .

— ١٦٠ —

وبأجرة من يحج عنه حجة الإسلام ، إلى بيت الله الحرام الذى بمكة .

ويزور عنه قبر نبينا محمد ﷺ بمدينة يثرب ، ويسلم له عليه ، وعلى صاحبيه :
أبى بكر وهرضى الله عنهما .

ويفعل عنه فى هذه الحجة والزيارة جميع الواجبات فيهما وبلا رية فضة هما لزمه
من زكاة ماله .

وبعشرين لا رية فضة لفقراء المسلمين ، من ضمان لا يعرف له ربا

ويخمس لاريات فضة للمسجد الجامع ، من بلد كذا .

وثمانى لاريات فضة لإصلاح الفلج الفلانى من قرية كذا .

أقر فلان هذا بأن عليه لفلان ابن فلان الفلانى عشر لاريات فضة ، من
ضمان ضمنه منه . وأن عليه لفلان ابن فلان الفلانى صدية فضة .

وأن عليه لفقراء بلد كذا وكذا لا رية فضة ، من ضمان لم يعرف له ربا .

وأوصى فلان ابن فلان هذا بنخلته الفلانية ، من ماله الفلانى ، من موضع
كذا من بلد كذا ، بشرها من مائه من فلج كذا ، من قرية كذا ، يفطر بفلتها
صائمو شهر رمضان ، فى مسجد كذا من قرية كذا ، مؤبلة إلى يوم القيامة .

وقد جعل فلان هذا فلان ابن فلان الفلانى ، وصيه فى إنفاذ وصيته ، وقضاء
دينه ، واقتضاء ديونه وفى أولاده .

وأجاز له جميع ما يجوز له : أن يبيح له في أمر الوصاية .

وقد جعل له كذا وكذا لارية فضة ، من ماله أجرة له بقيامه على إنفاذ وصيته .

وقد أثبت فلان هذا جميع المكتوب عليه في هذه الورقة ، ثابتاً كان ، أو غير ثابت . فقد أثبتته على نفسه . وأوصى بإنفاذه من ماله بعد موته .

ويحتاط الكاتب ويكتب في آخر الكتاب : ولا يعمل بما كتب في هذا الكتاب ، حتى يعرض على المسلمين ، ويعرف عدله وصوابه ، إذا كان الكاتب أو الوصى ممن لا يرفع عنه الضمان في الخطأ . الفتوى من أجل منزلته في العلم .

وإن كان الموصى مريضاً ، كتب الكاتب : هذا كتاب ما أقر به ، وأوصى به فلان ابن فلان الفلاني ، وهو مريض . ولانعلم أن في عقله نقصاناً . ويأتي ببقية اللفظ بعبارة .

وإن كتب : هذا الكتاب ما أقر به وأوصى به فلان ابن فلان الفلاني ، في مرضه وجواز وصيته ، جاز أيضاً .

وهذا إذا كان الكاتب يعرف الموصى من قبل بصحة العقل ، ولم يبين له ، أنه حدث به تغيير في عقله من المرض ولا غيره ؛ لأن حكمه على الأصل الأول ، حتى يصح انتقاله عنه بشيء من الأحداث أو الآفات . والله أعلم . وأرجو أن هذا ومثله يثبت في الوصايا . والله أعلم .

وهذا إذا جعل الموصى رجلاً واحداً وصيه .

وإن جعل رجلين أو رجلاً وامرأة كتب: وقد جعل فلان هذا فلاناً وفلاناً ،
أو فلاناً وفلاناً ، وينسبهما وصيه في إنفاذ وصيته .

وإن جعل ثلاثة رجال ، أو رجلاً واثنتين ، أو رجلين وامرأة كتب :
وقد جعل فلان هذا فلاناً وفلاناً وفلاناً ، أو فلاناً أو فلاناً وفلاناً وفلاناً ،
أو ثلاثة وفلاناً وفلاناً وينسبهم في أو صيائه ، في إنفاذ وصيته ، وقضاء دينه ، إلى
عام اللفظ كما ذكرنا . والله أعلم .

لفظ وكالة في البيع :

قد أقر عندي فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد أقام فلان ابن فلان ابن فلان
الفلاني وكيلاً له ، في بيع ماله الفلاني ، الذي له بموضع كذا من قرية كذا ، بمافيه
وبمحدوده وحقوقه وطرقه ، وما يشتمل عليه مع شربه من ماله ، المعتاد لسقيه ، من
فلج كذا ، من قرية كذا ، بما يشاء من الثمن ، وعلى من يشاء من الناس بيع القطع
أو بيع خيار . وفي قبض الثمن من المشتري ، أقامه في ذلك مقام نفسه ، وأنزله منزلته
 بوكالة صحيحة ثابتة شرعية . ويكتب التاريخ . وأرجو أن هذا يجوز .

لفظ وكالة التزويج :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني وكيلاً له ، في تزويج ابنته فلانة ، أو أخته
فلانة بنت فلان ابن فلان ، الفلانية ، أو من يلى تزويجه من النساء ، بفلان ابن فلان
الفلاني ، أو بمن يشاء من الرجال الأكفاء وعلى ما يتفقان عليه من الصداق ،
أقامه في ذلك مقاومه ، وأنزله منزلته بوكالة صحيحة ، ثابتة شرعية .

وإن كانت الوكالة للمرأة بنفسها ، كتب :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني ، ابنه فلانة ، أو أخته فلانة ، أو من كان يلي تزويجه وكيله ، في تزويج نفسها ، بأن تأمر من تريد من الرجال المسلمين ، أن يزوجه بمن تشاء من الرجال الأكفاء المسلمين ، على ما يتفقان عليه من الصداق ، أقامها في ذلك مقام نفسه ، وأنزلها منزلته بوكالة صحيحة ، ثابتة شرعية .

لفظ وكالة في الطلاق :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني فلان ابن فلان الفلاني بوكيل له ، في طلاق زوجته فلانة بنت فلان الفلانية ، أو زوجته : فلانة وفلانة الفلانيين ، أو أزواجه : فلانة ، وفلانة ، وفلانة الفلانيات ، وينسجن نسباً بيناً ، ما شاء من الطلاق ، واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً .

وإن حذله شيئاً من الطلاق ، فيطلق الوكيل ما حذله الموكل من الطلاق ، أقامه في ذلك مقامه ، وأنزله منزلته ، بوكالة صحيحة شرعية ثابتة .

لفظ جعل الطلاق بيد زوجته :

قد جعل فلان ابن فلان الفلاني طلاق زوجته ، فلانة بنت فلان الفلانية بيدها ، أن تطلق نفسها معه ، متى ما أرادت ، إلى كذا وكذا يوماً ، أو كذا كذا شهراً ، أو كذا كذا سنة :

وإن علق جعل طلاقها بشيء من الأفعال ، ذكره في لفظ الوكالة والجعل ، إن شاءت تطلق نفسها واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً بوكالة صحيحة ثابتة شرعية .

— ٢٦٤ —

وإن وكل غيره في مبارأة زوجته ككتب :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني فلان ابن فلان الفلاني وكيلا له ، أن يبرئ
زوجته فلانة بنت فلان الفلانية ، برآن الطلاق ، على أن يكون بريثا من حقها
وصداقها الذي عليه لها ، مما تزوجها عليه .

وإن كان البرءان على شيء من حقها ، ذكره على أن يكون بريثا من كذا
وكذا ، من حقها الذي عليه لها أقامه في ذلك مقام نفسه ، وأنزله -نزلته- ، وكالة
صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ وكالة في القسم :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني فلان ابن فلان الفلاني وكيلا له ، في مقاسمة
شركائه ، في الأملاك التي له من قرية كذا ، أو في نصيبه من الأملاك ، التي
ورثها من هالكه ، فلان ابن فلان الفلاني ، من قرية كذا ، أو من جميع
القرى ، كائنا ما كانت ، إن شاء يضرب السهم . وإن شاء بمخابرة ، وفي قبض
نصيبه من هذه الأملاك المذكورة ، والتصرف فيها على ما يشاء ويريد ، أقامه في
ذلك مقامه ، وأنزله منزلته بوكالة صحيحة شرعية .

لفظ وكالة في تقاضى الديون :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني فلان ابن فلان الفلاني وكيلا له في طلب
جميع الذي له من الخرق ، من جميع من له عليه حق ، من جميع الناس ، وفي قبض
جميع ما يستحقه من الخرق ، من جميع الناس ، بإقرار منهم له به ، أو بإقامة بينة

له عليهم ، أو بنكول من يدعى عليه حقا عن اليين ، من جميع الناس الذين يدعى له عليهم حقا ، كان الحق الذى يدعى له عليهم ، من قبل دين ، أو ميراث أو وصية ، أو إقرار ، أو إجارة ، أو وجه من وجوه الحق ، وفي محاكمة من أراد منه الأحكام عند حكام أهل العدل من المسلمين ، وفي إقامة البينة له ، واستماع البينة عليه من خصمه وفي تحليف خصمه ، إن وجبت له عليه اليين ، وفي مصلحة خصمه ، إن رأى صلحه توفيراً له ، وفي حط من يرى حطه ، من حقه ممن يشاء ، من الناس الذين له عليهم شيء من الحقوق . وفي نفارة من يريد نظارته ، في حقه إلى ما يشاء من الأجل إذا رأى ذلك . وفي براءة من يريد براءته من حقه ، أو من شيء منه . إقامة في جميع ذلك مقام نفسه ، وأنزله منزلة نفسه ، وجعله جائز الأمر عنه في جميع ذلك ، بوكالة صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ الوكالة في الشفعة :

قد أقام فلان ابن فلان الفلانى فلان ابن فلان الفلانى وكيله له ، في أخذ شفعتي ، من جميع من تحب له منه الشفعة ، من جميع الناس ، ومن جميع ما يجب له فيه الشفعة ، من جميع الأشياء من المشتركات والحقائق والمضار ، وفي إحضار الثمن عنه من ماله أو غيره ، في ثلاثة أيام ، من حين ما أخذ له الشفعة ، أقامه في ذلك مقامه ، وأنزله منزلته ، بوكالة صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ العقب :

أعتق فلان ابن فلان الفلانى مملوكه فلاناً ، لوجه الله تعالى ، ولاتقبحام العقبه . وما أدراك ما العقبه فك رقعة ، لا سبيل عليه لأحد من بعده لورثته ،

ولا غيرهم إلا سبيل الولاء ، رجاء في الله أن يعتق عنه بكل عضو منه عضواً منه من النار ، ولا ابتغاء مرضاة الله ، طاعة لله ولرسوله ﷺ .

لفظ الوصية بالعتق :

أوصى فلان ابن فلان الفلاني : أن مملوكه فلان ابن فلان أو أن مملوكه فلانا ، يوم يموت هو حر لوجه الله تعالى . فلا اتجهم العتبة . وما أدراك ما العتبة . فك رتبة . لا سبيل عليه لأحد من ورثته ولا غيرهم إلا سبيل الولاء . وقد أوصى له بكذا وكذا بعد أن يستحق منه العتق ، وصية منه له بذلك ، من ماله بعد موته ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ .

لفظ القياض :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد دفع لفلان ابن فلان الفلاني ماله ، المسمى كذا ، من موضع كذا ، من قرية كذا ، بشره من ماله المعتاد ، لسقيه من فلج كذا ، من قرية كذا ، بجميع ما فيه ، وبمحدوده وحقوقه وطرقه وسواقيه ، وما يشتمل عليه من الحقوق ، عوضاً مما دفع له فلان هذا ما له الفلاني من موضع كذا ، ومن قرية كذا ، وبشره من ماله المعتاد لسقيه ، من فلج كذا ، من قرية كذا ، قياضاً منهما لها أصلاً بأصل وأقر فلان وفلان هذان : أنهما عالمان بما سلما وتسليما ، من هذه الأصول ، غير جاهلين بها ، ولا بشيء من - بدودها ، رغبة منهما في ذلك ، من غير جبر ولا تقيية ، ولا إكراه .

لفظ المفاصلة :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد دفع لفلان ابن فلان الفلاني أرضه ، من موضع كذا ، من قرية كذا ، بجميع حدودها وحقوقها ، مع فائدة ماء من مائه ، من فلج كذا ، من قرية كذا ، ليفسها نخلا مما يشاء ، من النخل ، ويستقيها هذا الماء المذكور ، ويعمرها ويصلحها ، إلى أن يصير النخل إلى حد كذا ، أو إلى كذا ، وكذا سنة . على أن لهذا الفاسل مأكلة هذه الأرض وهذه النخل كذا وكذا سنة ، أو على أن لهذا الفاسل ثلث هذه الأرض ، أو هذا الفسل ، أو النصف ، من ذلك . وقد قبل فلان هذا . أعنى الفاسل هذه المفاصلة ، على ما وقع عليه الاتفاق بينهما ، من جميع الشروط ، وقبل على نفسه بجميع ما وقع عليه الشرط من هذا الاتفاق . وأقر فلان وفلان هذان : أنهما عالمان ، غير جاهلين بهذه الأرض وهذا الماء وهذه الشروط التي وقع عليها الاتفاق بينهما .

لفظ إجارة عقد الحجة على الأجير :

كذا نشهد عليك يا فلان ابن فلان : أنك قد أجزت نفسك أن تخرج حاجاً بحجة الإسلام ، إلى بيت الله الحرام الذي بمكة عن الهالك فلان ابن فلان الفلاني . وتزور عنه قبر نبي محمد ﷺ ، بمدينة يثرب ، وتسلم له عليه ، وعلى صاحبيه : أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . وتفعل عنه في هذه الحجة والزيارة ، جميع ما يفعله الحاجون والزائرون ، من جميع الواجبات أداء وقضاء عنه هما أوصى به بكذا وكذا لارية فضة .

فإذا قال : نعم . قيل للذي استأجره : كذا يا فلان ابن فلان ، قد رضيت

فلان ابن فلان هذا أجيراً ، بهذه الحجة والزيارة ، لفلان ابن فلان الموصى ،
ليؤديهما عنه ، على هذه الشروط المذكورة . وقد أمضيت على نفسك هذه الإجارة
ورضيتها وقبلتها على نفسك ، وألزمت نفسك تأديتها ، على تمام الشرط الكائن
بينهما .

فإذا قال : نعم . ثبت ذلك عليهما . والله أعلم .

لفظ عقد التزويج :

بسم الله الرحمن الرحيم . والحمد لله رب العالمين . والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان
إلا على الظالمين . وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم عليه وعليهم أجمعين .
اللهم اغفرلى ولجميع المؤمنين والمؤمنات : الأحياء منهم والأموات .
ثم إني أشهدكم أيها الجماعة الحاضرون أننى قد زوجت فلان ابن فلان هذا ،
بفلانة بنت فلان بإذن وليها فلان هذا ، على حكم كتاب الله المنزل ، وسنة نبيه
المرسل ، محمد ﷺ . وعلى إمساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان . وعلى حسن
العشرة لها ، وجعل الصحبة عندها ، ورفع الإساءة عنها ، وأداء الواجب لها ، وعلى
صداق عاجل وآجل .

فالعاجل من ذلك كذا وكذا ، يؤدى ذلك إليها ، أو إلى من يقوم فى ذلك
مقامها .

والآجل من ذلك كذا وكذا ، ديناً منسباً مؤجلاً لها عليه ، إلى حدوث
موت ، أو طلاق ، أو وجه من وجوه الفراق ، أو بينونة منه ، بحرمة يجب لها عليه
هذا الصداق .

فعلى هذا زوجت فلان ابن فلان هذا ، بفلانة بنت فلان . فالزمتة عصمة
نكاحها بإذن وليها . فلان .

فإن قبلها زوجة له على هذا الشرط ، والصداق العاجل منه والآجل . فكونوا
عليه من الشاهدين .

ثم يقول الذى يعقد عليهما التزويج : كذا نشهد عليك يا فلان ابن فلان ، أنا
والجماعة الحاضرون : بأنك قد قبلت فلانة بنت فلان زوجة لك ، على هذا الشروط
والصداق الذى وقع عليه التزويج .

فإذا قال : نعم . قال له الذى يعقد بينهما التزويج : قل : قد قبلت فلانة بنت فلان
الفلانية ، زوجة لى ، على هذا الشرط والصداق الذى وقع عليه التزويج هذا عاجله
وآجله . وقد قبلت لها على نفسى بذلك .

فإذا اتبعه المتزوج فى القول ثبت التزويج إذا رضيقته المرأة التى تملك أمر نفسها
والتي يملكها أبوها ، وهى صبيبة ، أو الأمة إذا ملكها سيدها ، فلا يحتاج إلى
رضاهما . والله أعلم .

وإذا أراد الزوج أن يكتب الصداق الآجل على نفسه كتب :

أقر فلان ابن ملان ابن فلان الفلانى : بأن عليه لزوجته فلانة بنت فلان ابن فلان
ابن ملان الفلانية ، كذا كذا لارية فضة ولحاف حرير ، أو خادماً أتي ، أو
ذكراً ، أو خادماً صداقياً ، ومسكناً من مساكن منلها صداقتها الآجل الذى تزوجها

بعلية دينًا منسيًا ، مؤجلا لها عليه ، إلى حدوث موت ، أو طلاق ، أو وجه من وجهه الفراق ، أو بينونة منه بجرمة . يجب لها عليه هذا الصداق .

وأقر فلان هذا : أن عليه لفلانة هذه كذا وكذا من صداقها العاجل ، الذى تزوجها عليه . وقد جعلها مصدقة عليه فى تبقية هذا الحق المذكور .

لفظ كتابة الدين :

قد أقر فلان ابن فلان الفلانى : بأن عليه لفلان ابن فلان الفلانى نصف صدية فضة ، وصدية فضة ، واثنتى عشرة لارية فضة ، وثلاثمائة لارية فضة ، وأربعة وعشرين ألف لارية فضة ، إلى مدة عشرة أيام ، وشهرى زمان ، وثلاث سنين زمانًا ، من تاريخ هذا الكتاب .

وقد جعل فلان هذا فلانًا هذا ، مصدقًا عليه ، فيما يدعيه عليه ، من تبقية هذا الحق المذكور .

لفظ كتابة السلف :

قد أقر فلان ابن فلان الفلانى : بأن عليه لفلان ابن فلان الفلانى خمسة مكايك حب ذرة ، وثلاثة أجربة حب ذرة ، وعشرين جريبًا حب ذرة ، وفرا سلتى نمر وثلاثة أبهرة نمر ، سلفًا عليه له ، إلى مدة ثلاثة أشهر زمانًا ، من تاريخ هذا الكتاب .

وقد جعل فلان هذا فلانًا هذا ، مصدقًا عليه ، فيما يدعيه من تبقية هذا الحق المذكور وهنا .

— ١٧١ —

أقر فلان ابن فلان الفلاني : بأن عليه لفلان ابن فلان الفلاني ، بهار بسر
مبسلى ، ابساً مغلياً بالنار ، سلفاً عليه له إلى مدة عشرة أشهر زماناً ، من تاريخ
هذا الكتاب .

وقد جعل فلان هذا فلاناً هذا مصداقاً عليه ، فيما يدعيه عليه من تبقية هذا
الحق المكتوب .

لفظ كتابة المضاربة :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد قبض من فلان ابن فلان الفلاني
خمسین لارية فضة ، وأربعمائة لارية فضة ، وألفى لارية فضة ، على سبيل المضاربة .
وما رزق الله من ربح ، فهو بينهما نصفان ، أو على ما يتفقان عليه من ذلك .

لفظ كتابة بيع القطع :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد باع لفلان ابن فلان الفلاني ماله ، المسمى
كذا ، من موضع كذا ، من قرية كذا بجميع ما فيه ، وبحدوده وحقوقه وطرقه
وسواقيه ، وما يشتمل عليه من الحقوق ، مع كذا كذا أثر ماء من مائه ، من
فليج كذا ، في قرية كذا . وهو ربيع ليل أو ربيع نهار ، على ما يتساق به أهل
البلد ، وعلى ما يدور بينهم ، من نقله في الأوقات ، وبجميع حدود هذا المبيع ،
وحقوقه وطرقه وسواقيه وصفوحه ، بخمس لاريات فضة ، وخمسین لارية فضة ،
وخمسمائة لارية فضة ، وخمسة آلاف لارية فضة ، بيع قطع . وقد برى فلان هذا
لفلان هذا ، من الثمن المذكور هنا براءة قبض واستيفاء .

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد باع لفلان ابن فلان الفلاني بيته ، من محلة كذا من قرية كذا ، بجميع حدوده وحقوقه ، وطرقه ومسالكه ، وما يشتمل عليه من حديد وأبواب وأخشاب وجذوع ، ودعوى وغماء وبئر وأشجار ، ودروس ، بربع لارية فضة ، وخمس عشرة لارية فضة ، وستائة لارية فضة ، بيع القطع .

وقد برى فلان هذا لفلان هذا ، من الثمن المذكور هنا ، براءة قبض واسقياء .

لفظ بيع خيار :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد باع لفلان ابن فلان الفلاني ، ثلث ماله ، المسمى كذا ، من قرية كذا . وهو جزء من ثلاثة أجزاء ، من هذا المال المذكور ، وبجميع ما في هذا المبيع ، وبحدوده وحقوقه وطرقه وسواقيه ، وبشربه من مائه المعقود ، لسقيه من فليج كذا ، من قرية كذا ، بسبع عشرة لارية فضة ، وثمانمائة لارية فضة ، بيع خيار إلى مدة خمسين سنة زماناً ، من تاريخ هذا الكتاب .

وقد برى فلان هذا لفلان هذا ، من الثمن المذكور هنا .

وقد جعل فلان هذا فلاناً هذا مصلقاً عليه ، فما يدعيه عليه له ، من تبقية هذا المبيع المذكور هنا .

لفظ إقرار بالبيع الخيار :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني لفلان ابن فلان الفلاني ، بحقه ، من البيع الخيار ، الذي صار إليه من فلان ابن فلان الفلاني ، من ماله المسمى كذا ، من قرية كذا إقراراً منه له بحق عليه له ، وهو كذا وكذا .

لفظ إحالة بيع الخيار :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد أحال لفلان ابن فلان الفلاني البيع الخيار ، الذي له بدعواه في مال فلان ابن فلان الفلاني . وهو المال المسمى كذا ، من موضع كذا ، من قرية كذا بجميع حدوده وحقوقه ، وطرقه وسواقيه ، وبشربه من مائه ، من فلج كذا ، من قرية كذا . وقد جعل الخيار الذي عليه ، والغلة التي له له ، وسلمه له ، بكذا وكذا لارية فضة ، إحالة صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ رفع الخيار من المال المبيع بالخيار :

أشهدنا فلان ابن فلان الفلاني أنه رفع الخيار من ماله ، المسمى كذا ، من قرية كذا . وهذا الذي باعه بالخيار ، لفلان ابن فلان الفلاني . وقد سلم الثمن الذي عقد به بيع الخيار ، في هذا المال المذكور . وهو كذا وكذا لارية فضة وذلك في يوم كذا ، من شهر كذا ، من سنة كذا ، بذلك أشهدنا فلان ابن فلان . هذا ويكتب التاريخ .

وإن رفع الخيار مع أحد من أحكام المسلمين ككتب :
 قد صح عندي أن فلاناً ابن فلان الفلاني ، قد أوصاني في يوم كذا ، من
 شهر كذا ، من سنة كذا كذا كذا لارية فضة . ورفع بها الخيار من ماله المسمى
 كذا ، من قرية كذا . لأمشترى حجته إذا حضر ويكتب التاريخ .

لفظ وكالة اليمين :

قد أقفأك وإفلان ابن فلان وكيلاً للقيم ، فلان ابن فلان الفلاني ، في حفظه ،
 وحفظ ماله ، ولإجراء الفقة عليه ، وعلى من يلزمه حوله من ماله ، على قدر
 ما يستحق من ذلك ، ويستحقون من حبه وتمير ودرهم .

وأن يكسوه هو ومن تلزمه كسوته ، على قدر ما يستحقون من ذلك وفي
 قبض ماله من غل وديون على الناس .

وأن يبيع من ثماره ودوابه وغنمه ، ما يرى بيعه أصلح وأوفر للقيم ،
 بداء أو مساومة ، بفقد ، أو نسيئة ، على ما يراه أوفر له .
 وأن يشتري له ما يرى أن شراؤه له أصلح وأوفر له .

وأن يحاكم عنه من يطلب منه الأحكام عند أحكام المسلمين ، في جميع ما يلقيه
 هو للقيم ، أو يدعى على القيم ، من جميع الحقوق التي تجرى فيها الأحكام .

وفي إقامة البينة له إن وجبت عليه البينة ، واستماع البينة عليه ، من
 خصمه ، وفي تخليف خصمه إن وجبت عليه له اليمين ، ورأى الحاكم ذلك .

وفي مقاسمة شركائه ، في جميع المشتركات ، على ما يرى المسلمون قسمه ،
من وجره الحق من ذلك .

وفي قبض حقه من شركائه وغيرهم .

وفي اقتضاء ديونه من جميع من له عليه دين .

وفي مصالح ماله من فسل وعمار وسقى ، وغير ذلك من جميع ما يراه ، من
الإصلاح ، والتوفير له باجتهاد نظاره ، على سبيل ما أمر الله به ، من القيام
لليتامى بالقسط وكذلك اللفظ للغائب .

لفظ عقد الإمامة على الإمام :

قد أقمتك يا فلان ابن فلان ، إماماً لنا ، ولكافة المسلمين ، على أن نحكم
بكتاب الله وسنة نبينا محمد ﷺ ، وآثار أهل العدل من أئمة المسلمين .

وعلى أن تأمر بالمعروف ، وتنهى عن المنكر ، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً .

وأن تظهر دين الله الذي تعبد به عباده ، وتدعو إليه جميع من أجابك
من الناس .

وأن تساوى في عدلك وحكمك ، بين البعيد والقريب ، والبغيب والحبيب
والفقير والغنى ، والشريف والذنى .

وأن تأخذ الأمور من حلها وتضعها في مستحقها ، ولا تخاف في الله
لومة لائم .

وإن زاد على هذا اللفظ . أو تنص منه شيئاً ، فلا بأس إذا كان لفظ يدخل فيه معنى ثبوت الإمامة .

وإذا قال الإمام قبلت ثبت عليه ذلك ، ووجب عليه القيام بما بلغ إليه طوله ، ووجب على الرعية السمع والطاعة له ، ما قام بالعدل وتمسك بالحق .

وأما البيعة له : إنا نبايعك على طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والإمام الشارح يقول له ، وعلى سبيل الجهاد في سبيل .

وأما اللفظ في إقامة القاضي : قد أقفلك يا فلان ابن فلان قاضياً للناس ، بالحق أو بالعدل .

وأن يحكم بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وأما أهل العدل من المسلمين .

والألفاظ في هذه أكثر من أن تحصى ، ويحيط بها كتاب ، ويحتاج الكاتب إلى قريحته وتمييز في المعاني ، وعلم بحركات النحو من رفع وجر ونصب ، وواحد وتثنية ، وجمع وتذكير وتأنيث ، ليضع كل شيء في موضعه .

وأن لا يأتي بلفظ الواحد في موضع التثنية والجمع ، ولا بالتثنية في موضع الواحد والجمع ، ولا بالجمع في موضع الواحد والتثنية ، ولا بالرفع في موضع المجرور والمنصوب ، ولا بالمنصوب في موضع المجرور والرفع ، ولا بالمجرور في موضع المنصوب والرفع ، إلا في موضع ما ينفق فيه حكمه .

فمن ابتلى بالكتابة بين الناس ، فليجتهد في طلب علم العربية ، من لغة ونحو
وصرف ، ليكون على علم وبصر . فإنه يستغنى عن ذلك . ولأن الكتابة شعبية
من الأحكام . كما قال الله تعالى : « وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ » .

لفظ الإضافة على البيع الخيار :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : بأن عليه لفلان بن فلان الفلاني كذا وكذا
لارية فضة . وقد أضافها له على البيع الخيار المتقدم له ، في ماله المسمى كذا ، من
قرية كذا . وقد جعلها عليه له . والعقد الأول عقد واحد ، أو مدة واحدة ويكتب
التاريخ .

لفظ هدم الأوراق :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : أن ليس له على فلان ابن فلان الفلاني حق ،
ولادعوى في الحق الذي عليه له ، من كذا . وإن طلعت له ورقة مكتوب له فيها :
عليه كذا وكذا من الحق ، قبل هذا اليوم ، فلا هل عليها عند المسلمين . وقد
أبرأ فلان ابن فلان هذا فلان ابن فلان هذا ، من الحق المكتوب له عليه فيها
بإقراره على نفسه بذلك .

لفظ الغير بالجهالة :

أشهدنا فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد غير ونقض البيع الذي صار إليه ،
من فلان ابن فلان ، في المال الفلاني ، من موضع كذا ، من قرية كذا ،
(١٢ - منهج الطالبين / ١٠)

بدعواه الجهالة في هذا المبيع ، وحدوده . وحقوقه وشربه . ويطلب ما يوجب له
الشرع الشريف في ذلك .

لفظ ضمانه :

قد ضمن فلان ابن فلان الفلاني لفلان ابن فلان الفلاني بشراء هذا المبيع
المذكور في هذه الورقة ، إن استحق أحد منه شيئاً ، بوجه من وجوه الحق ،
ضماناً لازماً عليه له ، في حياته وبعد وفاته .

لفظ إقرار بالعلم بالمبيع :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه عالم بهذا المبيع المذكور هنا ، غير جاهل
به ، ولا شيء من حدوده وحقوقه ، الداخلة فيه والخارجة منه .

لفظ الإثبات :

وقد أثبت فلان هذا لفلان هذا في حقه الذي عليه له ، ماله الفلاني ، في موضع
كذا ، من قرية كذا ، أو بيته ، من محلة كذا ، من قرية كذا ، أو دابته
الفلانية ، أو سيفه الحديد ، أو ما كان الذي يكون اتفاقهما عليه . ليس له فيه بيع
ولا هبة ، ولا إقرار ، ولا تصرف إلا بعد تسليم هذا الحق المذكور في هذه الورقة .

لفظ الضمان بالحق :

قد ضمن فلان ابن فلان الفلاني لفلان ابن فلان الفلاني ، بالحق الذي له ، على
فلان ابن فلان الفلاني ، وهو كذا وكذا لارية فضة ، ضماناً لازماً عليه له ، في حياته
وبعد مماته .

لفظ استقباض :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد قبض من فلان ابن فلان الفلاني ،
كذا وكذا من قبل الحق الذي عليه له ، لفلان ابن فلان ، أو من قبل الحق الذي له ،
في ماله المسمى كذا وكذا .

لفظ مدافعة :

أشهدنا فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد دفع لفلان ابن فلان الفلاني ، حقه
ونصيبه ، من المال المسمى كذا ، من قرّة كذا ، بما فيه من نخل وشجر ، وغير
ذلك ، وبجميع حدوده وحقوقه ، عوض ما صار إليه من السهم الفلاني ، بما في
هذا السهم ، من نخل وغيرها ، وبجميع حدود هذا السهم ، وحقوقه بالمقاسمة
والمناقلة بينهما .

لفظ وكالة في القسم :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني فلان ابن فلان الفلاني ، فلان ابن فلان الفلاني ،
وكيل له ، في مقاسمة شركائه ، في الأملاك التي لهم ، بقرية كذا وكذا ، إن شاء
بالسهم ، أو بالخيار . وفي المدافعة ، وفي المناقلة ، أقامه في ذلك مقام نفسه ، وأنزله
منزلة نفسه ، بوكالة صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ وكالة في المحاكمة :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني ، فلان ابن فلان الفلاني ، وكيل له ، في
محاكمة كل من يدعى عليه حقاً ، من جميع الدعاوى كلها . وفي مطلب الحكم له

من كل خصم له ، فيما يدعى له من جميع الحقوق ، وفي إقامة البينة العادلة له ،
إن وجبت عليه ، وفي استماع البينة العادلة عليه ، من كل خصم له ، وفي استخلاف
كل خصم له ، أن أوجب الشرع له اليمين على خصمه ، أقامه في ذلك مقامه ، وأنزله
منزلته ، بوكالة صحيحه ثابتة شرعية .

لفظ مبارأة :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني ، فلان ابن فلان الفلاني ، وكيلاه ، يقوم
مقامه في مبارأة زوجية : فلانة بنت فلان الفلانية ، على ما يتفقان عليه ، من خلع ،
أو طلاق ، إن شاء أن يطلقها واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو يبرئ لها نفسها ،
إن ردت عليه شيئاً من الصداق ، أقامه في ذلك مقام نفسه ، وأنزله منزلته ،
بوكالة صحيحه ثابتة شرعية .

لفظ وكالة جامعة في الأحكام وغيرها :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني فلان ابن فلان الفلاني ، وكيلاه في محاکمة
كل من يدعى عليه حجة ، حق من جميع الدعاوى كلها ، وفي مطلب الحكم له
من كل خصم ، فما يدعيه له من جميع الحقوق ، وفي إقامة البينة العادلة له ، إن
وجبت عليه ، وفي استماع البينة العادلة له ، إن وجبت عليه ، من كل خصم له ،
وفي استخلاف كل خصم له ، أن أوجب الشرع له على خصمه اليمين ، وفي مقاسمة
شركائه في الأصول التي ورثها من الهالك فلان ابن فلان ، بقرية كذا وكذا
وغيرها ، من البلدان إن شاء بالسهم ، أو بالخيار .

وأن يدفع لشركائه ما أراد من الأصول المذكورة هنا .

وأن يبيع ما أراد يبيعه من أملاكه ، بيع خيار ، أو بيع قطع بما شاء من الثمن .
وعلى من شاء من الناس ، بهداء أو غير نداء ، بفقد أو نسيئة ، وفي برآن المشتري
من الثمن الذي باع به عليه .

وأن يشتري له ما أراد من الأصول والأموال وغيرها ، من ماله ، وفي قبض
كل حق ، وجب له من أى وجه كان ، وفي قضاء كل حق وجب عليه لأحد
من الناس ، أو غيرهم من ماله .

وقد أجاز فلان هذا لفلان هذا في ماله ، ما يجوز له أن يحوزه له ، من جميع
الأشياء ، وجعله جائز الأمر في جميع أملاكه ، ويفعل فيها ما شاء ، وأراد . أقامه
في جميع ذلك مقامة ، وأنزله منزلته ، بوكالة صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ وكالة في التزويج :

قد أقام فلان ابن فلان الفلاني ، فلان ابن فلان الفلاني ، وكيله له ، في تزويج
ابنته فلانة ، بمن شاء من الرجال الأحرار الأكفاء ، وبما شاء من الصداق .

وأن يأمر أحداً من الرجال المسلمين أن يزوجه زوجاً بعد زوج ، أقامه في
ذلك مقامة ، وأنزله منزلته بوكالة صحيحة ثابتة شرعية .

لفظ كتابة الصداق :

قد أقر فلان ابن فلان الفلاني : بأن عليه لفلانة بنت فلان ابن فلان الفلانية

ككذا كذا لارية فضة ، وخادماً صداقياً ، ومسكيناً من مساكن مثلها ، صداقها
الآجل الذي تزوجها عليه ، ديناً منسياً مؤجلاً لها عليه إلى حدوث موت أحدهما ،
أو طلاق يقع بينهما ، أو بينونة بجمرة ، أو وجه من وجوه الفراق ، يحل محل هذا
الصداق لها عليه .

لفظ إقرار :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أن سكن زوجته ، فـلانة بنت فلان الفلانية ،
في بلد كذا ، لا يجب عليها إتباعه إلى غيرها من البلدان ، إلا برضاها ، ما دامت
عنده بحكم الزوجية ، بإقراره على نفسه بذلك .

لفظ إقرار :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أن كل حق يجب له ويستحقه ، من الذي هو
مكتوب له في هذه الورقة ، هو لفلان ابن فلان الفلاني ، إقراراً منه له بذلك ،
بحق عليه له .

وإن كتب : أقر فلان ابن فلان الفلاني ، لفلان بن فلان الفلاني ، بكل
حق له ، أو بحقه الذي له على فلان ابن فلان الفلاني ، إقراراً منه له بذلك بحق
عليه له ، جاز ذلك إن شاء الله .

لفظ من أراد أن يجعل طلاق زوجته بيدها إن غاب عنها :

أشهدنا فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد جعل طلاق زوجته ، فـلانة بنت
فلان ابن فلان الفلانية ، بيدها إن غاب عنها ، من قرية كذا وكذا إلى مدة
كذا وكذا . ولم يرجع إليها .

وقد جعل لها أن تطلق نفسها منه ، بعد أن تمضى هذه المدة المذكورة هنا ، متى ما شاءت . وقد جعلها مصدقة عليه إن قالت : إنه غاب عنها في هذه المسدة المذكور هنا ، ولم يرجع إليها . فقد صدقت في دعواها .

لفظ من أراد أن يبيع مال غيره بحق الوكالة :
أشهدنا فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد باع مال فلان ابن فلان ، المسمى كذا ، من موضع كذا ، من قرية كذا ، بجميع حدوده وحقوقه ، وطرقه وسواقيه ، وشربه في ماء فلان ابن فلان هذا ، من فلج كذا ، من قرية كذا ، المعتاد لسقي هذا المال المذكور هنا ، بكذا وكذا لارية فضة ، يبيع قطع ، لفلان ابن فلان الفلاني ، بحق الوكالة من فلان ابن فلان الفلاني .

وأنه قد قبض من فلان هذا ، ثمن هذا المبيع المذكور هنا . وذلك بعد أن صحت عندي وكالة فلان ابن فلان هذا في جميع هذا المال ، وهذا الماء ، وفي قبض ثمنهما من مشتريهما ، لفلان ابن فلان هذا .

لفظ غير الجهالة :

أشهدنا فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد نقض البيع الذي قد جرى بينه وبين فلان ابن فلان الفلاني ، في ماله المسمى كذا ، من قرية كذا ، بادعائه الجهالة في هذا المال المذكور هنا .

لفظ رهن :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد رهن لفلان ابن فلان الفلاني بيته ، أو ماله ، من قرية كذا ، بجميع حدوده وحقوقه ، بكذا وكذا لارية فضة ، رهنا مقبوضاً ، إلى أن يسلم له هذا الحق المذكور ، في هذه الورقة .

وقد جعل فلان ابن فلان هذا فلان هذا ، مصدقاً عليه ، في تبقية هذا الحق ، وهذا الرهن المذكورين هنا ، في هذه الورقة .

وقد جعل فلان ابن فلان هذا ، فلان ابن فلان هذا ، مصدقاً عليه ، في تبقية هذا الحق المكتوب ، في هذه الورقة .

وقد جعل فلان ابن فلان هذا ، فلان ابن فلان هذا ، وكيله في حياته ، ووصيه بعد وفاته ، في بيع هذا الرهن المذكور ، أو بيع شيء منه ، بعد محل هذا الحق المذكور هنا ، وفي قبض ثمنه من مشتريه . وأن يستوفى من ثمنه جميع ما عليه من الحق ، في هذا الرهن المذكور هنا .

لفظ المضاربة :

أقر فلان ابن فلان الفلاني : أنه قد قبض من فلان ابن فلان الفلاني ، كذا وكذا لارية فضة ، على سبيل المضاربة . ومارزق من ربح ، فهو بينهما نصفان .

وقد جعل فلان ابن فلان هذا ، فلان ابن فلان هذا ، مصدقاً عليه ، في تبقية هذا الحق وهذه المضاربة المذكورين هنا .

انتهى القسم الأول من الجزء العاشر

ويليه القسم الثاني من الجزء العاشر في الإيمان

وهو تسعة عشر قولاً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القول الأول

فى الإيمان والدعاوى والأحكام وضروبها

قال الله تعالى : « وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابَ » . قيل فى بعض التفسير : هو معرفة من تجب عليه البيعة ، ومن تجب عليه اليمين من الخصوم ، عند الترافع إلى حكام أهل العدل ؛ لأن عند معرفة من يجب عليه البيعة ، ويجب عليه اليمين منقطع الحكم ، وانفصال الخصوم بعضهم عن بعض .

وقيل : إن الله تعالى أوحى إلى نبيه عليه السلام ، حين أمره بالحكم بين الناس : أن على المدعى البيعة وحلف المدعى عليه باسمى . وفى خبر : وخلت بينى وبين الظالمين .

وقيل : إن النبى ﷺ خطب الناس فى حجة الوداع . وقال : المدعى عليه أولى باليمين^(١) ، إذا لم تكن بيعة .

وكتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه إلى أبى موسى الأشعرى : البيعة على من ادعى ، واليمين على من أنكر .

فلا ينبغي لحاكم أن يحكم ، حتى يعرف موضوع الحجة ، وفصل القضاء ، ممن يتوجه عليه البيعة ، ومن أولى باليمين .

(١) أخرجه الربيع والبخارى ومسلم عن ابن عباس .

وليتحقق نظره ، فيكون بذلك دليلا على الحكم .

وإن اشبهه عليه من أولى بالبينة ، ومن عليه اليمين ، دعا الخصمين جميعا بالبينة واليمين .

وحدث قتادة : أن شريحا كان إذا حضره الخصمان يدعيان حقا ، فأدليا بالبينة جميعا حلفهما جميعا ، فأيهما نكل ، قضى عليه وحلف الآخر .

فإذا حلف جعل الدعوى بما استحلفها يمينه ، فيكونان في اليمين سواء ، حتى يعرف الناكص عن اليمين والماضي عليه ، فيكون للقاضي حجة على الناكص ، ويدفع القاضي الدعوى إلى صاحب اليمين ، إذا استحلفها ، بما حلف عليها ، فيكون يمينه مستحقا لها . وخرج الآخر منها بلا حجة ، إذا أمسك عنها ، وسلم القاضي .

فإن حلفا جميعا مع يمينهما ، إذا استويا ، فليقسم القاضي الدعوى^(١) بينهما بالسوية ، إذا كان في أيديهما .

ولا ينبغي للقاضي أن يوقف دعواهما إرادة الصلح ؛ لأن السنة لم نجىء بذلك .

وفي بعض القول : إن البينة على المدعى . فإذا عجز عن البينة استحلف المنكر .

(١) أخرج البخاري عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين ، فأسرعوا ، أمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف اهـ .

واختلف العلماء في تأويل الحديث على وجهين : أحدهما : أنه يقرع بينهما ، فأيهما حصلت القرعة حلف ، واستحق الشيء المدعى فيه . والثاني : أنه يقرع بينهما أيهما يحلف أولا ؛ لأن العدالة المساواة بينهما . فإن حلفا قسم الشيء بينهما . وإن حلف أحدهما وكل الآخر ، استحق الحالف الشيء اهـ .

وإن كان المتاع في يد أحدهما ، فهو له حتي يأتي المدعى بيينة يستحق بهما ما ادعاه .

وقيل : إن شريحا كان إذا استحلف المطلوب ، فرد اليمين على الطالب ، فلم يحلف ، لم يقض له .

قال أبو سعيد رحمه الله : وذلك فما يكون فيه اليمين على الطالب . وإما أشياء يلزم فيها المطلوب اليمين ، ولا يلزم الطالب .

وإن ادعى أحد الخصمين على الآخر حقا ، فأنكر وعجز عن البيينة ، ونزل إلى يمين خصمه خيره الحاكم : إما أن يحلف ، وإما أن يرد اليمين إلى المدعى . وإما الحبس إذا كانت الدعوى فيما يرد فيه اليمين إلى الطالب ، فلا يدعه الحاكم يتصرف إلا برأى خصمه لأنه معتقل بوجه الحاكم عليه .

وإذا عجز المدعى عن إحضار البيينة على دعواه ، وطلب يمين المدعى عليه ، احتج عليه الحاكم إن كانت لك بيينة . فإن شئت فأحضرها ، وإن شئت فأهدرها وأبطلها .

فإذا أبطلها استحلف له المدعى عليه . وإن لم يهدمها أمره الحاكم بإحضار بيينة . فإن رد المدعى عليه اليمين على المدعى ، فعليه أن يحلف . فإن أبي لم يكن له بشيء .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا عرف الحاكم موضع المدعى من المدعى عليه ،

فما يظن أن به معه ، ويتداعيان به ، ألزم المدعى البينة على المدعى عليه ، ولو لم يطلب ذلك خصمه لقطع الحكم بين الخصمين .

فإن أعجزها قال الحاكم للمدعى : لك يمين على خصمك ، لقطع الحجة بينهما . وإن طلب يمينه أثبت عليه الحاكم في إهدار يمينته وإبطالها ، بما كان من اللفظ . ثم حلف له خصمه المدعى عليه ، وقطع حجتهما عن بعضهما البعض . وإن رد المدعى عليه اليمين إلى المدعى ، فعليه له اليمين إلا في أشياء لا يعرفها ولا يدعيها بمعرفة ، فيكون على المدعى عليه دون المدعى ولو ردها إليه .

فصل

ومن ادعى على غيره حقاً لنفسه يعرفه ، فاليمين فيه بالقطع على المدعى عليه . وأما ما يدعيه بالأفعال من البيوع والأخذ والدفن والقبض ، فلا تكون الأيمان فيه على الفعل مثل من اشترى منه ، أو باع له ، أو قبض منه ، أو قبض له من غيره ، وأشبه ذلك .

ولا يستحاف ما اشترى منه ، ولا ما بعث له ، ولا ما قبضت له ، ولا ما كان له عليك ؛ لأنه قد يكون بين الناس الأشياء ثم تفتقر . ولكن ما عليه له حق ، من قبل ما يدعى من هذه الدعوى .

قال أبو سعيد رحمه الله : إن ادعى عليه أنه باع له شيئاً بعشرة دراهم ، لم يطلب إثبات البيع عليه وإنما يطلب العشرة دراهم ، من قبل ما يدعى عليه هذا البيع ، أو ما قبله له عليه حق من هذا البيع ، إذا لم تكن الدعوى محدودة .

وإن طلب يمينه ما باع له هذا المال ، أو هذه الدابة ، أو هذا الثوب ، لإثبات البيع بينهما ، كانت اليمين في هذا على الصفة ، وهذا أصل غير الأول . .

وإن ادعى عليه أنه سلم إليه عشرة دراهم أمانة ، وهي له معه ، حلف له ما معه له هذه عشرة الدراهم ، من قبل هذه الأمانة ، والمعاني في مثل هذا مختلف ، والأفعال تختلف .

فصل

وأما ما يستحصل على العلم فيه ، هو ما غاب ، مثل من يدعى على ميت هذا وارثه ، أو مال اشتراه ، أو وكيل وكله في قبض شيء له ، فأنكر أنه لم يقبضه ، أو ادعى إليه ما لا زال إليه من غيره ، بشراء أو هبة ، فإنما عليه اليمين في هذا بالعلم : أن يحلف لقد ورث هذا المال ، أو اشتراه ، أو وهب له . وما يعلم لهذا فيه حقاً وأشباه ذلك .

والأيمان بين الناس في كل شيء إلا الحدود والشم ، فليس فيهما أيمان . وكذلك النكاح لا يثبت بالأيمان . ويجوز في الطلاق وغيره .

وقول : إن الشتم الذي يجب فيه التعزير والعقوبة ، يختلف في اليمين فيه .

وفي بعض قول قومنا : إن النكاح فيه اليمين ؛ لأنه لو أقر به ثبت فيه الحق للزوجة على الزوج ، من الكسوة والنفقة . وأما هي فلا يثبت بإقرارها له حق . فيمجنى أن يكون عليه هو اليمين على هذا ، ولا يمين عليها هي .

وإن ادعت هي نكاحه ، حلف لها لما يتعلق عليه من الحق لو أقر .

— ١٩٠ —

وإن ادعى هو نكاحها ، لم تحلف له ؛ لأنها لو أقرت لم يتعلق عليها له حق إلا بإباحة الفرج ، لاشئ من الأموال والغرم . فمن هنالك اختلف عنده المعنيان . وعلى قول من يقول من أصحابنا : إن الإقرار بالزوجية يثبت في أمر الميراث يوجب اليمين على الزوجة أيضاً في النكاح .

وعلى قول من لا يرى الإقرار بالزوجية ، يثبت الميراث ، ولا يثبت إلا بالبينة ، فلا يثبت في قولهم : اليمين على الزوج ولا على الزوجة .

وإذا لزم اليمين رجلا بالعلم ، فحلفه بالقطع ، أو لزمه بالقطع ، فحلفه بالعلم ، فلا يجوز ذلك للحاكم . وهو آثم في ذلك .

وإن حلف الخصم لخصمه من ذات نفسه ، لم يبرأ حتى يحكم الحاكم عليه باليمين ، وبأمره بها . فلو بادر بين يدي الحاكم وحلف من غير أن يأمره لم يبرأ حتى يأمره الحاكم بذلك .

فصل

ومن الأيمان ما يلزم المدعى عليه دون المدعى ، مثل الوصى للقيم والوكيل للغائب .

ومن يقدم من بلاد ، وله مال عقد وكيل أو عامل ، فإنهم يستحلفون لهم ما عقده ، ولا ستر ولا أتلف شيئاً ، يعلم له فيه حقاً . وكذلك الشريك يكون في يده مال له ولشريكه .

— ١٩١ —

وكذلك الأمين إذا ادعى تلف ما في يده ، حلف لقد ضاع وما خاذه فيه .

وكذلك الرجل يموت ، فتبقى زوجته ، فيطلب الورثة يمينها ، أو تموت
المرأة وما لها في يد زوجها ، استحلفه ما عنده ، ولا ستر ولا أتلف شيئاً يعلم لهذا
فيه حقاً من قبل ميراثه . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى

فى ألفاظ الإيمان وضروبها ومعانيها ووجوه القول فيها

مثل أبو الحوارى رحمه الله ، عن رجل ادعى على رجل دعوى ، فأنكره ما ادعاه ، ولم تكن معه يديقة ، فنزلا فى ذلك إلى اليمين ، وكانت الدعوى فما لا يكال ولا يوزن ، كمبد أو بعير أو سيف أو أشباه ذلك . وهو غائب ، فحلف على ذلك المدعى ، وأحضره المدعى عليه ماحلف عليه . ثم اختلفا فى ذلك ، وادعى أن الذى له أفضل من الذى أحضره هذا ، وأغلى منه ثمناً .

وقال المدعى عليه : لا أعرف قيمة الذى لك ، ولا أعرف لك زيادة فى الذى لك ، على الذى أحضرتك . فإن بعض الحكماء يرى أن لا يحلف المدعى إلا على شيء محدود . فيحلف أنه ما عنده له سيف يسوى كذا وكذا ، أو مثل هذا السيف القائم .

وإن ادعى حياً أو تمراً أحلفه أن عنده له كذا وكذا من الحب .

ومنهم من يرى أن يحلفه أن عنده له كذا أو كذا ، وهو النوع الذى سمي لم يكلف المدعى عليه إحضاره .

فإذا أحضره إياه وقال : إنه هو حقه ، أو مثل حقه سأل المدعى .

فإن أقر بذلك انقطع الحكم . وإن ادعى أن فيه أكثر من ذلك فعلى المدعى عليه اليمين : أن ما عنده له ، ولا عليه له أكثر من هذا .

وإن رد اليمين إلى المدعى ، حلف المدعى أن حقه أكثر من هذا الذى أحضره إياه . وعلى هذا أن يزيده . فإدام هذا يقول : إن حقه أكثر ، فعلى المدعى عليه أن يحلف أن هذا حقه . وما عنده له ، ولا عليه له أكثر من هذا . ثم يقطع الأمر .

وإن نكل عن اليمين إلى المدعى ، حلف على ما وصفنا : أن حقه أكثر من هذا الذى أحضره إياه ، ثم يزيده : فعلى هذا يزيده ما دام الأمر هكذا . ونحب إذا اختلفنا أن يكون على الذى يحضر الشيء : أن يحلف ما يعلم أن شئته أفضل من هذا .

فإن لم يحلف هذا ، أو الآخر يقول : إن شئته أفضل . فعلى هذا يزيده أو يحلف . ولم يميزوا بين ما يكال ويوزن ، وبين ما لا يكال ولا يوزن . وكذلك المدعى عليه ، لا أعرف قيمة شئتك . فهذا أجدر أن يحضر ما يقول ذلك أو يحلف .

واختلفوا فيما يدعى على آخر شئاً ، يعلم أنه مبطل عليه فيه ، فيختار أن يفدى بئاله عن اليمين ولا يحلف أن له ذلك .

وروى أن حذيفه بذل دنائير ، يفدى بها نفسه من اليمين .

وقال قوم : يحلف ولا يجمع تضبيع ماله ، وقد نهى عن ذلك ، وأن يطعم أخاه حراماً . وقد نهى عن ذلك .

وأما من ادعى عليه مالا ، يعلم أن عليه ، يخلف فلا شيء عليه .

وإن ادعى رجل على رجل أنه جاء يقود الجعد إلى بيته ، فتهبوه ، وأنكر المدعى عليه ذلك ، فطلب المدعى يمينه ، فلا يمين عليه في هذا .

وإن ادعى أنه دل السلطان على ماله ، لينهبوه ، أو ليأخذوه ، فأخذوه بدلالته ، فإنه يلزمه أن يخلف ما قبله له حق ، من قبل ما يدعى عليه ، على ما يبين من الدلالة والفعال .

ومن زوج أمته أو وليته . فقال الزوج للولى : احلف أنها ما لها زوج ، أو قال للمرأة : احلفي مالك زوج . فليس ذلك على الولى ، ولا للولى ، ولا المرأة .

وإن ادعى رجل على امرأته ، أنها ارتقاء أو عفلاء . وأنكرت هي ذلك ، فمليها له اليمين لذلك .

وإن ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها ، وأنكر هو ، وطلبت أن يخلف لها ، فإنه يخلف أنها زوجها إلى الآن . وما طلقها طلاقاً يبينها منه من أحكام الزوجية .

وقال أبو سعيد رحمه الله : يخلف أن فلانة هذه امرأته ، ما طلقها كذا وكذا طلاقاً ، يبينها منه عن أحكام الزوجية إلى هذه الساعة .

وإن امتنع عن اليمين خير : إما أن يخلف ، أو يرد اليمين إليها على ما تدعيه عليه . وإن أبى جاز جبره بالحبس .

فصل

ولفظ اليمين :

بسم الله الرحمن الرحيم . والله الذى لا إله إلا هو الطالب المدرك الغالب ،
المهلك ، منزل القرآن ، وعالم السر والإعلان . ورب المسجد الحرام ، الآخذ
بالفواصى والأقدام ، إنك ما قتلت فلان ابن فلان الفلانى ، ولا بنيت عليه ،
ولا سميت فيما يؤدى إلى مضرته فى جسمه ، أو روحه وماله بنفسك ، أو بعمون
منك لغيرك ، أو ببيعة عليه فى ذلك ، أو بأمر منك فى هلاك نفسه ، أو بغيرك عليه
فى ماله أو جسمه . ولا علمت شيئاً من هذه الوجوه كلها ، فكتمتها إياه .

وإن كنت فعلت ذلك أو شيئاً منه ، فكل زوجة لك ، فهى طالق ثلاثا
باتات .

وكل زوجة تزوجها . فهى طالق ثلاثا باتات .

وكل مملوك لك تملكه فى وقتك هذا ، أو ينتقل إليك بملك بعد ذلك ، فهو
حر لوجه الله تعالى .

وكل مال تملكه فى وقتك هذا ، أو ينتقل إليك ، فثلثه للفقراء والمساكين ،
إقراراً منك لهم به ، وثلثه صدقة على الفقراء والمساكين .

وعليك إن حقت فى شيء من هذه اليمين مائة حبة ، تؤديها إلى بيت الله الحرام
بنفسك .

وإن استأجرت في إنفاذها ، أو إنفاذ شيء منها ، فعليك لكل حجة تسأجر لها من يقوم بها مائة مثقال من الذهب الجيد ، على أن البينة في جميع هذه الوجه ، في هذه اليمين ، لفلان ابن فلان هذا . وعلى أنك حالف بهذه اليمين تبرعاً منك واختياراً ، لا إكراها ولا جبراً . والله شاهد عليك بجميع ذلك .

لفظ آخر :

والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال الرحمن الرحيم ، الطائب المدرك ، منزل القرآن ، وعالم السر والإعلان ، ورب المسجد الحرام ، والآخذ بالبراهين والأقدام . ما عليك لهذا كذا وكذا ، ويسى ما يطلبه الخصم وإن زاد الحاكم أو نقص عن هذا ، فلا بأس . وإن حلفه بالله ، ولم يزد على ذلك فقد تمت اليمين ، ولا شيء أعظم من الله تعالى .

وإذا حلف الحاكم بشيء من أسماء الله تبارك وتعالى كلها ، وبأى شيء من أسماء الله حلف به ، إذا قال : والله ، أو بالله ، أو تالله ، أو والرحمن ، أو الرحمن ، أو الكبير ، أو شيء من أسماء الله الحسنى . فقد تمت اليمين وثبتت .

وإنما يكون في اليمين ويفلظ فيها ليتخوف الحلف ، وينكل الخالف ، إذا سمع تكرار أسماء الله تعالى الحسنى . فإن هيبة ذكر الله وجلاله ، لا يعيه قلب إلا خضع ، ولا سمع إلا خضع ، إلا من غلب عليه الشقاء ، ومالت به الأهواء . فإن الله يهدي من يشاء ، ويضل من يشاء .

وما كرر من أسماء الله تبارك وتعالى ، فهو كاسم واحد في معنى ثبوت اليمين في البر والحلف .

فإن حنث وقد حلف بأسماء كثيرة ، فعليه كفارة واحدة . ولو حلف باسم واحد ، كانت عليه تلك الكفارة .

وليس مما يستحلف به ، الطلاق ، ولا الظهار ، ولا العتاق في الأحكام ، ولا ما يوجب الكفر ، ولا ما يخرج من دين الإسلام ، أو ملة الإسلام ، على حال . فيحلف أنه مشرك بالله ، أو يهودى أو نصرانى ، أو شىء من مال الشرك ، ولا أنه منافق ، أو زان ، أو كافر ، أو ظالم ، أو أنه معتزلى ، أو رافضى ، أو برىء من دين محمد ﷺ ، أو دين الإسلام ، أو دين أهل الاستقامة .

وأما إذا طلب المدعى النصب في الأيمان ، فالذى يرى له النصب ، فإنما له النصب إذا كان هو يحلف بذلك ، إذا ردت إليه اليمين . وبعض الحكماء لا يرى النصب إلا بصدقة ، مثل ما يقتضيان فيه . وبعض الحكماء كان يرى النصب بالأيمان .

وحلف موسى بن علي رحمه الله بتسمين حبة ، فما كان من المغازاة في الفروج والدماء وما عظام من الأمور ، فما نرى بأساً أن ينصب الخصم بالحج والصدقة والعتق ، وغير ذلك .

وقول لا نصب في الأيمان بالصدقة إلا بصدقة ، مثل ما يقتضيان فيه .

وقال قوم : لا نصب في الأيمان .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : لا أرى أن يستحلف الخصم أكثر من يمينه بالله وصدقة ، مثل ما يقتضيان فيه .

وإن كان شيء من أمر الفروج والدماء ، فلا أرى بأساً أن يغلظ في اليمين بالنصب بالحج وغيره ، إلا الطلاق ، فلا أرى أن يحلف به .

وقال غيره : النصب بكل شيء إلا الطلاق والعتاق .

وإن قامت للطالب بيينة بحقه ، فطلب المدعى عليه يمينه بعد ذلك بالنصب ، فليس له ذلك بعد البيينة ، وله عليه اليمين بالله ، وله عليه يمين بلا نصب .

ولانصب في الصداق إذا مات الرجل ، وحلف ورثة وزوجة ، وطلبوا يمينها في الصداق ، فلم عليهم اليمين بلا نصب .

وقيل : إن النصب للطالب لا للمطلوب إليه .

وسئل أبو سعيد رحمه الله ، عن الحاكم : هل له أن يحلف الخصمين بالنصب في جميع الدعاوى . من وجبت عليه منهما اليمين ؟ .

قال : معنى أنه قد قيل : ليس له ذلك في جميع الدعاوى . وإنما اليمين بالله لقول النبي ﷺ : البينة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه بالله .

وقد نهى النبي ﷺ أن يحلف بنير الله .

وروى أنه قال : لأن أحلف بالله وأحنث أحب إلى من أن أحلف بنير الله وأصدق .

وفي بعض القول : إن للحاكم ذلك إذا نصب الخصمان بينهما شيئاً من الأشياء ، تداعيا إلى اليمين بذلك النصب ، مادون الطلاق والعتاق .

وقول : إنما النصب إذا رآه الحاكم في الدعاوى العظيمة، مثل القتل وانتهاك الفروج ، والأمور التي يرجى في اليمين بالنصب أن يتكل المطلوب إليه ذلك عن اليمين ، ويرجع إلى الإقرار ، فيكون في النصب هيبة .

وإذا ثبت النصب ، فهو للمدعى بنصب اليمين على خصمه بما يشاء . فإن رد خصمه إليه اليمين ، حلف له بما قد نصب من اليمين .

فإن نكل عن اليمين بالنصب الذي قد نصبه ، لم يكن على خصمه النصب . وما كان من الدعاوى التي فيها اليمين على المدعى عليه دون المدعى ، فلا نصب فيه .

وكذلك ما كان من اليمين فيه ، إذا ردت إلى المدعى حلف فيه على علمه ، لم يكن فيه نصب له على خصمه . ولا يحلف فيه إلا بالله . وإنما الأيمان بالنصب على ما يكون عليه اليمين لخصمه إذا ردها بالقطع . فافهم هذا الفصل من الأيمان . وإذا اتفق الخصمان على النصب باليمين بالطلاق والعقاق ، ورضيا بذلك ، فلا بأس على الحاكم أن يحلفهما بذلك بعد أن يأمرهما بتقوى الله ، ويخبرهما أن هذا ليس من أيمان المسلمين ، ولا يجبرهما على اليمين بذلك .

وإن اتفق الخصمان أن يحلف بمضهما لبعض البراءة من دينهما ، فليس ذلك من أيمان المسلمين المعروفة في أحكامهم ، إلا أنه في جملة ما قالوه : إنهما إذا اتفقا على شيء من النصب بالأيمان ، يغير الله ما سوى الطلاق والعقاق ، فهي أيمان . ولا يضيق على الحاكم أن يحلفهما إذا اتفقا على ذلك ، وترك ذلك أحب إلينا .

لفظ يمين الغصب : والله الذى لا إله إلا هو وحده لا شريك له العزيز الجبار ،
الحكم القهار ، الواحد الأحد ، الدائم الأبد ، المحصى للعدد ، عالم الغيب والشهادة ،
العالم بالسرائر وما بجنه خفيات الضمائر . وعالم السر والإعلان ، ورب المسجد
الحرام ، الآخذ بالنواصي والإقدام ، أن هذا الشيء لى ، وفى يدي وفى ملكي ،
من دون فلان ابن فلان . هذا ما أعلم أن على ولاعتدى ، ولاقبلى له حق مما يدعيه
إلى فيه . فإن كنت كاذباً فى مقالى هذا ، أو حائثاً فى يميني ، فعلى الله فرض أوجبه
على نفسى . وهو حجة أو عشرون حجة إلى بيت الله الحرام ، وعق ربة مؤمنة ،
وقيمة ما خلف عليه وإنى تصادق فى يميني . والله على بذلك شاهد .

فالذى يحلفه الحاكم هو أن يتلو عليه الحاكم اليمين . وهو يقول كما يقول الحاكم .

وإن زاد الحاكم أو نقص فى ألفاظ الإيمان فلا بأس عليه .

وكل من صح له حق على أحد بينة عدل ، كان الذى عليه الحق حياً أو
ميتاً ، فطلب الذى صح عليه الحق أو ورثته يمين المدعى ، فعليه اليمين . فإن حلف
وإلا فلا شيء له . ولا نصب فى ذلك .

ومن كان لا يعرف حقه إلا بشهادة البينة له حلف بالله ما يعلم أنه ألجأ إليه .
ولا أن شهوده شهدوا له بباطل ، ولا نصب فى ذلك أيضاً .

وكذلك المرأة التى يصح لها صداق بينة ولا تعرفه أو ميت يشهد لإنسان
بمال يحق ، أو يقر له به . فإن كان يعرف أن ذلك له حلف عليه .

وإن احتج أنه لا يعرفه إلا ما شهدت له به البينة ، حلف أنه ما يعلم أن الميت
ألجأه إلى ذلك . ولا أن شهوده شهدوا له بباطل ، ولا نصب فى ذلك .

فصل

وأما أيّمان أهل الذمة كأيمان أهل الصلاة ، وليس بينهم وبين المسلمين نصب بالحج ؛ لأنهم لا يرون الحج ، ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى بن همران صلوات الله عليه . والنصارى بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى بن مريم .

والجوس يستحلفون برب النار التى يعبدونها .

وقيل : يحلف الذى بالبراءة من دينه .

وقيل : يحلف اليهودى بالله الذى لا إله إلا هو . ولا يقال للنصرانى : الذى الذى لا إله إلا هو ؛ لأنهم يقولون : إن الله ثالث ثلاثة .

وإن كان مجوسيا فإنه يحلف بكل شىء يعظمونه فى دينهم ، من نار ، أو شمس ، أو قر أو حجر ، أو نجم .

وقيل : يحلف المجوسى بالله فاعل الخير رب بيت النار التى يوقدونها .

واختلف فى المشرك إذا حلف ولم يحنث حتى أسلم . ثم حنث بعد إسلامه . فقول : عليه الحنث .

وقول : لا حنث عليه .

وقول : إن كان لا يحرم ذلك على نفسه ، فلا حنث عليه .

فصل

وقيل : إن الحاكم لا يزيد في اليمين غير ما يدعيه المدعى من الحق ، إذا ادعى مائة درهم ، حلفه له ما عليه له مائة درهم . ولا يقول : ولا أقل ولا أكثر ، إلا أن يطلب ذلك المدعى ، فيحلفه له كذلك . ولا يقول له أيضاً . ولا عليك له حق بوجه من الوجوه ، لأن هذا لا يعرف . وقد يجوز أن يكون عليه حق غير هذا يقر له به ، أو يرد إليه اليمين فيه ، أو يكون شيء قد غاب عنه فيه علمه . فإنما يستحلفه على ما يدعى .

وقال محمد بن المسيب رحمه الله : إذا رفع رجل على رجل أن له عليه عشرة دراهم فسأله الحاكم ألك عليه أكثر من عشرة ، أو أقل ؟ فإن قال : لا . حلفه له ما عليه له عشرة دراهم ، كان قد حلفه . ولا أقل ولا أكثر ، إلا أنه إذا كان له عشرة دراهم ونصف ، احتاج إلى يمين آخر يحلفه على نصف الدرهم .

وإن كان له عليه تسعة دراهم كان قد حلفه ، ولا أقل ولا أكثر ، فقد جمع له مطالبه في يمين واحدة .

وقيل : كان بعض حكام المسلمين إذا حلف رجلاً ، حلفه : ما عليك لفلان هذا كذا وكذا ، ولا شيء معه .

وقال نيهان بن عثمان : إذا قال الطالب : حلفه ما عليك لى عشرة دراهم ، ولا أقل ولا أكثر .

فإن أبى للطلوب إليه أن يحلف ، ولا أقل ولا أكثر ، حلفه : ما عليه له عشرة دراهم .

فإن عاد الطالب ادعى أقل أو أكثر ، حلف له بجميع ما يدعى عليه ، ما دام يدعى قليلا أو كثيرا ، حتى يحلف المطلوب . ولا أقل ولا أكثر ثم يصرف عنه اليمين .

وقال أصحاب الرأى : إذا حلف ما له عليه ، ولا عنده له حق ، بوجه من الوجوه كلها ، أجزأه ذلك .

وإن كان بينهما معاملات ، حلف له بالله ماله عليه ، ولا عنده له حق ، بوجه من الوجوه كلها ، قبل ذلك منه .

وإن طلب الخصم يمين خصمه ، وطلب المدة ، فليس للحاكم أن يؤخر عنه اليمين ، بعد أن وجبت عليه ، إلا أن يجعل ذلك الخصم لخصمه ، إلا أن يرى ذلك الحاكم ، في مخصوص قد رآه ، فذلك إليه . وأرجو أنه لا يضيق عليه ذلك ، إذا لم يخف في ذلك بطلان حق الخصم .

فصل

ومن طلب أن يحلف له خصمه على كذا وكذا . فقال الحالف : ما على له إلا كذا وكذا ، غير ما حلف عليه .
فإذا لم يحلف على ما يجب عليه من اليمين ، ويطلب إليه ، حلف على ما يجب عليه .

وإن قال له الحاكم متصلا لكلامه في اليمين : ما عليك لفلان هذا إلا كذا وكذا ، أ يكون قد حلف بهذا ؟

قال : إذا كان ذلك موصولا باليمين . وكان مما يجوز أن يحلف به الحاكم في مثل الدعوى . وبمثله تنقطع حجة الخصم عن خصمه ، في الحكم واليمين من الحاكم ، يجري على القصة من دعاويهما .

فإذا حلفه باليمين ، ووصل إلى ذكر ما عليه القول ما عليك لفلان كذا وكذا . فحائز أن يقول ما عليك لفلان ابن فلان كذا وكذا ، أو أن ما عليك لفلان كذا وكذا . فحائز أن يقول : ما عليك لفلان كذا وكذا .

وإن كانت الدعوى في أشياء مختلفة ، فإنه يحلفه على كل شيء منها من دعاويه ، بما يجب عليه . فما كان يجب أن يسمى ، سمي من الحق أو الفعل . وما كان يدخل فيه من الأشياء التي يحلف عليها ، ما قبله منها حق ، أو ما عليه منها حق ، سمي بذلك . ويكون ذلك كله في يمين واحدة ، لأن هذه معان مختلفة .

وإن تداعى الخصوم إلى الأيمان ، على غير ما يلزمهم في الحكم ، عرفهم الحاكم ؛ ولا يزيد من عنده شيئا لم يدعه الطالب ، وإنما يستحلفه على ما يدعى للسدعي .

فإذا استحلف الحاكم الخصم لخصمه ، فينبغي أن يكتب ذلك ويثبت في دفتره ، لئلا يرجع يستحلفه على تلك الدعوى مرة أخرى .

وإن سأل أن يشهد له ، ويكتب له كتب له :

بسم الله الرحمن الرحيم .

هذا كتاب كتبه فلان ابن فلان ، وإلى الإمام فلان ابن فلان ، على قرية

كذبا ، أو مصر كذبا ، أنه قد حضرني فلان ابن فلان الفلاني ، وفلان ابن فلان الفلاني ، فادعى فلان هذا ، على فلان هذا ، كذبا وكذا . فدعوته عليه بالبينه ، فنزل إلى يمينه ، وأبطل نيته ، فاستحلفه بالله تعالى يمين المسلمين ، على ما ادعى من هذا الحق ، فحلف وبرى فلان ابن فلان هذا ، من دعوى فلان ابن فلان هذا . وقطعت حجته عنه بهذه اليمين .

وإن بان للحاكم أن الخصم يعقت خصمه بالأيمان ، شيئا بعد شيء ، احتج عليه الحاكم : إني لا أستحلفه لك إلا يميناً واحدة . فاجع مطالبك حتى أستحلفه لك يميناً واحدة . وقد فعل ذلك محمد بن محبوب رحمه الله .

وإن طلب الخصم إلى الحاكم أن يحلف له خصمه على المصحف ، فلا يلزم ذلك على الحاكم .

وإن حضر المصحف ، ورأى الحاكم ذلك وجهاً كان له ذلك .

وإن لم ير ذلك ، لم يلزم الحاكم ذلك .

فإذا أراد أن يحلف بمحضر المصحف فيجبه ، ويضع على الآية التي في سورة آل همران ، بعد أن يقرأها الحاكم : « إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً » إلى تمام الآية وتكون يد الخالف اليمنى على المصحف ، إلى أن يفرغ من اليمين .

فصل

ويمين التمتع أن يحلف بالله قطعاً ما له عليه كذا وكذا . ويمين العلم ما يعلم إن عليه تزيد كذا وكذا . والأيمان بين الناس مخجلة .

فمن ادعى على غيره حقاً لنفسه يعرفه . فاليمين فيه بالقطع على المدعى عليه ، وما يدعيه عليه بالأفعال من البيوع ، والأخذ والدفع والقبض ، فلا تكون الأيمان فيه على الفعل ، مثل إنه اشترى منه ، أو باع له ، أو دفع إليه ، أو قبض له غيره ، أو من غيره ، أو أشباه ذلك . فلا يستحلف : ما اشترى منه ، ولا ما ابت له ، ولا ما قبضت . ولا ما دفع إليك ، ولا ما كان له عليك ؛ لأنه قد يكون بين الناس ثم ينقض ، ولكنه يستحلفه ؟ ماله عليه حق ، من قبل ما يدعى عليه ، من هذه الدعوى .

وإن كانت الدعوى في مال ، والمال مفترق ، أو مجتميع . فإذا أخذ المال بجميع حدوده وعرفاه ، وأقرا بذلك ، فأيهما حلف على حدوده ، بعد إقرارهما بحدوده ومعرفته ، جاز ذلك . ولو غابا عنه إذا حدا وأقرا به وعرفاه . والوقوف على المال هو الرأي في الحكم . والله أعلم .

فصل

والورثة يستحلفون على العلم ، استدلالاً بحديث الأشعث^(١) بن قيس أن النبي ﷺ قال للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا . ولكن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو ، ما يعلم أنها أرضى اغتصبها أبوه .

(١) أخرجه مسلم والترمذي مطولاً ، وفيه بعض اختلاف .

وأجمع الناس على أن الأئمة تقبل ، قبل يمين المدعى عليه ، ولا يجوز قبولها بعد ذلك إلا بحجة .

وإن ادعى رجل على رجل حقاً ، فأنكره ، وأقام عليه بيعة واحدة معه ، ولم يحكم الحاكم إذا كان شاهد واحد ، خلف للنكر . فلما حلف وانقضى المجلس بأوامر ، أقام المدعى بيعة أخرى . فإن للحاكم استماعها ، ويحكم له عليه .

وكذلك لو قضى بمال ، من نخل وأرض ونحو ذلك . ثم أحضر هذه البيعة . والمسألة بحالها ، ويرد ذلك إليه .

وكذلك لو أهدر بيئته وهو لا يعرفها ، ثم عاد أقامها ، فقد قيل : إن الحاكم يستمعها ويقبلها .

وأما إن أهدر بيئته ، وهو يعرفها ، لم يكن له ذلك في قول أهل عمان .
فإن قال المدعى عليه : قد أهدرت بيئتك فقال : قد أهدرت ما لم أعرف ،
فالتقول قوله ، ولا يمين عليه .

ولو قال له الحاكم : قد أهدرت كل بيعة لك فقال : نعم . فالتقول قوله والمنفى واحد .

ومن استخلف خصمه . وزعم أنه لم يجد بيعة ثم أتى ببيعة ، فلا نعلم أنه تلزمه يمين ، إنه ما كان يعلم بها يوم استخلفه خصمه . وزعم أنه لم يجد بيعة .

فصل

والأيمان بين الناس في كل شيء ، إلا الحدود والقذف والشتم ، الذي يجب فيه الحد ، فليس فيه أيمان إلا على السرقة . فالمبين على المتاع ما أخذه متاعاً ، ولا قطع عليه إن لم يحلف .

وفي بعض القول : إن ما يجب فيه التعزير ولا حد فيه ، ففيه اليمين .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : لا أرى فيما يجب فيه التعزير والحبس أيماناً . وكذلك قال أبو الحواري ومحمد بن المسيب رحمهما الله .

فصل

وليس للصبيان ولا عليهم أيمان .

وقيل : إن وصى اليتيم وأباه يحلفان له . ولا يمين على من احتسب ليتيم ، ولا غائب ، ولا في طريق ، ولا لصافية . ولا أيمان على الوكلاء في مال من وكلهم ، ولا لهم ذلك إلا أن يجعل لهم من وكلهم في ذلك . ولهم الأيمان إذا جعل لهم من وكلهم .

وليس في الرموم أيمان إلا أن يكون واحد منهم ، يستحلف على نصيبه من ذلك الرم .

وقال أبو المؤثر رحمه الله : لا يمين في الرموم على الطالب ولا المطلوب إليه . ولو كانت دعواه لنفسه ، إذا كان يدعيها من الرم على قسم الرم .

وكذلك قيل : الإيمان في الأنساب ، ولا في النكاح ، ولا في الرد لا لهم ولا عليهم . ولا يمين على الأعمى ولا يمين له . وقيل : له اليمين . وليس على الحاكم يمين لمن حكم عليه ، ولا على الشهود : أنهم ما شهدوا بباطل .

وكل من ادعى وصية أقربين أو فقراء ، أو شداء أو ابن السبيل ، أو شيئاً من أبواب البر ، فليس له يمين ، ولا عليه يمين ، إلا الوصي فإن له يميناً على الورثة ، فيما أوصى به الميت من الوصايا في أبواب البر .

قال أبو المؤثر : ما يلبون أنه أوصى بهذه الوصايا ، إذا طلب ذلك الوصي ، بعد أن صحت وصايته .

وقد قيل : لا يمين للوصي أيضاً في ذلك . والقول الأول أحب إلينا . وأما الوصي في الوصاية التي بدعيها ، أنه أوصى له الميت ، فله اليمين . وعليه في ذلك ؛ لأنه مدع وخصم لنفسه .

وليس للوصي يمين على الورثة ، فيما أوصى به الميت في الوصايا ، في حجج أو غيره من أبواب البر .

وليس للولد على والده يمين .

وقول : له عليه اليمين .

والوالد اليمين على ولده ، والوالدة اليمين على ولدها . وله عليها اليمين .

(١٤ - منهج الطالبين / ١٠) .

ووصى اليتيم ووكيله ، يستحلف له على الدين . وما يشبه ذلك . وأما الأصل
فقد قيل : لا يجعل الحاكم في اليمين في ذلك إلى بلوغ اليتيم ، إلا أن يخاف أن
يغلط حق اليتيم ، فيستحلف له .

فإن ناسخ اليتيم ، وأقام يمينه بذلك فله ذلك . وأما اليمين فليس له غير تلك
اليمين إذا بلغ .

وقول : ليس على أحد من هؤلاء يمين ، كما ليس له يمين .

وليس للمالك أيمان ولا عليهم ، إلا بإذن مولاهم .

ولا يمين على المحتسبين للأيتام ، ولا للطرق والمساجد .

وقيل : للوالدين اليمين على ولدهما ، وللولد على أمه . ولا يمين على الولاية
فما أنفذوا من أحكام فورهم ، أنه صح معهم ما أنفذوا من الأحكام .
وإن ادعى رجل على رجل حقاً . فقال للدعى عليه : إنه استحلفه عليه ، عند
وال من الولاية ، أو حاكم من الحكم ، أو رجل تراخيا به . فإن أتى ببينة أنه
قد استحلفه على هذا الحق ، عند وال من الولاية ، أو رجل تراخيا به ، فله
يمين عليه ثانية .

وإن لم يأت ببينة ، أنه قد استحلفه ، فلا بد له من اليمين .

وبعض يرى أن يحلف ما استحلفه . ولا يجنبنا ذلك . لأن تلك اليمين لا تقطع
عن طلب الحق . ولكن إن رد إليه اليمين ، فإنه يحلف أن هذا الحق ما استحلفه
عليه .

وقيل لا يمين في النسب على أهمى ولا غيره .

وإن رضى خصمان رجل أن يحلف أحدهما لصاحبه على حق ادعاه عليه ،
محلفه بالله ما عليه له ذلك الحق ، فقد مضت اليمين . وليس للحاكم أن يرجع
محلفه على ذلك الحق .

وإن أنكر المدعى أنه لم يستحلف خصمه ، كافى على الخائف البيينة بما يدعى
من اليمين .

فإن لم تكن بيينة ، وطلب يمين الخصم ، حلف له ثانية ، يحلف بالله أنه ما حلفه
على هذا الحق ، الذى يطلب إليه ، على هذا الوجه ، الذى وصفه .

فإذا حلف فإن للحاكم أن يحلف له خصمه ، من بعد على ما ادعى .

وإن رد اليمين إلى الخصم ، حلف لقد حلفه على هذا الحق . وحلف له أنه
ما هو عليه . ثم يرى من اليمين . قال نيهان : يحلف له ما حلفه عليه . ثم يحلف
المدعى عليه الحق .

وقال أبو لأثر : إن ادعى أنه استحلفه ، وحلف له دعى على ذلك بالبيينة .
فإن أحضرها برىء من اليمين .

وإن عجز عن البيينة أمانة حلف على نفس الدعوى . ولا يمين على نفس الاستحلاف
وكذلك قال محمد بن المسيخ رحمه الله .

وإن ادعى رجل على رجل ، أنه فخل منزله بغير إذنه ، وأنكر المدعى عليه
وطالب المدعى يمينه أن يحلف له أنه ما فخل منزله بغير إذنه فإن لم يحلف عاقبه
الحاكم بما يرى من الحيس .

وقول : إنه لا يمين في ذلك . وهو قول أبي سعيد رحمه الله .

وإن تخلف الخصم عن موافاة خصمه ، بعد أن ادعى أنه أراه مدرة الحاكم ، وأعجز البيعة على ذلك ، وأراد الراجع أن يحلف له خصمه أنه ما أراه المدرة . ولا تخلف عن الموافاة ، بعد أن أراه المدرة فلا يمين في هذا ؛ لأنه لا حق للمدعى في هذا .

وكذلك ما كان الحق فيه لله دون العباد ، وادعى أحد ، أنه فعله مثل السبaths والشتم والقذف ، ونحو ذلك ، أنه ليس فيه يمين إلا بالنية ، إذا لم تصح البيعة أنه لا أيمان في ذلك .

ولا ينبغي للقاضي أن يقضى بشهادة رجل واحد مع يمين صاحب الحق ، فإن الحكم ليس كذلك ، ولم ينزل الدين بذلك ؛ لأن الله يقول : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يَكُونَا رَجُلَيْنِ فرجُلٌ وامرأتان من تَرْضَوْنَ من الشهداء » ثم لم يرض أن يميز شهادة إحداهما مع الأخرى إن نسيت الأخرى . فقال : « أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » .

وقال في الوصية : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بَيْنَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ » فأمر الله أن لا يجوز في الشهادة إلا أهل العدل . ثم قال : « آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ » ثم قال : « فَإِنْ عُرِيا عَلَى أَنتَهُمَا اسْتَقْبَحْنَا إِثْمًا فَأَخْرَأْنِ يَقُومَانِ مقامهما » فلم يميز الله في الشهادة غير العدلين إلا ما رخص .

وقال في الرد من الطلاق : « وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ »
فإقامة الشهادة لا تجوز شهادة رجل واحد ، حتى يكونا رجلين ، كما قال الله تعالى
فهذا قضاء الله وحكمه في خلقه . فإذا لم يكن إلا شاهد واحد ، فال المطلوب أولى
باليمين .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن البيسوع المنتفضة والدعاوى ، يجرى فيها
الأيمان على الصفات ، لا على ما كان بينهم .

وفي أثر : في رجل ادعى على رجل أنه طرح له ماء ، أو قطع له شجراً ،
له فيه حصة ، فأنكر المدعى عليه ، ونزل المدعى إلى يمينه ، فإنه يحلف أنه
ما طرح له ماء ، ولا قطع له شجراً ، حصته فيه كذا وكذا .

فصل

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن الأيمان في الأحكام تدور على ثلاثة معان .
فمعنى يلزم المدعى عليه اليمين فيه ، وللمدعى إذا ردت إليه^(١) اليمين . ومعنى
يلزم المطلوب ولا يلزم الطالب . ومعنى يختلف فيه . فقول : يلزم الطالب والمطلوب .

وقول : يلزم المطلوب ولا يلزم الطالب ، إذا ردت اليمين إليه .

فالوجه الأول : هو أن يدعى الرجل إلى خصمه حقاً معلوماً محدوداً ، من
دراهم أو غيرها . ففي هذا إذا رد المدعى عليه اليمين ، كان عليه اليمين ، وإلا لم
يحكم له بشيء .

(١) في الأصل : اليمين على المدعى عليه .

والوجه الثانى الذى يلزم المطلوب إليه دون الطالب ، فهو مثل وصى اليتيم ووكيل الغائب ، ومن يكون له مال عند آخر ، من مضاربة ، أو مشاركة ، أو أمانة ، أو غير ذلك . ثم يتهم بعد أن سلمه إليه . فكل هذا يلزم فيه اليمين على المدعى عليه دون المدعى . ونجوز اليمين فى هذا : ما عنده ، ولا عليه ، ولا أتلف شيئاً ، يعلم لهذا فيه حقاً ، من قبل دعواه هذه .

فإن حلف برىء ، وإن نكل عن اليمين ، وجب عليه الحبس ، إلا أن يعذر خصمه من دعواه .

وكذلك إن اتهمه ، أنه أخذ له شيئاً ، أو ضربه فى شيء من ماله ، فاليمين على التهم دون التهم .

وقول : لا يمين على أحدهما إلا أن يشاء ذلك .

وقيل : لا يمين على الأعمى ، ولا على من يقارع له .

وإذا عجز الأعمى عن إحضار بينته ، على ما يدعى على خصمه ، وأراد اليمين من خصمه ، فعليه له اليمين .

وإن أبى أن يحلف ، خيره الحاكم على اليمين والإقرار بما يدعيه عليه الأعمى ، بالحبس أو غيره .

والوجه الثالث : هو أن يدعى على خصمه ، أنه أخذ من ماله شيئاً من بعض الأجناس المعروفة ، أو من الأرض ، أو من الماء ، ولا يعرف قدر ذلك . فقول : إن اليمين هاهنا على المطلوب .

وإن رد اليمين إلى الطالب ، لم يلزمه أن يحلف على غير محدود ولا معروف .
واليمين على المظلوم دون الطالب ، يحلف له على ما ادعى من ذلك : أنه ما
أخذ له حياً ولا ماء ، ولا شيئاً مما يدعيه إليه ، أو نحو هذا مما يجرى فيه اليمين .
فإن حلف برىء . وإن نكل عن اليمين لزمه ، إما أن يحلف ، أو يقرم
أو الخبس .

وقوله : إن اليمين تلزم المدعى إذا ردها إليه المدعى عليه : أن عليه له ، أو
أخذ له حياً أو تمراً ، أو ما ادعى من العروض ، أو حصّة من مال .
فإذا حلف على ذلك جبر خصمه أن يحضر ما أراد من ذلك النوع الذى
ادعى إليه .

فإذا حضره وقال : إنه هو الذى حلف عليه الطالب . قيل للحالف : إنه
هو هذا . فإذا رضى بذلك ، وأخذ مما حلف عليه ، انقطع الحكم بينهما .
وإن ادعى أنه أكثر من هذا ، كان على خصمه أن يحلف يميناً بالله :
ما عليه له ، ولا عنده له أكثر من هذا الذى حضره ولا غيره .

وإن حلف برىء . وإن رد اليمين إلى الآخر ، حلقة الحاكم ، على فضل دعواه
تلك . وعلى هذا أن يريده . ولا بر إلا على ذلك ، ما لم يحلف الذى يدعى عليه
الفضل ، أو يقطع الآخر دعواه .

وقيل فى رجل ، ادعى على رجل أنه أخذ سمكاً من سمكه ، ولم يعرف أنه أخذ
له كذا وكذا سمكة ، ولا يعرف قيمة ما أخذ ، ونزلاً إلى الأيمان . فإنه إذا لم يجد

المدعى شيئاً معروفاً ، وقف على معرفته ، فاليمين على المدعى عليه . وليس له أن يردّها على المدعى . ويؤخذ حتى يحلف ، أو يقر بما شاء ، ويقطع الحكم .

وقيل : إنه إن رد اليمين على المدعى ، حلف على ما يدعى من دعواه ولو لم تكن معروفة ، إذا كانت دعواه بشيء ثابت من الحقوق معروف ثم يقال للمدعى عليه : أن يحضر من ذلك النوع ما شاء فرضى به المدعى . وإلا كانت اليمين للمدعى عليه . فإن شاء حلّفة وقطع الحكم . وإن شاء رد اليمين على المدعى . ولا يزال على هذه إلى أن يرضى المدعى .

وقيل : إن كل من ادعى على خصمه أن له عليه حقاً من مال قائم ، باعه له ، أو دين دايته به ، أو حق ، وجب له عليه ، من وجه من الوجوه ، أو المعاملة في ذلك ، كانت الأيمان بينهما في ذلك بالتقطع عقد عدم اليمينات ، يحلف المدعى عليه : ما عليه له كذا وكذا ، أو يحلف الطالب أن عليه له كذا وكذا .

ومن ادعى على آخر في مال ورثه أو اشتراه ، أو أن عليه له ديناً من قبل من ورثه أو حق يدعى أنه من قبل غيره ، فيحلف المدعى عليه : ما يعلم لهذا عليه حقاً ، من قبل ما يدعى ، ولا يحلف بالتقطع .

وإن كانت المنازعة في شيء من البيوع ، التي لا تجوز ، ولا تحمل ، فاليمين على ما يصف المطلوب أو الطالب من الصفة .

ولا يحلف أحدهما على التقطع في مثل هذا وكذلك في المضاربة . وما كان من التداعي في الأمانات ، والودائع والمضاربة والربا ، أو المشاركات ، فاليمين في ذلك على التداعي ، في قول أبي سعيد رحمه الله .

وقيل : إن أبا على رحمه الله ، تنازع إليه رجل وامرأته في طلاق ، ووصف الرجل كيف كان قال ، وأمر أن يحلف على ما وصف من القول ، ثم ينظر الحاكم بعد اليمين في تلك الصفة التي حلف عليها ، ويحكم بما يرى .

ومن ادعى على آخر مالا في يده ، قد اشتراه ، أو ورثه أو وهب له . فإن على المدعى عليه أن يحلف أن هذا المال له ، ما يعلم لهذا فيه حقا ، أو يرد اليمين إلى الطالب ، فيحلف أن هذا المال له ، ما يعلم لهذا فيه حقا . ثم هو لمن حلف عليه .

وقال بعض : يحلف أنه ورث هذا المال ، أو اشتراه ، أو وهب له . ما يعلم لهذا فيه حقا . فمن بلى بالحكم ، فليتنظر في عدل ذلك .

وقال أبو الحواري رحمه الله : هذا القول الأخير أحب إلى .

وإن طلب أحد الخصمين إلى خصمه ، أن يحلف أنه ما يعلم أنه اشترى هذا المال ، ولا باعه له ، ولا وهب له ، ولا ورثه ، ولا أخذه كذا وكذا ونحو هذا . فإن الإيمان لا تجرى على هذا الوجه ؛ لأن تلك حقوق قد تكون لأهلها ، ثم تزول عنهم . وإنما اليمين في ذلك : أن يحلف المدعى عليه : ما يعلم عليه له حق ، من قبل ما يدعى ، من كذا وكذا .

فإن كان يدعى حقا معروفا ، كانت اليمين عليه . فإن رجعت اليمين إلى الطالب ، حلف له أن عليه كذا وكذا .

ومن ادعى على خصمه خصه ، في مال في يده ، من ميراث أو غيره ، فأحتج

أنه لا يعرف كم تلك الحصة ، ولا يحدها . فنقول : إن اليمين ها هنا على المدعى عليه : أن يحلف ويبرأ أو يقر بما أراد .

وقول : إن اليمين على المدعى إذا ردت إليه أن يحلف أن له حقاً في هذا الذي يحده . ثم على المطلوب أن يميزه إلى شيء من ذلك .

وقال أبو المؤثر - رحمه الله - القول الأول أحب إلى .

وإن ادعى الطالب على خصمه ، أنه أخذ له شيئاً من أرضه ، أو من حبه ، أو من متاعه ، إلا أنه لا يعرف قدر ما أخذ ، ولا كيلاً ، ولا عدده ، ولا وزنه ، فاليمين على المطلوب .

فإن كره أن يحلف ورد اليمين إلى الطالب ، فلا يمين عليه ، إلا على شيء معروف . أو شيء محدود ، إذا حلف عليه حكم له به .

ومن لم ير اليمين على الطالب ، يرفع اليمين على المطلوب إليه .

ومن رأى اليمين على الطالب ، فإنما يحلف على علمه : أن له على هذا الرجل أو عنده له دراهم ، حب أو تمر . وما ادعاه إليه من العروض أو حصة في مال .

فإذا حلف جبر خصمه أن يحضره ما شاء ، من ذلك النوع الذي حلف عليه . فإذا أحضره ذلك . وقال : إنه هذا هو الحق الذي حلف عليه . فإن الحاكم يسأل الخصم . فإن قال : إن الذي أحضره هو حقه ، انقطع الأمر على ذلك .

وإن قال : الذي له أكثر مما أحضره ، وطلب يمين خصمه ، كان على الخصم يمين بالله ما عنده ، ولا عليه له حق ، غير الذي أحضره .

فإن حلف برىء : وإن كره فعلى الطالب أن يحلف على التفضل . وعلى المطلوب أن يزيده . ومن أجل هذا قيل : إن الأيمان لا تكون إلا على شيء محدود لينقطع الحكم عند اليمين .

قال أبو المؤثر : إذا لم يعرف المدعى دعواه وكفى . استحلف المطلوب إليه . ولا أرى على الطالب يمينًا .

وإن ادعى أنه خافه في شيء ، من ماله الذي له في يده ، أو سرق له شيئًا ولم يره أخذه ، ولا عرف قدر ما أخذ ، فإن اليمين في ذلك على المدعى عليه .

وإن كره أن يحلف ما عنده ولا قبله ولا عليه ، لهذا حق من هذه الدعوى التي ادعاهها إليه .

وإن ادعى عليه أنه أخذ له شيئًا من الطعام أو الذهب ، أو غير ذلك من العروض ، أو المتاع . وقد غاب ذلك . ولا يعرف قدره ، ولا قيمته . فنهى من رأى اليمين على المدعى عليه ؛ لأن الطالب يدعى ما لا يعرف قدره .

ومنهم من قال : إذا قال الطالب : إن هذا أخذ لي عبدًا ، أو جلا ، أو طعامًا يسوى ألف درهم وهو العدل من قيمته . فنهى من رأى أن يحكمه في ذلك ، ولا يحلفه ويحلفه على القيمة . والقول فيها كالقول في التي قبلها .

ومنهم من رأى إذا رد الخصم إليه اليمين ، أن يحلفه أن له عليه ، أو عنده لله كذا وكذا . والعدل من ثمنه كذا وكذا . ثم يأخذ له الخصم بما حلف عليه من القيمة . وهذا أحب إلينا وبه نأخذ .

وقال أبو المؤثر : هذا قد حد ، والأيمان بينهما على ما ذكر من القول الآخر .

وينبغي للحاكم أن يتثبت عند الأيمان ؛ لأن عندها منقطع الحكم .

وإن حلف الخصم لخصمه لزم الحاكم إنفاذ ما حلف عليه .

وإن طالب الخصم أن يحلف له خصمه ، على دور ، أو أرض ، أو نخل ، وقف عليها الحاكم أو رسوله ومعه العلول .

وإن كان في بلد آخر ، كتب إلى والى ذلك البلد أن يقف عليها بالعلول . ثم يحمد الخصم الذى يطلبه ، ويحيط به ، ويخطه خطاً . ثم يحلف عليه خصمه ، أو يرد الخصم اليمن إليه . فيحلف أن ذلك له ، لأن الحاكم يحتاج من بعد اليمن أن يحكم له بما حلف عليه .

وإن كان متاعاً أو دواب ، أو عبيداً ، وقف بين يدى الحاكم عند اليمن . ثم جرت الأيمان عليه .

وينبى أن يشهد على ذلك الحاكم ، ويكتبه عنده مخافة أن يرجع يمينت . خصمه ، أو ينكر بعد ذلك ، فتسكون الصلحة عند الحاكم . وينبى للحاكم أن يتثبت عند الأيمان .

وسئل أبو سعيد - رحمه الله ، عن المدعى إذا هدم بيئته ، ونزل إلى يمين خصمه ، على ما ادعى عليه . وكانت الدعاوى في أشياء مختلفة يحلفه الحاكم قال : ما كان يجب أن يسمى من الحق . وما كان يجب أن يسمى من الفعل سى . وما كان يدخل فيه من الأفعال ، التى يحلف عليها ما قبله ، له منها حق وما عليه حق . يسمى بذلك . ويكون ذلك كله في يمين واحدة ؛ لأن هذه معان مختلفة .

وقيل : تنازع إلى سعيد بن قريش بنزوى ، ناس من ربيعة وقضاة . فكان
فيهم من يدعى على من سلب له أمتعة ورحولاً وجمالاً . فكان يحلف الخصم بجميع
تلك الدعاوى : ما عليه خصمه حق ، من قبل هذه الدعاوى ، من غير أن يذكر في
نفس اليمين تحديد دعواه .

فصل

قال أبو محمد رحمه الله : اختلف أصحابنا في النكول عن اليمين عند الحاكم .
فقال أكثرهم : إذا نكل عن اليمين لزمه الحق .
وقال بعضهم : إن الحاكم يأخذه حتى يحلف ، أو يعترف . وهذا هو الذي
يوجب الفغار ؛ لأن طاعة الحاكم واجبة عليه .
وإن امتنع من طاعة الحاكم ، لزمه الحبس وهو عاص في فعله . وعلى المسلمين
أن يعينوا الحاكم عليه . وليس للحاكم أن يعذره من أن تكون الدعوى
صحيحة ، أو يدروها عن نفسه بيمين . فللحاكم أن يأخذه بالذي عليه . ولا بد
من البيعة أو اليمين .

واتفق أصحابنا على رد اليمين ، إذا طلب ذلك المدعى . واليمين لا تجب إلا
مع عدم بيعة الطالب .

وإذا وجب على الخصم يمين على خصمه ، فليس للحاكم تأخيرها إلا برأى
خصمه .

وإذا تخلف الخصم عن موافاة خصمه ، بعد أن أراه مدرة الحاكم ، فأنكر
الخصم ذلك ، وأراد الراجع يمينه ، أنه ما أراه المدرة ، ولا تخلف عن الموافاة ، بعد
أن أراه المدرة . فلا نعلم في هذا يميناً ؛ لأن المدعى لاحق له في هذا .

وكذلك جميع ما كان فيه الحكم ، أن الحق فيه لله . دون العباد . إذا ادعى
أحد ذلك على أحد ، أنه فعله . وذلك مثل التذنب والشتيم وما أشبه ذلك .

وإن ادعى رجل على رجل دعوى ، فأنكره ولم يصح عليه له يمين ، وطلب
يمين المنكر ، فردد المنكر اليمين على المدعى ، فحلف له الحاكم . حتى إذا صار في بعض
اليمين قال المدعى عليه للحاكم : أمسك عن اليمين أنا أحلف . قال أبو سعيد رحمه
الله : إن له ذلك ما لم يحلف المدعى إلى تهم اليمين .

وقال أبو محمد رحمه الله ، فيمن حلف رجلاً يميناً على حق ، وهو ظالم له . ثم
أراد التوبة ، وسلم إليه حقه بعد بعد اليمين ، فعليه التوبة إلى الله . ولا نبصر عليه
كفارة ، وكان حلفه بثلاثين حجة أو غير ذلك . وإنما عليه التوبة إلى الله
من ذلك .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل له دراهم عند رجل ، ولم يعلم بها . فقال
له رجل : إن لك عند فلان دراهم . فذهب هذا إلى فلان ، فأنكره . ثم نزل إلى
اليمين . فحلف الرجل الذي له الدراهم ، ولم يعلم بها بالله تعالى وبثلاثين حجة .
ثم سلمها إليه ، أو لم يسلمها ، حتى حلفه اليمين : إن عليه التوبة والاستغفار
والندم ، وما نبرأ منه من كفارة اليمين ، من غير حفظ فيها ، إلا على ما وجدنا فيه
يشبه هذا .

ومن أخبره غيره أن له على فلان شيئاً ، فحلف قطعاً ، أن له على فلان كذا وكذا ، لم يكن له أن يحلف قطعاً ؛ لأن هذا عيب . وإنما يحلف : لقد أخبرني من أثق به : أن عندك لي كذا وكذا من الدراهم . فإذا حلف على غيب ، فقد حنث وعليه الكفارة .

ومن كان له حق على رجل ، فطلبه منه فأنكره إله ، فطلب من له الحق اليمين من المنكر ، فحلف له . ثم إن المنكر أراد التوبة ، وتسليم الحق ، بعد أن حلف عليه : أن للذي له الحق أن يأخذ حقه من الخالف . وليس اليمين الكاذبة مما يحرم على ذي الحق حقه ، ولا يجعل للخالف الكاذب حق الطالب على كذبه ، ولا يقبل من الخالف توبة إلا ببرد ما حلف عليه .

وإن قدر صاحب الحق على أخذ حقه ، بلا توبة من الخالف ، ولا رجعة ، ففائز له ذلك . ولا يعلم من عليه الحق بينه وبينه ، أنه قد أخذ حقه من ماله ، وليس الأيمان الكاذبة بمذهبة للحقوق . ولو كان ذلك كذلك ، لكان في اليمين راحة للمطلوب ، وتكفير اليمين أيسر عليه من تسليم الحق . ولكن الله تعالى المتولى سمائر عبادته ، بحكمه ورحمته وستر أعراض عبادته باليمين به ، كانت صادقة أو كاذبة . ومعنى هذا يوجد عن أبي الخوارى رحمه الله .

وقال غيره : إذا حلفه انقطع الحكم بينهما ، وليس له أخذ شيء من ماله ، إن قدر عليه بعد اليمين ، لأن الأيمان معناها انقطاع الحكم .
وأما إن أقر المطلوب بعد اليمين ، لزمه إقراره ، وبجاز لصاحب الحق أخذ حقه .

— ٢٢٤ —

ومن حلف يميناً على حق مبطلاً فيه ، فأخذ بيمينه . فبعض أوجب فيه كفارة
التغليظ ، وبعضهم قال يمين مرسل .

وقيل : من استحلف وهو مظلوم ، فله نيته في الثمين .

وإن استحلف وهو ظالم ، فيمينه على نية من يستحلفه .

وقول : إن النية نية المحلف لا نية المخالف ، إلا أن يستثنى بلسانه . والقول
الأول أكثر وأصح . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثالث

في اليمين في الرموم

وقيل : إذا ادعى مدع شيئاً من الأصول ، فأنكره منه مذكر . وقال : إنه رم ، فاليمين على المفكر : أن يحلف أن هذه الأرض ، أو ما وقع عليه الدعوى ، أنه رم له ولشركائه .

وقال محمد بن روح رحمه الله : اليمين في الزراعة ، وفي الماء ، وفي الأرض المروثة من الرم ، إذا أقر الخصمان أن ذلك من الرم فإننا لا نرى اليمين في الرم ، إذا ادعى قوم أن هذا الفلج رم ، وأن هذه الأرضين رم . وأنكر من في يده ذلك ، أنه ليس برم . ولعل بعضاً يوجب في هذه اليمين . وأما نحن فلا نرى في مثل هذا يميناً .

وإن ادعى رجل على آخر ، أنه جز له زرعاً ، أو سدة ماء ، كان في رم يعرف . فإن للمدعى اليمين على المدعى عليه في ذلك .

وإنما لا يمين ، في أمر خاص في الرم ، على نحو ما وصفنا ، على ما يكون من المنازعة في شيء من الرموم .

وقيل : كل إثارة لقوم فيها أصل لأحد ، والرم لأهله . وإنما لأصحاب الأصل ما عروا . وعليهم البيعة بما عروا . فساد شهودهم فهو لهم . والباقي للإثارة . والله أعلم . وبه التوفيق .



القول الرابع

في الأيمان بين الوالد وأولاده والعبد وسيده

اختلف أصحابنا في يمين الوالد لأولاده ، إذا ادعى الولد على الوالد دعوى في مال فن ذهب أن الوالد يملك مال الولد ، لم ير للولد يميناً على والده في ماله والذي يرى الولد أحق بماله من والده ، يرى اليمين على الولد للوالد . وعلى الولد للولد اليمين .

وأما الولد فعليه اليمين لو والده على كل حال ، إذا طلب إليه ذلك . وأما يمين العبد على سيده ، فلا يمين له عليه في جميع ما يخرج مخرج الحقوق ، في الأموال والأبدان ؛ لأن ذلك يرجع كله إلى السيد .

وأما إن ادعى العبد العتق من سيده ، أو مما يشبه معاني العتق ، أو ما يتولد منه أسباب العتق ، فالعبد خصم لسيده في هذا .

فإن ادعى هذا على سيده ، وأنكر السيد ذلك . فإن أقام العبد بينة على دعواه وإلا فلا يمين على سيده ، إذا طلب ذلك .

وقال محمد بن محبوب رحمه الله : إذا ادعى الولد على الوالدين حقاً وعجز عن البينة . فإن الحاكم يقول لهما : إن شئكما أن تحلفا برأيكما ، على هذا الحق الذي ادعاه ولدكما إليكما . وإن شئكما أن تردا اليمين إليه ، حلفناه وأوصلناه إلى حقه .

— ٢٢٧ —

فإن حلفاه فقد حلفا وبرئنا من دعواه . وإن رد إليه اليمين ، حلفه الحاكم على حقه ، وأوصله إليه من ماله ، إلا أن يبرئ الوالد نفسه من مال ولده . وإذا أبرأ نفسه من برئ .

وإن كرها أن يحلفاه ، أو يحلفاه فإن ذلك عليهما ، ويجبران على ذلك . فإن لم يفعلا حبسا على عصيانهما للنجاحكم . والله أعلم . وبالله التوفيق .

* * *

القول الخامس في الإيمان في الطريق

وعن سعيد بن قريش رحمه الله ، في جماعة نازعهم رجل في موضع ، ادعوا أن فيه طريقاً لهم . كيف يحكم اليمين بينهم ؟
قال : إن كان هذا الموضع في يد الرجل فعلى الجماعة البينة أن لهم فيه طريقاً .
فإن عدموها وطلبوا اليمين منه . فإن عليه أن يحلف أن هذا الموضع له ،
ما لهؤلاء الجماعة حق ، من قبل هذه الطريق التي يدعونها . هذا إذا ادعاهم قوم
معروفون أنها لهم .

وإن كانت الدعوى أنها طريق جائز ، لم يكن يمين في الطريق الجائز .
وعن أبي الخوارى رحمه الله : أن الطرق الجوائز ليس فيها إيمان للمحتسبين
وأما الساقية الجائز ، إذا كانت تجمع أهل الزرية جميعاً ، أن يحلفوا أو يحلفوا ، فلهم ذلك .
وإن كانت ساقية لقوم معروفين ، وهى جائز . فمن طلب فيها حقاً كان له
اليمين وعليه .

ومن أحضر بيعة ، على طريق أن أهاه كان يسلك فيه ، فإنه يجاز إلى ذلك .
وإن طلب من عليه المسلك يمينه ، حلف يميناً بالله : أن أبى سلك هذا الطريق
ثم أنا من بعده . وما أعلم أن شهودى شهدوا لى بباطل .

وإن ادعى الطريق لنفسه ، وأحضر البيعة بالجوار ، حلف أن الطريق له .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس

في اليمين في الثوب

ومن ادعى على رجل أنه أخرج له ثوباً ؛ نهدم البيعة ، ونزل إلى يمين خصمه فإنه يحدد صفة الثوب ، من أى الأنواع ؟ ويحدد قيمته إلى كذا وكذا . ولا تجزئ اليمين إلا على هذا .

وقول : يحلفه ما قبله له حق مما يدعيه ، من هذه الدعوى ، من قبل هذا الثوب .

وإن اشترى رجل من رجل ثوباً ، وقبضه منه ، وغاب به عنه ، ثم ادعى أن فيه خرقاً . وقال : هذا الثوب الذى اشتريته . بك . وقال البائع : لا أعلم ذلك فإن كان البائع قد أخذ الثمن ، فالقول قوله مع يمينه . وإن كان بقي شيء من الثمن فالقول قول المشتري مع يمينه .

وقول : إن القول قول البائع على حال ، إذا غاب الثوب مع المشتري ، إلا أن يكون للمشتري فيه الخيار ، فأراد رده في أيام الخيار ، فالقول قوله ؛ أنه هو مع يمينه . وكل ما كان من الأشياء في العين والصفة ، فغاب ثم وقع فيها التجاكر فاليمين على البائع بالمعلم وعلى المشتري فيما يجب عليه فيه اليمين بالقطع . وكل ما كان لا يتشابه في العين ، فاليمين فيه بالقطع على البائع والمشتري ، فيما يكون من دعوى البيع ، وإنكاره فيما يثبت من الخجة ، في البيع واليمين فيسه . وذلك إذا كان

التناكر والدعاوى فى عقد البيع ، يثبت فيه حكم عقد البيع ، وما يتولد فيه من الأحكام .

وأما إذا كانت الدعاوى فى الثمن ، مع دعوى البيع . وإنما يطلب الثمن ، فلا يمين على المدعى عليه فى البيع وإنما اليمين ما قبله له هذه الدراهم ، من قبل هذا البيع الذى يدعيه عليه .

ومن اشترى من رجل ثوباً ، وتقد الثمن . ثم رده فأنكره البائع وقال : ليس هو ثوبى . وقال المشتري : هو ثوبك . إن البينة على المشتري أنه ثوبه . وعلى البائع الثمن ما يعلم أنه ثوبه ، إلا أن يكون جعل له الخيار فيه ؛ فإن المشتري مصدق .

وإن أقر بالثوب ، وأنكر الغيب ، فغلبه أن يحلف : لقد باعه هذا الثوب وما يعلم أن فيه هذا الغيب .

ومن أخذ لآخر ثوباً ، قيمته مع أهل المعرفة به عشرة دراهم ، فأنكره مع الحاكم ، وأراد أن يحلفه . فقال : قيمته تسعة دراهم ، فإن اليمين تجوز له ؛ إذا قال : قيمته عندى كذا وكذا . أو قال : كذا وكذا . وفى بينة أنه عنده ولو لم يظهر ذلك بلسانه .

وإن كانت قيمته معه أن لو أراد بيعة أكثر من ذلك ، ولكنه قد جعل قيمته فى وقت اليمين أقل . فإذا أراد بذلك الاحتياط لنفسه وأنه أقل قيمة عنده ، كان ذلك منه احتياطاً لنفسه .

وقيل فى امرأة : ادعت مع الحاكم على رجل ، أنه سرق لها ثوباً لم تحده .

فأقر أن هذا هو الثوب الذي أقر لها به . فإذا حضر ما يقس عليه اسم ثوب ،
فالمقول فيه قوله مع يمينه ، إذا أراد ذلك المدعى .

وإن ادعى رجل على آخر : أن له عبده همامة ، فأقر بذلك ، وأحضر همامة
مقطعة . وقال : هذه هي . فإذا كان في نظر المدلول أن ذلك همامة ، قبل ذلك
منة مع يمينه .

وإن كان في النظر أن ذلك خارج من أحكام العمامة ، لم يقبل منه ، ويكلف
أن يحضر شيئاً يقع عليه اسم العمامة .

وإن أحضر عمامة في نظر المدلول . وقال المدعى : إنها ليس هي ، فعلى المتبر
أنها هي اليمين بالله ، ما يلزمه له بإقراره له بالعمامة ، التي أقر له بها أكثر من هذه
العمامة حتى أحضرها له . فإذا حلف جبر المدعى على أخذها ، وينظر في ذلك .
وإن ادعى رجل على رجل أنه باع له همامة ، وأن عنده من ثمنها ثلاثة دراهم ،
فأنكره وطلب يمينه ، فرد عليه اليمين ، فإنه يحلف أن ما عنده له ثلاثة دراهم ،
من قبل ما يدعى عليه . أنه باع له عمامة .

وإن ادعى رجل على رجل ثوباً ، ولم تكن له يمينه ، فرد المطلوب اليمين إلى
المتبر . فإنه يحلف على القيمة أو الصفة .

وكذلك إن أراد المدعى عليه أن يحلف على حديدية ، مثل مخلب أو خصين
أو شبه ذلك ، فإنه يصف الشيء ويقومه . ثم يحلف عليه . والله أعلم وبه التوفيق .

القول السابع

في الأيمان بين الأزواج في الوطء في الحيض والدبر
والشبهة وطلاق السكران

وقيل : حكم محمد بن محبوب رحمه الله ، في امرأة ادعت على زوجها ، أنه وطئها في الدبر أو الحيض ، أن يحلف يميناً بالله : ما وطئها ، وهو يعلم أنها حائض . وزاد غيره : متممناً لذلك .

ورأى محمد بن محمد بن محبوب رحمه الله هو المتقدم . وكل ذلك صواب إن شاء الله .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إن اليمين إنما تلزم فما يجب على المدعي عليه فيما فيه حرمة أو ضمان ، أن لو أقر بذلك . وبمعتبر الحاكم جميع ما يرد إليه من ذلك .

وإن ادعت المرأة على زوجها الوطء في الحيض أو الدبر ، متممناً على ذلك ، كلفت البينة على ذلك ؛ لأنه يمكن أن يقر بذلك مع غيره ، فيشهد به عليه .

وإن لم تصح لها بينة ، كانت لها اليمين على الزوج . فإذا حلف على إبطال دعواها ، أمرها الحاكم بمساكنته ، إن كان زوجها فيأمرها بالهرب منه ، إن كانت صادقة في دعواها . إذا كان ذلك الذي تدعيه ، مما يفسدها على زوجها ، مما لا يختلف فيه .

وإن امتنعت من تخليفه أمرها الحاكم بمساكنته .
فإن قال لها : الزمى طاعة فلان ، ولم يقل : إن كان زوجك ، فلا شيء عليه .
وينبغى أن يقول لها : الزمى طاعة فلان ، إن كان زوجك . وإن كنت
صادقة فلا تقاربيه .

وإن ادعت امرأة على زوجها ، أنه يراودها عن نفسها ، في شهر رمضان ،
أو هي حائض ، فاليمين تلزمه إن كان فعل .
وقال أبو سعيد رحمه الله ، في امرأة ، ادعت على زوجها ، أنه وطئها في
الحيض متممداً ، وهو لا يعلم صدق ما قالت فصلتها . ثم رجعت هي عن ذلك .
وقالت : كذبت فله أن يصدقها ، ويرجع إليها بالنكاح الأول . وأما في الحكم
فإذا كانت قد ادعت عليه عند الحاكم ذلك ، وصدقها هو على دعواها ، وفرق
بينهما الحاكم . ثم عادت فأنكرت ذلك ، فأكذبت نفسها ، فأراد أن يصدقها
على ذلك ويرجع إليها ، كان للحاكم أن يمنعهما من ذلك في ظاهر الحكم .
وأما في الجائز فلا يضيق ذلك على الرجل ؛ لأنها كانت مدعية في الأصل
عليه . فإذا رجعت عن دعواها ، كانت على ما كانت عليه في الأول من أحكام
الزوجية . ويجوز له تصديقها ، إذا لم يعلم هو كملها .

وإن ادعت امرأة على زوجها عند الحاكم ، أنه وطئها في الحيض متممداً ،
وأقر هو أنه أراد أن يقضى منها حاجة ، من غير الفرج فأخطأ ، فأولج في الفرج ،
فهى المدعية ؛ لأنها لا تفسد عليه في الخلصاً ، وهي المدعية في الفساد .

— ٢٣٤ —

وكذلك إذا ادعت الوطء في الدبر، وأقر هو أنه كان منه ذلك خطأ .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا ادعت امرأة على زوجها أنه وطئها في الدبر ولم يتسم هــداً ولا خطأ ، إن دعواها لا تسمع ؛ لأنه لا يلزمه منه شيء بإقراره بالوطء خطأ في ذلك .

وقال : إن الوطء في الدبر خطأ فيه اختلاف .

وأما الوطء في الحيض خطأ ، فلا أعلم فيه اختلافاً أنها لا تُفسد بذلك ؛

وإن ادعت أنه وطئها بفرجه في الدبر ، وأنكرها ذلك ، ونزلت إلى يمينه في ذلك ، فإنه يحلف ما وطئها بفرجه في دبرها ، متعمداً لذلك . ولا يعلم أنها فسدت عليه بذلك .

فإذا حكم عليها بالكيفونة معه ، ولزمها ذلك ، ما نعتة نفسها عن وطئها ، بما أمكنها بلا مجاهدة له . وذلك إن استيقنت أنه وطئها في دبرها حتى أوج فيه متعمداً لذلك .

إن رد اليمين إليها . فقول : عليها اليمين .

وقول : لا يمين عليها ، والرجل عليه اليمين في هذا بالقطع ؛ ما جامتها في الدبر متعمداً .

فإن حلف حكم عليها بالمقام معه . فإن كانت المرأة عالة أنه قد تعمد على وطئها في الدبر ، لم يسمها بالمقام معه .

فصل

عن أبي سعيد رحمه الله ، فيمن تزوج امرأة فوطئها ، فولدت لأقل من ستة أشهر ، أو ثلاثة أشهر .

فإذا كانا جاهلين بذلك ، وأوطأته نفسها بالزوجية ، فلها صداقها .

وإن تمتد على الحرام ، وهي تعلم أنه حرام ، وغرته وخدعته ، فلا صداق لها .
والقول قولها في ذلك مع يمينها .

وأما دعواه عليها أنها ولدت لأقل من ستة أشهر ، أو ستة أشهر ، وأنكرت هي ذلك . فالقول قولها . وعليه هو صداقها بوطئها .

وإن أنكرت ذلك ، جبر على طلاقها ، أو يتفق عليها ويكسوها ؛ لأنه محكوم عليه بالزوجية ، وهو مدع فسخ التزويج . وهو ينكر ذلك ، فالحق لازم عليه والكسوة والنفقة . فإن شاء أمسك وأنفق وكسا . وإن شاء طلق وأوفى . ولا يقرب إلى بوطئها ؛ لأنه يقر بأنه لا يحل له وطئها وإنما يؤخذ بما عليه ، ولا يصدق فيما له .

وإن ادعت امرأة مع الحاكم ، أن ولها زوجها برجل ولم ترض به ، وغيّرت التزويج ، وإن الرجل كابرها على نفسها ، وهي في بلد بعيد ، وطلبت من الحاكم أن يكتب لها كتاباً ، يمنع الرجل عنها .

فإن كان مع الحاكم ثقة ، يأمنه على الأحكام ، بعته معها ، إذا خاف عليها .
فإن صحت دعواها ، يمنع ذلك الرجل عنها ، وعاقبه على قدر ما يستحقه .

وإن لم يمكنه ذلك ، كتب لها كتاباً إلى من يرجو منه معونتها من الحكام ،
أو جماعة المسلمين ، أو من جبة البلد ، وأخذهم بذلك . ولا يدع الاجتهاد في مثل
هذا من أمر الفروج .

وعن الحسن بن أحد ، في امرأة ادعت أن زوجها طلقها . فقال : إن كان
سكران ولم يعلم بذلك ، وتنازلا إلى الحكم . فإنه إذا أقر بالطلاق ، وادعى أنه
كان سكران ، طلقت .

وإن أنكر الطلاق ، كانت عليه اليمين على نفس دعواها .

وإن علمت هي الطلاق ، لم تسمعها مسأ كفته ولو حلف . وطلاق السكران
فيه اختلاف .

وإن أقر رجل بامرأة أنها زوجته ، وحكم عليه لها بالفقة والكسوة ، وشكا
منها الامتناع . فإذا تدارا بالزوجية ، حكم عليها الحاكم بما أقر به ، ولزم كل
واحد منهما ما يلزم للزوجة لزوجها ، والزوج لزوجته ، وقال لها إن كانت
زوجة له .

وإن امتنعت بعد الإقرار عن مسأ كفته ، حبسها الحاكم على امتناعها عنه .

فصل

وإذا ماتت امرأة ، وطلب ورثتها إلى زوجها أن يحلف لهم : أنه ما طلب إلى
زوجته المالكة صداقها . ولا استكرهها على تركه ، فإنه لا يلزمه ذلك .

— ٢٣٧ —

وقيل : إذا ادعت امرأة على زوجها أنه وطئها في الدبر همدًا ، فأنكر ذلك ، فعليه اليمين .

وإن امتنع عن اليمين حبس ، حتى يحلف ، أو يرد إليها اليمين فعحلف . فإذا حلفت فرق بينهما .

وإن حلف هو حكم عليها بالعمود معه ؛ لأنها لا تصلق في دعواها عليه . ويقول الحاكم لها على وجه الفتيا : إنها إن كانت صادقة فيما تقول فتهرب منه .

فإن لم يمكنها الهرب ، وأجأها الاضطراب إلى الحرام ، أمرت أن تعتدي منه ، وتخرج من الحرام ، بما عليه لها في هذا الوجه ، من الوطء في الدبر والحيض .

واليمين في ذلك أنه ما وطئها بفرجة في دبرها ، متعمداً لذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

— ٣٣٨ —

القول الثامن

في يمين المشهود له أو المقر له

ويمين الحاكم والشاهد

ومن يدعى بحق لا يعرفه

وإن طلب المشهود عليه يمين المشهود له ، ما للشاهد ولا لولده حصة فيما يشهد له به ، فله عليه اليمين بذلك .

ومن شهد له شهود بحق لا يعرفه ، فطلب المشهود عليه يمين المشهود له ، فإنما عليه له يمين ما يعلم أن شهوده شهدوا له بباطل . وذلك مثل المرأة ، يشهد لها على حق من زوجها ، ولم تحضر هي مع التزويج ، فتحلف ما تعلم أن شهودها شهدوا لها بباطل . وأنة لها إلى وقت اليمين .

وكذلك الرجل يقدم من سفر ، وقد خلف مالا في بلده ، أو حدث له مال بميراث ، لا يعرف هو المال ولا الحق إلا ما شهدت له به البيعة ، أو صبي نشأ . ولا يعرف ما يشهد له به الشهود . فإنه يحلف في جميع هذا ، ما يعلم أن شهوده شهدوا له بباطل حكم بذلك موسى بن علي رحمه الله .

وكذلك إن أقر ميت أو حي ، بحق لمن لا يعرف ذلك الحق . حلف أنه ما يعلم أنه إقرار بباطل ، ولا يعلم أنه ألجأه إليه بغير حق .

وإذا شهد شاهدان على رجل بمال ، فقضى به القاضي . ثم ادعى المشهود عليه أنهما رجعا عن شهادتهما ، فأراد أن يستحلفهما . فقال أصحاب الرأي : لا يمين عليهما في ذلك .

— ٢٣٩ —

وقيل : عليهما اليمين ؛ لأنهما أتلعا مال الرجل ، ولأنهما لو أقرأ بالرجوع ، لو أقرأ بالرجوع ، لوجب عليهما ضمان المال . وكذلك كل ما شهدا عليه من مال ، أو متاع ، أو غير ذلك .

ومن أقر لرجل : أن عليه له كذا وكذا . ثم جحد ذلك ، ولم يكن له بينة على إقراره له ، فطالب يمينه أنه ما أقر أن عليه له كذا وكذا . فقال أبو علي رنخه الله : ليس عليه أن يحلف أنه ما أقر له . ولكن يحلف أنه ما عليه له كذا وكذا .

وإن ادعى المطلوب أن الشاهد عليه هو خصمه ، أو لولده أو لعبده شركة ، فيما شهد به الشهود عليه . فإن الحاكم يدعوه على ذلك بالبينة . فإن صح ذلك بطلت شهادته .

وإن طالب المشهود عليه يمين المشهود له ، ما للشاهد ولا لولده فيه حصة ، فعليه اليمين بذلك .

وقال محمد بن المسيب : ليس عليه يمين . وكذلك قال أبو المؤثر رحمه الله ، لأن الشاهد لم يشهد له بشيء ، يجزئ منه إلى نفسه ولا لولده ، ولا لعبده شيئاً . وإنما شهد على رجل بحق ، فليس على المدعى ، ولا الشاهد لعبده ، ولا لولده في تلك الدعوى حق .

وإن كانت الحصة للشاهد في مال بينه وبين شركاء . ثم شهد على أحد شركائه ، بما يزيل حصته إلى غيره ، فشهادته جائزة . وقد بينا القول في ذلك . وليس لليمين ها هنا موضع .

ومن ادعى حقا على ميت ، وأنكره الورثة : فإن صحت له بيعة على دعواه ، وإلا فاليمين على الورثة ما يعلمون له حقا مما يدعى على هذا الميت .

ومن قال : هذه الأرض أو النخل لفلان ، إقراراً مني له بها أو بدراهم . فقال الورثة للمقر له : احلف أنك ما تعلم أنه أقر لك بها بغير حق ، ولا ألجأها إليك . فإن عليه أن يحلف . فإن لم يحلف لم يكن له شيء .

وسئل محمد بن محبوب ، رحمه الله عن رجل حضره الموت ، فأشهد لرجل بقطعة من ماله بدين عليه : هل نلزمه يمين ؟

قال : عليه يمين ، ما يعلم أنه ألجأها إليه . فليس عليهم يمين . وإن أوصى رجل لرجل بوصية ، ومات الموصى ، وطلب ورثته أن يحلفوا الموصى له أنه ما يعلم أنه ألجأه إلى هذه الوصية إيجاباً . إنه لا يمين على الموصى له . وقول : عليه اليمين بالعلم لا بالقطع .

ومن قال : فلان المصدق فيما ادعى على من درهم إلى ألف درهم ، فأعطوه بلا يمين . ثم مات المريض . فادعى هذا ألف درهم ، فأراد الورثة بيمينه . فعليه أن يحلف : أن له على الهالك كذا وكذا ، إلى ما جعل له فيه التصديق . وقول : إنه إذا رفع عنه اليمين ، فلا يمين عليه .

وإن ادعى رجل على رجل عشرة دراهم ، وأحضر على ذلك البيعة ، وطلب منه اليمين أيضاً ، أن عليه أن يحلف مع بينته : أن له عليه عشرة دراهم ، لأن كل من كان القول قوله في شيء من الأحكام ، كان عليه فيه اليمين ، إذا طلب خصمه في ذلك .

وقول : إنه يحلف أنه ما يعلم أن شهوده ، شهدوا له بهذا الحق بباطل .

وقال أبو عبد الله ، فيمن أقر لغيره بحق . ثم جرده إياه ، ولم يجد عليه بيعة ، أنه يجب له أن يحلفه : أنه ما عليه له هذا الحق ، الذي يدعيه عليه ، ولا يجب عليه له أن يحلفه ، ما أقر له بكذا وكذا من الحق .

وكل من صح له حق بيينة عدل ، على حى أوميت ، وطلب من صح عليه الحق يمين المدعى ، فعليه اليمين . وإلا فلا شئ له . وإن كان لا يعرف حقه إلا ماشهدت له به البيعة ، حلف بالله أنه ما يعلم أنه أُلجأه إليه ، ولا أن شهوده شهدوا له بباطل .

وكذلك المرأة التي يصح لها صداق بيينة ، ولا تعرفه ، أو ميت يشهد لإنسان بمال بحق ، أو يقر له .

فإن كان لا يعرف أن ذلك له حلف عليه . وإن احتج أنه لا يعرفه ، إلا ماشهدت له به البيعة ، حلف أنه ما يعلم أن الملت أُلجأه إليه ، ولأن شهوده شهدوا له بباطل ، ولا نصب في ذلك .

وإن احتج المدعى أنه لا يعرف حقه إلا بخبر من يثق به ، حلف على ذلك . وليس فيه نصب .

وقال أبو المؤثر : لا يمين في مثل هذا ، ولكن يستحلف المدعى عليه : ما يعلم أن عليه للمدعى حقاً ، من قبل هذه الدعوى .

وإن خاصم في مال ، أو دين قد ورثه ، أو أخذ له من يقوم بأمره ، ولا يعرف
الذى له إلا بخبر من يثق به ، من رجل أو امرأة ، ويفكر ذلك الخصم . فإنه لا نصب
في هذا : وفيه الأيمان إنما يحلف المدعى عليه : أن ذلك الشيء له ، ما يعلم لهذا
فيه حقاً . وإلا حلف الطالب : لقد أخبره من يثق به أن هذا الشيء له ما يعلم لهذا
الخصم فيه حقاً . وإن رد إليه الخصم اليمين ، حلف على هذا المعنى .

وقال أبو المؤثر : لا يمين على المدعى في هذا ، ويجبر المدعى عليه أن يحلف
ما يعلم لهذا المدعى حقاً في الدعوى ، أو يقر بها ويسلمها .

وقال أبو الحواري : كذا قال نهران ، رحمهم الله .

وقيل في رجل ادعى على رجل حقاً ، كان لأبيه عليه . وزعم أنه أخبره ،
أو بلغه ، ولم تكن بينة . فكره المطلوب أن يحلف . وقال للطالب : احلف أنت
فإنه يحلف أن أباه أخبره ، أو بلغه .

فإن لم يرض المطلوب بذلك . قيل له : احلف أنت . فإن كره حبس حتى
يحلف أو يعطى .

فصل

ومن ادعى على آخر حقاً لا يعرفه ، أنه كم ، ولا يحده ، فأقر المدعى عليه
بدانق أو قيراط ، أن القول قوله في ذلك مع يمينه .

وإن لم يقر بشيء ، حكم عليه أن يقر بما شاء ، والقول قوله مع يمينه .

وإن امتنع من الإفراز وتصديق المدعى ، حبس حتى يقر بشيء ويحلف عليه ،
أو ينكر ويحلف على الإنكار .

وإن قال المدعى للحاكم : حلفه لى : أنه ما يعلم أن قبله لى أكثر من هذا
وكان المدعى عليه قد أقر بشيء قد استغله المدعى ، إن الحاكم لا يحلف الخصم على
ما طلب خصمه ، ولكن يحلفه على الوجه الذى يجوز عليه .

فإن كانت اليمين تجب بالتقطع ، حلفه له بالتقطع .

وإن كانت تجب بالعلم ، حلفه له بالعلم ، ولم يلتفت إلى ما يطلب المدعى ؛ لأن
الأيمن من حمل الحاكم ، لا من حمل المدعى .

وإن كانت المفاضة فى دابة أو سيف ، أو شيء قد غاب وتلف ، وأنكره
المدعى عليه ، ونزلا إلى اليمين . فمن محمد بن روح رحمه الله : أنه إن قوّم المدعى ذلك
الذى قد غاب ، كانت اليمين على ذلك . وأن قيمته كذا وكذا .

وإن لم يدع المدعى قيمة ، وادعى سيقاً بيمينه موصوفاً ، ولم يحد له قيمة ، كانت
اليمين على ذلك . فإن حلف المدعى عليه ، صرف حجة مطالبة المدعى .

وإن رد عليه اليمين إلى المدعى فى ذلك ، حلف المدعى على ذلك الشيء
بصفته . ثم كان بعد ذلك على المدعى عليه ، أن يحضر شيئاً من حبس ذلك . ثم
للمدعى عليه اليمين ، بأن ذلك حلف عليه أفضل من هذا ، أو يرد اليمين إلى المدعى
وإن شبه ذلك أفضل من هذا . ثم لا تزال الأيمان فيما بينهما على ما وصفنا ، حتى يتفقا .
وهكذا بن أبى الحوارى رحمه الله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع

في اليمين في الدعوى في الأخذ والدفع والتسليم

وقيل : من ادعى على آخر ، أنه أخذ له إبلاً . أو بعيراً ، أو غنماً أو عبداً ، أو أشباه ذلك ، أو نهب له منزله ، بعث معه الحاكم أحداً من ثقاته ، حتى يبحثوا عن ذلك . فإن وجدوا تهمة ، دفعوا ذلك إلى الولى ، وحكم فيه بما رأى .

وإن ادعى رجل على رجل ، أنه أخذ له قميصاً ، أو متاعاً ، فاليمين في ذلك : أنه ما قبله له حق من هذا القماش ، الذى يدعيه أنه أخذه له .

وإن ادعى رجل على رجل ، أنه سلم إليه شيئاً ، فأنكره من دعواه التسليم ، فإنه يخلف أنه ما سلم إليه كذا وكذا تسليماً ، يجب عليه له به حق في هذه الساعة .

وإن ادعى أن عليه له أو قبله له ، فقوله : إن عليه يجب به له عليه اليمين . وقوله : قبله له مختلف في اليمين فيه .

فصل

وإن قال رجل لرجل : إن فلاناً وضع عندي لك كذا وكذا ، وأمرنى بدفعه إليك . ثم لم يدفعه إليه فما كفه فيه ، إن الحاكم لا يجبره على دفع ذلك . ولكن يقول له : أن يدفعه إليه بأمره .

وقيل في رجل له مع رجل مائة درهم أمانة ، ويطلب رجلاً آخر بمائة درهم . فقال لما : إن على فلان مائتى درهم ، فادفعا إليه تلك الدراهم .

فقال الرجل الذى يطلبهما بالمائتين : لم يعطيانى شيئا . وقالاهما : بلى . قد دفعنا إليه كما أمرتنا .

فإن كان أشهدا عليه حين دفعا إليه المائتين ، برىء الآخر . وإن لم يشهدا على الدفع ، برىء المأموران ولم يبرأ الآخر ، إلا أن يكون الآخر أمرها أن يشهدا عليه بالقبض ، فلم يفعلا فهما خليقان أن لا يبرآ .

وقيل فى رجل دفعت إليه امرأة ذهباً أو فضة ، ليدفعه إلى صائغ ، يصوغه لها حلين : أو قالت : ادفعه إلى فلان الصائغ يصوغه ، وقبضه منها . ثم قال : قد دفعته إلى الصائغ الذى أمرته أن يدفعه إليه . ثم قال الرجل : إنه ذهب من الصائغ أو جرده ، أنه لم يدفع إليه شيئا . إنه لاضمان على الرجل . والقول قوله مع يمينه . لقد فعل كما أمرته ، وما خانها فيه ، لأنه أمين .

وإن دفعه إلى صائغ سوى من أمرته بدفعة إليه ضمنه .

وإن أمرته أن يدفعه إلى صائغ يصوغه ، فدفعه هو برأيه . وقال : إني قد دفعته إلى صائغ ، وأنكر الصائغ فalcول قوله ، ولا ضمان عليه . وعن أبي على رحمه الله ، فى رجل وصل إلى رجل فقال له : أرسلنى إليك فلان ، لتمطينى الدراهم التى عليك له ، فدفع إليه ألف درهم . وقال الذى له الحق : ما أرسلت هذا . وقال الرسول : قد أرسلنى . وقد ضاعت الدراهم من عندى ، إنه ليس عليه شيء ، وتلزمه اليمين : أنه ما أتلف دراهمه هذه ، وما خانها فيها هذا ، إذا صح أنه أرسله إليه بإقرار من المرسل ، أو بينة من الرسول أو المرسل إليه ، إذا أنكر المرسل الإرسال . والله أعلم .

وقال أبو سعيد رحمه الله : في رجل ادعى على رجل أنه قبضه غزلاً ، أو سلم إليه ، إنه لا يمين في هذا ، إذا أنكر المدعى عليه ، لأنه لا يمين في الأفعال ، إذا لم يثبت بالدعوى على المدعى عليه حق . فالتبض فعل ، والتسليم فعل ، والأخذ فعل .

وإن ادعى رجل على رجل : أنه أخذ له مائة درهم على رجل ما كان عنده ، فأنكر الآخر أنه قيل : إن هذا ليس فيه يمين ، حتى يبين معنى يثبت له به حق ؛ لأنه يمكن أن يكون أجره بتلك الدراهم التي أخذها .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا ادعى رجل على رجل : أنه أخذ له شيئاً ، أو عنده له شيء . فقال المدعى عليه : ليس قبلي له حق . وطلب أن يحلف كذلك . فإنه يحلف على ما يدعيه الخصم ، ولا يحلف ما قبله له حق ، وإلا فليقر بما يدعى عليه .

وقيل : اجتمع رجلان إلى أبي عبد الله فقال أحدهما : هذا وضع لي فلان عنده جراباً . قال : ما تقول ؟ قال : نعم . قال : ادفع لي هذا الجواب قال : إنما قال أسلمه إليه . فلم ير شيئاً ، وردّه إلى صاحب الجراب ، الذي أمر له الرجل والله أعلم .

وعن أبي سعيد رحمه الله : وعن رجل يدعى أن فلاناً دفع إلى فلان مالا ، فليدفعه إلى ذلك المدعى . وادعى أن ذلك الرجل وصى لفلان ، وأنه أوصى للمدعى بدراهم أو غيرها . قال : إذا ادعى أن قبل هذا له حقاً من قبل فلان يسلمه إليه

ليوصله إليه ، فعليه أن يحلف ما قبله لهذا حق مما يدعى عليه من قبل فلان . وهذا إذا كان الذى يدعى أنه دفع إليه حقاً من عقد رجل قد مات .
وإن كان يدعى عن رجل حى ، فليس على هذا المدعى عليه يمين ، ويرجع هو إلى من عليه حقه ، فيطالبه به .

ومن ادعى أنه قبض رجلاً غزلاً ، أو سلم إليه ، أنه لا يمين في هذا ، إذا أنكر المدعى عليه ، لأنه لا يمين في الأفعال ، إذا لم يثبت بالدعوى على المدعى عليه حق ؛ لأن القبض فعل والتسليم فعل ، والأخذ فعل .
وإن أمر رجل رجلاً ، يدفع بضاعة عنده إلى رجل ففعل كما أمره ، فأنكر الآخر أنه لم يدفع إليه شيئاً ، فاليمين في هذا : أن يحلف المأمور بالدفع ، لقد فعل كما أمره ، وما عنده ولا عليه له هذه البضاعة ، التى كانت عنده له . ولا حق من قبلها . فإن كان هذا المرفوع إليه له دين على صاحب البضاعة ، وأراد الوفاء بتلك البضاعة ، وطلب يمينه حلفه بالله : أن له عليه من الحق كذا وكذا ، وما استوفاه وصار إليه من قبل هذا السبب ، ولا غيره . ثم له حق يصح بشاهدى عدل أن الآخر دفع إليه .

وإن ادعى أنه سلم إليه عشرة دراهم ، وأنكر المدعى عليه ذلك ، وطلب المدعى ليمينه فإن الحاكم يسأل المدعى : كيف سلم إليه هذه العشرة على أى وجه ؟ فإذا اعترف أنه سلم إليه على سبيل الأمانة فإنه لا يحلفه لأنه يمكن أن يكون سلمها إليه وردها إليه ، إلا أن يدعى أنه سلمها إليه أمانة وهى له معه . فإنه يحلفه ما سلم إليه عشرة دراهم أمانة ، هى له عنده إلى هذا اليوم . والله أعلم به التوفيق .

القول العاشر

في الأيمان في التهم والأمر وما أشبه ذلك

ومن التهم أن يتهم الرجل بالأمر في قتل أو سرق ، أو حدث أو غير ذلك ، فإنما عليه يمين أنه ما أمر بذلك الذي فعله .

فإن حلف لم يعاقب . وإن أقر ولم يحلف يحبس .

فإن أقر أو صرح عليه يشاهد عدل أنه أمر ، عوقب ولا ضمان عليه ، إلا أن يكون للمأمور عبداً له أو صبيّاً فإنه يضمن .

وحفظ الواضح بن عقبة عن سلمان بن عثمان : إنما على التهم بالأمر اليمين .

وقيل : إن من اتهم رجلاً أنه أمر بضربه ، فعليه اليمين . ولا حبس عليه في ذلك . وإن لم يحلف حبس .

وقيل : لا يمين ولا حبس في ذلك .

وقيل : لا يمين في التهم ولا عليها . وإنما فيها الحبس بالتهم والأحكام في الدعاوى ، بثبوت البيّقات والأيمان ، وليس التهمة بدعوى .

وإذا ثبت معنى اليمين على التهم ، كان في الأمر معنى الاختلاف ؛ لأنه قيل : ليس كل أمر ضامن ، إلا أن يأمر عبداً ، أو صبيّاً ، أو من له عليه طاعة أو سلطان .

وإذا كان في موضع يلزمه الضمان ، بسبب يلزمه فيه معنى التهمة كان تهيمًا .

وأخبر أبو عبد الله رحمه الله ؛ أن هاشم بن الجلفدى كان مع الإمام غسان بعدما ، فأصابته رمية في رأسه فجرحته ، فاتهم هاشم الصقر بن محمد بن زائدة : أنه أمر من رماه . وكان الصقر يومئذ بسماثل . فأمر به الإمام غسان فحبس ، فانكر ذلك عليه سليمان بن عثمان وقال : ليس عليه حبس ؛ لأنه لم يتهمه أنه جرحه . وإنما اتهمه أنه أمر من جرحه ، وإنما عليه يمين . ولا حبس عليه . فلم يقل ذلك غسان ، حتى غضب سليمان وهجره .

ومن اتهم إنساناً أنه سرق له شيئاً ، إنه لا يمين له في التهمة . وإنما الأيمان في الدعاوى .

وقيل : يكون فيه اليمين على العلم . وقيل : يكون فيه اليمين على التهم . ولا يمين على التهم ، إن رد عليه التهم اليمين . إلا أن يرضى بيمينه أنه اتهمه .

وقال أبو الحواري رحمه الله : إن قال : إنه يتهم هذا ، ولا يقطع عليه قطعاً . فليس في التهم أيمان .

فإن كان هذا الرجل المتهم بالسرق مما يلزمه التهمة حبسه الحاكم وليس عليه يمين ولا غرم عليه إلا بالبينّة .

وقال في رجل اتّمن رجلاً في دابة له ، أو في مال ، فسرق . فرفع صاحب الدابة أو صاحب السرق إلى الحاكم . فقال : هذا أخذ دابتي ، أو قتلها ، أو سرق مالي . وقد أوقفت الناس على دابتي ، وهي مقبولة ، أو شيء هو مسروق ، أنه

إن كان صاحب البيت أو المال أو الدابة يقول : إن هذا الذى سرق دابته أو قتلها . فنزل المدعى عليه إلى الأيمان ، كانت الأيمان بينهما واليمين للمدعى عليه .

وإن قال صاحب الدابة أو المسروق : إنه يتهم هذا : أنه هو الذى اعتدى عليه فيما يدعى عليه . فليس في التهمة أيمان . وعليه الحبس إن كان ممن تلحقه التهمة . ولا غرم عليه إلا بالبينة واستقصى حبسه .

ومن اتهم رجلا عند الحاكم : أنه كسر له جداراً . فقال : لم أ كسر له جداراً إن في اليمين على التهمة اختلاقاً ، فقول : إنه لا يمين على المتهم ، قلت التهم أو كثرت .

وقول : إن على المتهم اليمين فيما اتهم به ، مما يلحق فيه التهم ، إذا بان أسباب التهم .

وقول : إنه لا يمين في التهم ، إلا في الأحداث العظام ، مثل سفك الدماء ، وقطع الطرق . إذا صح ذلك في القلوب لعظم الحدث . ولا يمين فيما دون هذا من التهم .

وإذا لم يظهر للتهمة سبب ، يستحق حكم الحبس بالتهمة : وإذا بان سبب يجب به الحبس بالتهمة ، وجبت فيه اليمين بالتهمة .

والأمين إذا اتهم بالخيانة في أمانته ، فعليه اليمين ، كان ثقة أو غير ثقة ، إلا أنا لا نحب أن يحلف الثقة بنير حكم . منا في ذلك ، إلا على سبيل الإجلال للثقة المسلم .

وفى كتاب الأشياخ : رجل اتهم رجلا أنه أخذ له شيئا ، فرفع عليه ، فأنزله .
الحاكم أن يحلف أو يسلم فقال : أنا أسلم ولا أحلف . وإنما أسلم ظالماً فلا أحب
للمتهم أخذ ذلك .

وللمتهم بكتان الصدقة فيه اختلاف : بعض أوجب عليه اليمين : أنه ما كنتم
حقاً ، يجب للمسلمين في ماله . وبعض لم يوجب ذلك . وقالوا : إن المسلمين إلى
أمانتهم في الصدقة .

وإن اتهمت امرأة رجلاً أنه سرقها وأنكرها ، فطلبت منه اليمين ، فلها عليه
ذلك . ويحلف ما قبله لهذه المرأة حق ، من قبل ما تدعى من هذا الشيء الذى تدعيه
إليه . وليس على المرأة يمين إذا كرهت ذلك .

وإذا قالت : إنها تهمه إلا أن يدعى عليه قطعاً ، فعليها اليمين إذا ردها عليها .
وإن نصب باليمين بالقطع ، يحلف هو ، وإلا حلفت هى كان لها ذلك ، كان
المدعى عليه متهماً ، أو غير متهم . واليمين على الثقة وغير الثقة .

ومن ادعى على آخر أنه أمر من يجد نخلته مضارراً له . وإن اتهمه ولم يدع
عليه قطعاً . فإنه يحلف أنه ما يعلم أنه أمر من يجد لفلان هذا حمل نخلته مضارراً له .
وإن رد المتهم اليمين إلى المتهم ، فلا تلزمه اليمين فى ذلك .

ومن جاء إلى حاكم ، وقال : إني سرق لى مالى ، وإني اتهم بهذا الرجل .
وطلب إلى الحاكم أن يحلفه له . فنحكم الحاكم له عليه باليمين . إنه كان بنفى له

أن لا يحكم عليه باليمين ، ولا يحبس ، حتى يأنى بيينة ، تشهد أنه سرق له شيئاً ، أو تبين له أثر من أثر نقب بيت ، أو قطع ثوب ، أو ذبح دابة ، أو جداد نخلة ، أو نحو هذا . فإذا صح معه ذلك ، وكانت التهمة على من تلحقه التهمة ، حبسه الحاكم على ما يرى من حبسه .

وإن طلب يمينه فقد أخبر محمد بن خالد عن أبي الحواري : أن للحاكم أن يحلفه على هذه الصفة .

ومن سرق له شيء ، وأخبره من لا يثق به : أن فلاناً سرقه ، وأنكر ذلك فلان ، وطلب إلى الحاكم أن يحلفه . فقد مضى الجواب في ذلك ، ولا نصب في أيمان التهم ، لأن النصب لا يكون إلا بين الخصمين ، إلا أن يحلفا به جميعاً ، والتهم لا تجوز لمن له التهمة أن يحلف ، ولا نصب فيها .

ومن ادعى على غيره ، بما يجب عليه به الحدود ، وعدم البينة على دعواه ، لم يلزم المدعى عليه له يمين . وليس في القذف يمين . ولا بما فيه حق لله جل ذكره ، وأوجبوا اليمين في ادعاء السرقة ؛ لأن بالنسكول يجب المال .

ومن اتهم بسرقة حلف يميناً بالله : ما يعلم أن عليه حقاً ، من قبل ما يدعى أنه سرق له دراهم ، ولا حقاً من قبل هذه الدعوى التي يدعيها إليه . ولا يمين لصاحب الدرام ؛ لأنه لا يجوز له أن يحلف على الغيب .

— ٢٥٣ —

ومن ادعى على رجل أنه اقط له دراهم ، فأخفها ولم يعطه إياها . فأنكر
ونزل إلى يمينه . فإنه يحلف ما لقط دراهم ، يعلم لهذا فيها حقاً إلى هذه الساعة .
والله أعلم وبه التوفيق .

القول الحادى عشر

فى الأيمان فى الإقرار

قال أبو سعيد رحمه الله ، فى رجل حضره الموت ، فأشهد لرجل بقطعة من ماله بحق له . فإن عليه اليمين للورثة إن أرادوا يمينه . ويحلف يميناً بالله : ما يعلم أنه أقر له بهذه القطعة بباطل .

وإن شهد له بذلك شهود ، بأنه أشهد له بهذه القطعة بحق له . فإن عليه اليمين ، ويحلف أنه ما يعلم أن شهوده شهدوا له بباطل .

ومن لزمته اليمين فى شىء فامتنع أن يحلف ، لم يحكم له بشىء . وليس له حجة إلا باليمين ، إذا كان فى الأصل ليس له حجة إلا باليمين ، لأنه لم يكلف من اليمين ما لا يسعه .

وإذا لم يكن له ذلك إلا باليمين ، لم يكن له أخذ شىء من ذلك .

وإن كان أخذ شيئاً من ذلك ، فهو موقوف إلى أن يحلف .

فإن لم يحلف حتى حضره الموت ، وأوصى بالصفة ، فهو أحوط .

وإذا كان الإقرار قد صح بالبيئة العادلة ، التى تقوم بها الحجة ، لم يكن عليه الوصية بذلك . وإذا صحت البيئة ، ولم يكن له فى المال حجة إلا باليمين . فإن قطع الحاكم حجته عنهم ، برئوا من الحجة . وما لم تقطع حجته من ذلك ، فهو متعلق عليه ، إلى أن يحلف أو تقطع حجته فى حكم الحق .

وعن رجل يطلب من رجل شيئاً ويقول : إنه أقر له به ، فلما طلبه إليه قال : السلطان قهرني حتى قبلت له بالدرهم ، وأقررت له بها .

فإذا أقر أنه ضمن له أو أقر له ، وادعى أن السلطان جبره على ذلك موصولاً بكلامه ، فله حجته في ذلك ، حتى يصح أنه ضمن له ، أو أقر له ، وادعى أن السلطان جبره على ذلك موصولاً بكلامه ، فله حجته في ذلك ، حتى يصح أنه ضمن ، أو أقر على غير جبر .

وقول : إنه ثبت عليه الإقرار ويكون مدعياً للجبر .

وأما إذا أقر وقطع الإقرار بسكوت ، أو بكلام غيره . ثم قال : إن ذلك كان إذ جبره السلطان عليه ، ثبت عليه إقراره ، وكان مدعياً للجبر . ولا علم في مثل هذا اختلافاً .

ومن ادعى على امرأة أنها أقرت له بهذه الأرض ، وأنكرت هي ذلك حلفت يميناً بالله : ما تعلم له حقاً في هذه الأرض ، من قبل ما يدعى عليها من إقرارها له بذلك .

فإن ردت هي إليه اليمين ، حلف أن هذه الأرض له بإقرار هذه المرأة له بها . وما يعلم أن لها فيها حقاً ، من بعد إقرارها له بهذه الأرض إلى هذا اليوم .

وإن ادعى رجل على رجل : أنه أقر له بشيء قد ادعاه عليه ، فأنكر ذلك المدعى عليه ، فطلب يمينه . فرفع أبو سعيد عن أبي الحسن رحمهما الله ،

أنه قال : يحلف بالله ما قبله له حق ، من قبل ما يدعى إليه ، من هذا الشيء ،
الذى يقول : إنه أقر له به .

ومن جواب أبى الحسن رحمه الله ، فى رجل أقر لرجل بمال ادعاه عليه مع
الحاكم ، ثم أنكر ذلك ، وطلب يمين المدعى بعد إقراره له بالمال ، أو بشئ منه .
قال : إذا أقر بذلك بين يدى الحاكم ، أخذ الحاكم بإقراره ، وحكم عليه بذلك
لمن أقر له به ، وليس له عليه يمين ، إذا أقر له بما كان يدعيه إليه ، وصدقه على
دعواه

وأما إذا أقر له مع يمين عادلة ، وشهدت البينة العادلة بذلك ، ثبت الحكم
عليه بالمال . فإنه يطلب يمين من شهدت له البينة بالمال بعد الشهادة . وكان ذلك
عليه .

وإن أقر بما شهدت عليه به البينة ، ثم طلب اليمين ، فليس له يمين بعد تصديقه
البينة ، وبعد إقراره بالمال لخصمه ، وتصديقه إياه على دعواه .

وإن ادعى المقر أنه أخطأ فى إقراره لمن أقر له ، وأنه ألجأه إليه لإجاء بغير
حق ، ولم تصح للمقر بينة على ادعائه الخطأ ، أو لإجاء . وطلب يمين المقر له ، فعليه
له اليمين بالله : أنه ما يعلم أن هذا المقر أخطأ فى إقراره له ، وما يعلم أنه ألجأه إليه
لإجاء .

فصل

ومن غصب لرجل شيئاً ، وأقر له به . فقال المنصوب منه : إن شيئه أكثر مما أقر به الغاصب ، فاليمن تكون على ما أقر به الغاصب ، وما قبله له حق ، مما يدعى عليه أكثر مما أقر له به .

وإن ادعى رجل على رجل أنه جاء مقدماً بالجد إلى بيته ، قهبره وأنكر المدعى عليه ، وطلب المدعى عليه ، وطلب المدعى يمينه أنه لا يبين لى في هذا ثبوت يمين .

وإن ادعى أنه دل السلطان على ماله لينهبوه ، قهبره بدلالة ، فإنه يحلف أنه ما قبله له حق ، من قبل ما يدعى عليه ، على ما يبين من الدلالة والفعل . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى عشر

فى الأيمان فى الدماء والضرب والقسمه

عن أبى سعيد رحمه الله ، فى رجل ادعى على رجل أنه ضربه ضرباً غير محدود ، ولم تكن عند المدعى بيعة ، وطلب يمين خصمه ، فله اليمين على ما يصف الطالب من الصفة . ولو حلفه ما قبله حق ، من قبل هذا الضرب الذى يدعيه كان ذلك وجهاً .

وإن ادعى عليه سرقة ، أو هدماً ، أو قطع شجر ، ونحو هذا . فإن اليمين فى هذا ما قبله له حق ، من قبل ما يدعى عليه .

واختلف فى اليمين على الدماء . فقال قوم : خسون يميناً . وقال قوم : يمين واحدة .

وقيل فى رجلين شجرا رجلا شجتين ، إحداهما موضحة ، والأخرى دامية . وقامت عليهما البيعة ، وأراد الرجل أن يقتص ، ولم يعلم أيهما صاحب الموضحة . حتى تصيرا هواء فى القياس . ثم على كل واحد منهما بقدر ما يبين الجرحين .

وقال أبو المؤثر : لا أبصر عدل هذا ، ولكن أستحلف كل واحد منهما ماجرحه موضحة . ثم أرفع القصاص وتحسب دية الموضحة ، ودية الدامية . ثم يحمل ويعرف ما بلغ الجرحان ، ثم يقيم بينهما الأرش نصفين ، يؤدى كل واحد منهما نصف الأرش . ولا قصاص بينهما . وإن امتنعا أن يحلفا لم يبرحا السجن حتى يحلفا أو يقرأ .

والأيمان في الأحداث والجراحات ، يحلف المطلوب : ما عليك له هذا الجرح أو هذه اللعامة .

وقول : يحلف ما جرحه ولا لطمه . والقول الأول أصح .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إذا حضر إلى الحاكم خصمان ، يدعى أحدهما على الآخر أنه لطمه وأعجز البينة ، فإن الحاكم يفحص المدعى عن صفة هذا اللطم ، أنه مؤثر أو غير مؤثر ، وأنه لطمه في أى موضع من الجسد . ولا يحلف له خصمه إلا بعد أن يقرر دعواه : أنه لطمه في أى موضع .

وحد الوجه : إذا رفع حاجبه إلى حيث انتهى ، فقلص وجهه من جبينه ، فهو من الوجه ، واليمين يكون على صفة ما ادعى من اللطم والجروح .

وقول : يجوز للحاكم أن يحلفه ما قبله له حق بما يدعى عليه ، من هذه الدعوى وإن حلف أنه ما لطمه وما قبله له حق ، من قبل ما يدعى عليه أنه لطمه ، فهو حسن إن شاء الله .

وإن ادعى عليه أنه ضربه حتى أهدأ أو مات ليلة ويوماً ، فإنه يفحص حتى يبين شيئاً يحلف عليه المطلوب .

وإن لم يبين شيئاً حلفه له على ما يدعى من لفظه ، إن كان مما يجب به حق وإن كان لا يجب به حق ، لم يحلفه على غير معنى ، لم يجب له به حق .

وإن ادعى أنه ضربه ضرباً مؤثراً ، فإنه يحلف على الفعل أنه ما ضربه هذا الضرب ولا يحد القيمة في هذا ، لأنه يماين ويبصر .

وقول: يحلفه ماقبله له حق، من قبل هذه الدعوى التي يدعيها من هذا الضرب.

وقال أبو سعيد رحمه الله: إذا ادعى رجل على آخر ضرباً حسده، ووصفه كانت اليمين فيه، أنه ما ضرب به هذا الضرب الموصوف.

وقول: يجزى الحاكم أن يحلفه أن ماقبله له حق، مما يدعيه من هذا الضرب الذي ادعاه.

وإن ادعى على رجل أنه ضربه في يده ورأسه بالسيف جرحين دامين إن في ذلك اليمين على المدعى عليه.

وإن رد اليمين على المدعى، فإنها لا تكون إلا على محدود من الجرح. ويحلف يميناً بالله: لقد ضربه في يده ورأسه جرحين دامين، كل واحد منهما كذا وكذا، في طول كذا وكذا. فحينئذ يحكم له بالأرش؛ لأنه لا يحلف إلا بصفة تدرك بها صفة الجرح الذي يحلف عليه في حكم المسلمين.

وقيل في صبي جرح صبيماً، فلما بلغنا طلب المجروح إلى الجارح حقه ممن جرحه فقال: ليس لك على حق، وإني حقتك على عاقلتي؛ لأنني جرحتك وأنا صبي. فقال: فقيل: إنه إذا أقر بعد بلوغه، أنه جرحه في صباه، حكم له عليه، إلا أن يقر المجروح: أن الجارح جرحه وهو صبي، فلا يلزم الصبي شيء في ماله، إلا أن يصح ذلك بشاهدي عدل، فليلزم عاقلة الصبي أرش جرحه، ولا يحكم للجارح على عاقلته، إلا بشاهدي عدل أنه جرحه وهو صبي.

وإن كان الجارح من أهل الولاية والدين والردع، فلا عليه فيما بينه وبين

— ٢٦١ —

الله ، أن يؤدي أورش ذلك . وإن أنكر وحلف أنه ما عليه له حق يريد بذلك ،
لأنه كان منه ذلك في الصبا ، وهو يعرف ذلك ويعقله ، فلا بأس عليه .

وإن ادعى إليه جرحه . فقال المدعى عليه : جرحتك وأنا صبي . وقال الجروح :
جرحتك وأنت رجل ، فالبيضة على الجراح : أنه جرحه وهو صبي .

وإن ادعى رجل على رجل : أنه أخذ بحلقه وخنقه ، وليس يرى في حلقه أثر ،
أو فيه أثر . وأنكر ذلك المدعى عليه ، ولم تكن له بيضة فإنه يحلف له ما أخذ
بحلقه .

وقول : للحاكم الخيار إن شاء حلفه على ذلك ، وإن شاء حلفه ما قبله له حق
مما يدعى إليه ، من أخذه بحلقه . وهذا معنا أصح .

فصل

عن أبي عبد الله رحمه الله ، في الذي يؤخذ قتيلا في دار قوم : إن الدية على
جميع ساكني الدار من الرجال والنساء .

ومن سكن بأجر ، أو بنير أجر . ويحلفون جميعا ، كل واحد يمينًا بالله :
ما قتلوه ، ولا أمروا بقتله .

وقد قيل في يمين القسامة : يحلف أهل القرية ما كانوا . فإن نقصوا عن خمسين
يمينًا ، اختاروا منهم من بقي وحلفهم .

وإن كانت قرية فيها ثلاثون رجلا ، حلفهم ثلاثين يمينًا ، واختاروا منهم

عشرين رجلا وأكلوا بهم خمسين يمينا . وليس لهم أن يختاروا من أهل القرية من شاموا ، ويكرروا عليهم الأيمان ، إلا أن يكون في القرية أكثر من خمسين رجلا فلا أولياء المقتول أن يختاروا منهم خمسين رجلا .

وإن كان في القرية عشرون ، فإنهم يحلفونهم مرتين ، ثم يختارون منهم عشرة ، فيحلفونهم عشرة أيمان ، فيكمل خمسون يمينا .
ومن نكل عن اليمين أدى الدية وحده .

وإن كان في البلد رجل واحد ، حلف خمسين يمينا .
وقال أبو معاوية ، رحمه الله : إن القسامة إذا ألزمت قوما . فإن لأولياء المقتول أن يختاروا منهم خمسين رجلا ، فيقسمون بالله : ما قتلنا ، ولا علمنا له قاتلا . ثم يفرمون الدية .

فإن لم يكن العدد خمسين رجلا ، كررت عليهم الأيمان ، حتى تكمل خمسين يمينا .

فإن كانوا أقل ، اختاروا منهم ما يكمل بهم خمسون يمينا . ثم تكون الدية على أهل القرية . كل رجل منهم أربعة دراهم .

فإن نقصوا عن إتمام الدية ، اتبع كل قوم عواقلهم ، على كل رجل منهم أربعة دراهم .

ومن نكل عن اليمين غرم الدية وحده من ماله . والله أعلم .

فصل

ومن حلف لخصمه : أنه لطمه أكثر من عشر لطمات مؤثرات . فأقل ما يجب عليه ، إذا ثبت له أكثر من عشرة . فأقل ذلك إحدى عشرة لكمة مؤثرة ، وما كان أكثر من ذلك ، فلا يصح إلا بإقرار أو بينة ؛ لأنه أكثر من عشر لطمات ، أقل ما يكون إحدى عشرة .

ومن أقر على نفسه بجرح لآخر ، ولا مال للجراح ، فلا يلزمه كفيل بالأرض . وإنما عليه أن يأتي بمن يكفل بنفسه ، إذا لم يكن له مال .

ورأى الإمام المهدي بن جعفر : أن ليس على المتجر بالجراحة دفعان . ورأى أن يأخذ الوالي عليه كفيلًا بالحق .

ومن ادعى على رجل أنه جرحه ، وأنكر الجرح ، فطلب المدعى يمينه ، فرد المدعى عليه اليمين على المدعى . فإنه يحلف يمينًا بالله : لقد ضربته في موضع كذا ، وهو دام ، أو غير دام . وعرضه كذا وكذا ، وطوله كذا وكذا . ثم يحكم له بالأرض .

ومن ادعى على آخر أنه لطمه ، وأقر المدعى عليه بذلك . فإنه يلزمه لطمه في الوجه ، حتى يصح أنه في غير الوجه . وتكون لكمة غير مؤثرة .

وقوله : له نصف أرض غير مؤثرة ونصف أرض مؤثرة بإقراره .

وأما إن شهدت عليه البيعة بلطمه ، فلا يحكم بشهادتهم ، حتى يحدوا موضع اللكمة . وما هي مؤثرة أو غير مؤثرة .

وإن ادعى رجل على رجل ، أنه ضربه ، حتى أغشى عليه ، ولم يقر المدعى عليه ، ولم تكن بينة ، ففي ذلك بينهما الأيمان بالعلم : يحلف الجاني ما يعلم أنه أغماه بجنايته هذه ، ولا ذهب عقله من جنائته هذه . أو يرد اليمين إلى المجنى عليه ، فيحلف لقد غاب عقله من هذه الجناية . وعلى النعمى عليه اليمين : أنه ما نغاشى عمداً بل إغشاء عفاه .

وإن ادعى رجل على رجل : أنه دفره . فبعض يقيم الدفر مقام الضرب . وبعض يقف عنه . فالذى يقيمه مقام الضرب ، يرى فيه اليمين .

وقال أبو سعيد رحمه الله : من ادعى على رجل أنه ضربه ، فأقر المدعى عليه : أنه لطمه ، ولم تكن بينة ، فإنه يلزم المقر باللطمه أرش لطمه واحدة في الوجه ، حتى يصح أنها في غير الوجه ، وتكون لطمه غير مؤثرة ، حتى تصح أنها مؤثرة . وقول : له نصف أرش لطمه مؤثرة ، ونصف أرش لطمه غير مؤثرة بإقراره . وفي جواب أبي سعيد رحمه الله ، إلى أحمد بن الفضل : وأما ما ذكرت من أمر القياس للجروح . فإذا لم نحسن القياس ، ولا كان معك ممن تنق به يحسن القياس ، فلا عليك في ذلك ، إن شاء الله .

وإن دخل أهل البلد في ذلك بصلح ، واصطلحوا على ذلك ، فذلك لإيهم ، وإلا فالذى عليه الحق في الحبس إلى أن يبين الوجه في ذلك من العلماء .

وإنما الصلح بين البالغين الأحرار ، ولا يقيس الجروح إلا من أبصر عدل ذلك من الثقات . والله أعلم وبه التوفيق .

القول الثالث عشر

في الأيمان في البيوع

سئل أبو عبد الله رحمه الله ، عن رجل ادعى رجل أنه باع له نخلة بخمسين درهما . وقال المشتري : اشتريتها بعشرة دراهم فقال : إن كانت النخلة في يد المشتري . فالقول قوله في الثمن مع يمينه ، وتثبت له النخلة .

وإن كانت في يد البائع ، فالقول قوله في الثمن مع يمينه ، وينتقض البيع ، إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ بما قال البائع ، فذلك إليه .

وإن تدارا على المبيعة ، واختلفا في الثمن ، ولم يكن معهما بينة ، فالقول فيه على ما ذكرنا .

وإن لم يقدرا على البيع ، وقامت عليهما البينة بالمبيعة على ثمن ، ولم يجدوا الثمن ، فالبيع ثابت بشهادة البينة . والقول في الثمن قول من المبيع في يده .

فإن كان في يد البائع . فإن شاء أخذ المشتري بما قال البائع . وإن شاء ترك المبيع .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : إذا اختلف البائعان فالقول قول البائع أو يتراددان .

وقال غيره : وإن اختلفا في البيع . فقال البائع : لم أملك . وقال المشتري : اشتريته . فالقول قول البائع .

وإن ادعى البائع البيع ، وأنكر المشتري . فالتول قول المشتري .

وإن تقاررا بالبيع ، واختلفا في القيمة . فالتول قول من في يده المبيع مع يمينه .

وقول : يدعى كل واحد منهما بالبينة على دعواه . فإن نكنا لهما بينات توافدا البيع .

وفي جواب أبي محمد رحمه الله : وفي رجل ادعى على رجل أنه باع له يميناً بمائة درهم . وقال المشتري : اشتريته منك بخمسين درهماً ، دعى كل واحد منهما بالبينة على ما يدعى .

فإن عجزا عن البينة . فإن حلف أحدهما ونكل الآخر ، أخذ الذي نكل للذي حلف بما حلفه عليه .

وقول : إن الذي في يده السلعة ، التول قوله مع يمينه ، إلا أن تصح للآخر بينة على دعواه .

فإن كانت السلعة في يد المشتري ، وحلف على ما قال من الثمن الذي يتر به ، حكم له بالسلعة .

وإن كانت السلعة في يد البائع . فالتول قوله مع يمينه ، وينتقض البيع ، إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ بالثمن ، أو تصح بينة على ما يدعى .

وإن كانت السلعة في يد غيرها ، فاليد لمن أقر له الذي هو في يده السلعة منهما .

وإن كانت ليس في يد أحد ، وأقر المشتري أنه اشتراها من البائع ، فقد أقر له باليد إن تداعيا في اليد ، والبائع ذو يد ، حتى تصح أنها صارت إلى المشتري ؛ لأنه لم يقبضها حتى يصح قبضها من البائع للمشتري . وهذا في المروض والحيوان والأمتعة .

وأما الأصول ، فإذا صح البيع بإقرار البائع ، أو بالبيعة مع نسيان الثمن ، فهي للمشتري . والقول قوله مع يمينه .

وقيل في رجل ، اشترى من آخر وصيفا بثلاثمائة درهم ، والبائع يقول : اشتريته مني بمئتمائة درهم ؛ إنه إن لم يميء كل واحد منهما بيينة ، أو أحدهما ، ولم يكن المشتري قبض الغلام رد الغلام إلى صاحبه . وإن كان قد قبضه فله الغلام بثلاثمائة درهم .

وإن قال : أخذته بشرين أو بدرهم ، فهو له ؛ لأنه قد قبضه وعليه اليمين .

وإن جاء الرجلان يختصمان ، وكل واحد منهما متعلق بالغلام ، فليس ذلك بشيء .

ولو جاء المشتري بشهود أنه اشتراه بثلاثمائة درهم ، وهما متعلقان به . وقال البائع : نسيت ولم أحفظ أن غلامه له ، وهو المشتري .

ومن اشترى جارية فقبضها ، فالتول قوله فيها . وإن كانت ليست في يد أحدهما ، فالتول قول المشتري ؛ لأن البائع هو المدعى .

وإن أقام المشتري البيعة : أنه اشترى هذه الجارية بألف درهم ، وأقام
البائع البيعة : أنه باعه إياها بألفي درهم ، فبيعة البائع أولى .

وإن قال البائع : خذوه لي بثلاثة آلاف ؛ لأن البيعة شهدت لي بألفين والأخرى
شهدت لي بألف ، إنه ليس له إلا الألفان ؛ لأن الألف داخل في الألفين .

وروى أن رسول الله ﷺ ، اختصم إليه رجلان في بيع سيف . فقال
أحدهما : أخذته بكذا وكذا . وقال البائع : بعته بكذا وكذا . فأمر بتحليف
البائع ثم يخير المبتاع ، إن شاء أخذ ، وإن شاء ترك .

وقال الربيع رحمه الله : إن كان رسول الله ﷺ قد قال ذلك ، فقلوه
الحق .

وأما الفقهاء فقد مضوا على أن القول قول من كانت السلعة في يده من
المقايين ، إلا أن يجيء هذا ببينة غير ذلك .

وقول : إن كانت السلعة في يد البائع ، لم يقبضها المشتري فالقول قول البائع
مع يمينه ، إلا أن يجيء المشتري ببينة على ما يدعى .

فإذا حلف على ذلك البائع ، يخير المشتري ، إن شاء أخذ ، وإن شاء ترك .
وإن كانت السلعة في يد المشتري ، فالقول قوله مع يمينه فيما يدعى . فإذا حلف
قيل للبائع : إن كانت لك بيعة على ما تدعى . وإلا ثبت البيع للمشتري . ولك
الخيار بين أخذ الثمن وتركه .

وقول : يدعيان جميعاً بالبينة على ما يدعيان .

وإن جاء أحدهما ببينة فهو أولى ، والقول قوله مع يمينه على ما يدعى .
 وإن أتى كل واحد منهما ببينة ، فالبينة بينة المدعى وهو البائع .
 وإن لم يأت أحدهما ببينة ، تحالفا على ذلك وانتقض البيع ؛ لأن المشتري مدع
 على البائع ، والبائع مدع على المشتري . وكلاهما مدعيان .
 وكذلك إذا ادعى أحدهما أن ثمن السلعة كان دنانير ، والآخر يدعى أنها
 دراهم ، أو ادعى أحدهما أنه عروض ، أو حب . فالاختلاف واحد .
 وكذلك إذا ادعى أحدهما من نوع من الدراهم . وقال الآخر من نوع آخر .
 وكل واحد منهما يدعى بالبينة على ما يدعى . فإن صح لها بينة ، أو أحدهما . وإلا
 تحالفا في هذا خاصة . وانتقض البيع .

وعن أبي الحواري رحمه الله ، في رجل ادعى على رجل أنه تسلف عليه ، فأنكره
 أنه ما أمره أن يتسلف عليه . قال : إذا لم تكن مع المدعى بينة ، كانت اليمين على
 المدعى عليه . يحلف أنه ما أمره أن يتسلف عليه ، ولا قبله له حق من هذا السلف
 الذي يدعيه إليه ، أو ما أمره أن يتسلف عليه سلفاً هو ثابت عليه إلى هذه
 الساعة .

ومن أراد أن يشتري شيئاً ، فأخبره ثقة ، أن ذلك الشيء لغير البائع ، وأنه
 لفلان فاشتراه المشتري بعد إخبار الثقة . ثم إن فلاناً الذي ذكره الثقة ، طلب
 في ذلك الشيء ، وادعاه لنفسه ، وطلب يمين المشتري ، فعلى المشتري أن يحلف :
 لقد اشتري هذا الشيء من فلان ، ولا يعلم لهذا فيه حقاً ، بوجه من الوجوه ، ويسع
 المشتري أن يحلف على ذلك ، حتى يشهد مع الذي أخبره شاهد آخر عدل مثله .
 وكذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله .

ومن اشترى من رجل معاكاً ، وأعطاه الثمن ، ثم رد البائع شيئاً ردياً من الثمن . وزعم أنه بما أعطاه المشتري من الثمن . فقال المشتري : لا أعرف هذا . فإن على البائع البيعة أن هذا من الثمن الذى دفعه إليه المشتري .

وإن لم يكن معه بيعة حلف المشتري : أنه ما يعلم أن هذا من الثمن الذى أتقبله إياه . والبائع سلعة غيره القول قوله فيها ، إذا لم يحمله حذراً ، وأمره أن يبيع به .

وإن اتهمه صاحب السلعة ، فعلى البائع لصاحبها يمين بالله : أنه ما باع سلعته بأكثر مما قال . ولا أخرجت من الثمن إلا هذا ، وأنه قد اجتهد فى بيعها كما أمره .

وإذا صح البيع وصحت الشفعة ، فاليمين للشفعة لقد طلب شفעתه ، من حين ما علم بالبيع ؛ لأن اليمين هاهنا للشفيع . فإن شاء فليحلف ، وإن شاء فليحلف المشتري ، أو يرد اليمين إليه ، فيحلف المشتري : لقد علم بهذا البيع . وما طلب شفעתه من حين ما علم بالبيع ؛ لأن اليمين هاهنا للشفيع . وإن شاء فليحلف . وإن شاء فليحلف المشتري ، أو يرد اليمين إليه ، فيحلفه المشتري على ما يريد ويراه له . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع عشر

في اليمين بين العامل ورب المال

وفي الحاكم إذا أمر من يحلف المخلص

وعن أبي المؤثر رحمه الله في رجل أقر مع الحاكم أنه يعمل لرجل أرضاً ، وأن الزراعة كانت في يده ، وكان للعامل على الممول له حق ، فأقر له بحقه ، وأقر الآخر على هذه الصفة . ثم قال الذي عليه الحق : إن شئت فسلم إلى ما أتلفت من مالى ، وأسلم إليك ماعلى لك . فقال العامل بعد ما أقر : احلف أن على هذا الحق . وإلا حلفت ما قبلى لك حق ، ما تدعى على . فقال المطلوب إليه : أنت قد أقرت مع الحاكم ، فليس على يمين . وقال : إذا طلب المطلوب يمين الطالب ، فله اليمين ، أقر به ، أو لم يقر .

وقول : إنه لا يمين هاهنا على الطالب ، إذا أقر بالحق مع الحاكم .

وقول : يحلف الطالب يميناً بالله : لقد أقر له بهذا الحق . وما يعلم أنه أقر له به غلطاً ولا إجماء . وذلك إذا لم يدع الحق قطعاً وإن ادعى إقراره له به .

وإن ادعى اليمين قطعاً ، كانت له اليمين عليه على القطع .

وقيل : من كان يعمل لرجل زراعة بسهم منها ، فاستخانه فيها فإذا لم يدع شيئاً معروفاً . فإنه يحلف له ما معه له ، ولا عليه له شيء ، ولا أتلف له شيئاً يعلم له فيه حقاً ، من قبل ما يدعى عليه ، من هذا الذى يصف كما تقع الدعوى .

وقيل : اجتمع رجلان إلى أبي عبد الله رحمه الله . فقال أحدهما : أعطيت هذا أرضاً لي يزرعها ، ولى منها السدس . فغاب عنها وتركها في يد ولده ، فحصد ولده الزرع وداسه ، وأعطاني اثني عشر مكوكة . وقال الزارع : صدق قد سلم إليهم ولدى ما جاءه من هذه الزراعة ، وولدى معي ثقة ، إلا أنه يقول : بقي له أكثر مما أعطيت . فقال صاحب الأرض : لا أعرف كم بقي لي . فاستحلفه أبو عبد الله : إن ابنك قال : إنه أوصل هذا الرجل حصته من هذه الأرض . وإن ابنك ثقة معك فخذها هكذا .

وإن ادعى رجل على رجل أنه فسل له أرضاً بالنصف ، على سبيل المشاركة . ثم أخرجه من ذلك ، فاليمين تجري في هذا ومثله ، على قصة البقعة من الأرض التي يدعى أنه استعمله فيها ، ويصفها بالحدود التي تشتمل عليها ، إذا كان يدعى شيئاً قائماً موجوداً ، أو بالوقوف عليها .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في الذي قال : إنه أخذه رجل ، يملك عنده زراعة بالسدس . وقال الآخر بأقل . فالقول قول رب المال مع يمينه ، ويكون على اللفظ في الدعاوى .

وقيل في رجل ، في يده ثمرة لرجل أو غلة من الغلات ، وهو عامل له ، فيصل إليه جماعة . فيقولون : إن صاحب الغلة أرسلهم في قبض غلته . وقد علم أن الرجل أرسلهم ، أو لم يعلم . فقبضوا ذلك كله ، ولم يدفعوا للعامل عمله . فإن العامل يطلب عمله من قبضه منه ، حتى تصح على المرسل حجة ، تثبت عليه الضمان دون المرسلين .

ومن حمل مع رجل في طوى بربع الزرع ثم أنكره . فقال العامل لصاحب الطوى : احلف أنه مالى ربمها ، فإنه يحلف بالله : ما عليه له حق ، من قبل هذا الذى يدعيه ، ولا هذا الربع الذى يدعيه هو له .

فصل

ومن ادعى على رجل أنه أمره أن يستأجر له ثوراً يهيس له أرضاً ، فاستأجر له ثوراً ، وهاس له أرضه . وسمى الأجرة ، ونزلاً إلى اليمين . فإنه يحلف فى مثل هذا : ما قبله له كذا وكذا ، مما يدعى عليه من الأجرة ، التى قد سماها من قبل ما يدعى عليه ، أنه أمره أن يستأجر له ثوراً يهيس له أرضه .

وقيل فى رجل ، دفع إلى رجل ورق عظم ، يعمل له نيلاً بالربع أو الثلث . فلما عمله قال العامل : إنه سرق ولم يصح ذلك ، إنه يلزم النرم فى الحكم .

وقول : إنه شريك فى المال ؛ لأنه ليس له أجرة معروفة . والشريك أمين ، والأمين لا غرم عليه ؛ لأنه لو تلف مالهما جميعاً ، لم تبق له أجرة على الممول له .

وقول : إن اتهمه شريكه ، حلف يميناً بالله : ما خانته ، ولا أتلف شيئاً له فيه حق ، أو على ما يجرى من اليمين ، على ما يرى الحاكم من دعاويهما فى ذلك . وكل أمين اتهم ، فعليه اليمين . هكذا يوجد فى الأثر . والله أعلم . وبه التوفيق .

فصل

وقيل : إذا أمر الحاكم رجلاً بحلف له أحداً من الخصوم . فإذا كان المأمور ثقة عدلاً ، يبصر عدل ما أمره به ، فلا يلزم الحاكم أن يحمله ذلك .

وإن لم يكن من أهل البصر في ذلك . وكان ثقة عرفه ، ووصف له ما يعمل به . فإذا جاء وقال : إنه حلف هذا الخصم بيمين المسلمين . فإن له أن يصدق المأمور ، ويخبر ما نقل إليه . وإن رجع المدعى يدعى على خصمه تلك الدعوى التي حلفه المأمور عليها فجاز للحاكم صرف المدعى عن الحالف في تلك الدعوى ؛ لأن حكم أمينه حكمه ، والمأمور إذا لم يسأله الحاكم عن صفة ما أمراه من أمره ، فليس عليه أن يخبره بذلك ، وإذا لم يكن المأمور يضبط حكم اليمين ، فوصف له الحاكم كيف يحلف الخصم ، وكيف وقع اليمين ، وكيف لفظه .

فإذا كان المأمور ممن يؤمن على حكم ذلك . وقال : إنه أنفذه ، أو أنه حكم به . فإن استفهمه عن ذلك ، فلا بأس .

وإن لم يستفهمه ، وأتى بصفة يدخل فيها ثبوت الحكم . فأرجو أنه يسمع ذلك .

وإن أراد أن يثبت ذلك في دفتر حكمة ، ودفع إليه المأمور ذلك على معنى يثبت رفعه في ذلك في الجملة . وكان مأموناً على ذلك في معاني الحكم ، جاز له أن يكتب ما وجدته مكتوباً بأمره ، من غير أن يمليه عليه المأمور ، إذا أخبره أن هذا الذي كتبه ما جرى بين فلان وخصمه . وإن لم يكن كذلك فلا يكتبه ، إلا حتى يمليه عليه ، أو يقول له به مفسراً . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس عشر

في الوكالة وألفاظها

ومن يجوز أن يكون وكيلًا وفيما يجوز أن تكون فيه الوكالة

والوكالة بفتح الواو وكسرهما، وهي جائزة من كل بالغ صحيح العقل والبدن، في مثل البيوع والشراء والديون وقبضها . وفي تزويج النساء ، وفيمن يريد أن يتزوج . وفي الطلاق والعتاق والقبض والتقسيم والشفع والأحكام ، وغير ذلك من سائر الأشياء .

ومن قال : فلان وكيلى ، فهو ضعيف ، حتى يسمى فى شيء من ذلك .

وإن قال : وكيلى فى مالى ، فليس له أن يأمر إلا بحفظه وحمله .

وإن وكله فى القبض ، كان له أن يقبض .

وإن وكله أن يبيع ويصالح ويستحلف ، فله الوكالة فيما بين له . وقيل : إن جعله وكيله فى ماله ، ولم ينسب له فى شيء بعينه ، فليس له فى ماله أمر ولا قبض ، ولا إتلاف ، حتى يحد له شيئًا بعينه .

فإن قال : فلان وكيلى فى مالى ، يقوم مقامى ، كان له القيام فى الأمر والنهى ، والمطالبة بلا قبض ولا بسط ولا عطاء ولا أخذ حتى يحد له ما يفعل فيه .

وإن قال : وكيلى فى مالى يفعل ما شاء وأراد ، فجائز له أن يفعل فيه ما شاء من الأمر والنهى ، والأخذ والبسط ، والبيع والهبة ، وما أراد .

— ٢٧٦ —

وإن قال : فلان جائز الأمر فيما صنع من شيء ، لم يجز له شيء من الوكالة ،
حتى يقول : فيما صنع في شيء من مالي . أو يقول : قد وكالته في مالي ، وجعلته
جائز الأمر فيما صنع من شيء فيه .

وإن قال : وصيتي في حياتي ، فهو وكيل في الحياة . ولا يكون وصيا بعد
الموت .

وإن قال : قد وكلتك في كل قليل وكثير لي . فإنه يكون وكيلًا في الحفظ
فقط كما لو قال : وكلتك ، لم يكن له إلا الحفظ ؛ لأنه أقل ما يقتضي ، أو ليس
في لفظه ما يدل على ما سواه .

وإن قال : قد سلطتك في بيع مالي ، وتقضى عن كذا وكذا ، إنها
وكالة .

وإن رجع صاحب المال ، قبل أن يبيع الوكيل ، ويقضى ما أمره ، كان
لصاحب المال الرجعة في ذلك .

فصل

وعن أبي عبد الله ، رحمهما الله ، في رجل وكل رجلا في ماله ، ثم غاب عنه
وحدث للموكل مال من ميراث ، أو غيره ، غير ماله الأول ، فإنه يكون وكيله
فيما يحدث له من مال بعد الوكالة ، إلا أن يقول : قد وكلتك في مالي هذا . فليس
له وكالة إلا فيه . والوكيل لا يجوز له أن يعرض من مال من وكله .

ومن أراد أن يوكل في قسم قال : فلان وكيل في متاسمة شركائي ، في المال الذي لي بموضع كذا وكذا ، وفي أخذ تهمني منه .

ومن وكل وكيل في شراء عبد ، فاشترى له عبدا صغيرا أو كبيرا ، فهو يلزمه .

وأجاز بعض الفقهاء للوكيل : أن يشتري من السلعة الموكل في بيعها .
وأكثروا لم يحز ذلك ؛ لأنه لا يثبت له الشراء من عند نفسه .

والوكالة في الطلاق ، والنكاح ، والعق ، والكتابة ، والتدبير ، والصدقة جائزة . وكل ما لا يجوز للموكل فعله ، فلا يجوز له أن يوكل فيه ؛ لأن فعل الوكيل أبعد من الجواز في ذلك

ومن كان له حق على أحد ، فوكله أن يبرئ منه نفسه ، فأبرأها منه يبرئ .

ومن قال : اشهدوا أن فلانا وكيلي ، فهو وكيله في كل شيء ، في الحكم على ما أشهد به . كذلك في الوصايا ، إلا أن الموصى يقوم مقام الميت . والوكيل ليس له أن يجاوز إلى غير ما حمله الموكل من الوكالة .

وجائز للشركاء : أن يكون لهم وكيل واحد في القسم ، كانوا اثنين ، أو ثلاثة ، أو أكثر .

وكذلك إن وكل أحد من شركاء الأيتام وصى الأيتام ، جاز إن شاء الله .

ويجوز للوكيل أن يقبل في البيع ، إذا جعل له ذلك . وأما الوصي فلا يجوز له

أن يقيم ؛ لأن الإقالة بيع ثان . ولا يجوز شراء الصوم من الوكيل ؛ لأنه أصل حتى تصح وكالته فيه . ويجوز شراء الثمار منه . ولا يقول الرجل لمن لا يخرج زكاة ماله في ماله .

فصل

ومن أراد أن يقيم وكيلًا لغائب أو يقيم ، فإنه يقول : قد أفتك وكيلًا لفلان الغائب ، في ماله المشترك بينه وبين شركائه ، وفي مقاسمتهم ، وقبض حصته من جميع الشركة التي بينه وبينهم . ويقول الوكيل : قد قبلت .

وإن أقامة وكيلًا ليقم . قال : قد أفتك وكيلًا لليقيم فلان ابن فلان ، في قسم ماله ، وحفظه ، والقيام به ، وإجراء النفقة عليه ، وبيع ما يجوز بيعه من ماله .

وإن كان قد تعلق عليه دين ، من قبل والده ، أو قبل نفسه ، أو وصاها أوصى بها في ماله ، أنفذ جميع ذلك من ماله .

وإن أراد الإمام أن يقيم وكيلًا ليقم ، أو أعجم ، أو معتوه . فإنه يقول : قد أفتك وكيلًا لفلان اليقيم ، أو الأعجم أو المعتوه ، على أن تنظر في مصالحه ، ونحطاطه في ذلك ، ويجرى عليهم النفقة من أموالهم ، وأن يقضى عنهم دينهم . وإن عدم الإمام قال بذلك ثقتان من المسلمين .

وقول : عدلان من أهل الولاية .

وقال قوم : حتى يكونا ممن تقوم بهم الحجة ، الذين بأيديهم الحل والعقد وهم يقيمون الحكام .

فإن عدم الحكماء الذين يقومون بذلك الإسلام وغيرهم ، رجل الأمر إلى من لا يقوم الإمام إلا به ، فهم الحجة . وهذا أشبه بالأقويل عندى .

والوكيل لليتم بقيمه رجلان من المسلمين ، والصبي إذا كان يعقل وتوجه عليه حكم من المسلمين . فى قسم ماله ، أو فى قيامه ، أو قيام ماله ، أو فى منازعة ، أو غير ذلك ، جاز له أن يوكل من يقوم له بذلك .

ولو وكل عبده أو عبد غيره بإذن سيده فجائز له ذلك .

ومن وكل صبيا فى تزويج امرأة وهو وليها . وكان الصبي من السداسى فصاعداً ، وهو يعقل فجائز له ذلك ، إذا عرف الأقل من الأكثر .

ومن كل عبده أو عبد غيره ، فى تزويج امرأة هو وليها ، فجائز ذلك إذا زوج عبده ، أو عبد غيره بإذن سيده .

وقال أبو على : لا يجوز وكالة الصبي فى المنازعة عنه .

ومن قال : فلان وكيلى فى حياتى وبعد موتى ، فإنه يكون وكيله فى الحياة ، ووصيا بعد المات .

ولا تجوز وصية أحد فى غير أولاده ولو كان جداً ، لم يجز له أن يحمل وصيا فى أولاد أولاده ، إذا كان ولده ميتاً .

وعن أبى محمد رحمه الله : أنه يكره للمسلم أن يوكل ذمياً ، لما يدين به من جواز بيع ما يجوز . وأجاز ذلك أبو حنيفة .

ولو وكل مسلم ذميا في دراهم ، فأسلفها في خمر وخنازير ، فجائز ذلك عنده .

وإذا وكل رجل رجلا ثم ارتد الوكيل عن الإسلام ، ولحق بدار الحرب ، أو ذهب عقله ، ثم أسلم ، أو رجع إليه عقله إنه على وكالته ؛ لأن الوكالة إباحة للوكيل فيما وكل فيه . وذهب عقله لا يمنعه من استعمال ما أبيح له ، ولا يبطل عنه تلك الإباحة ؛ لأنه لو أباح رجل لرجل أكل طعام ، فأخفى عليه . ثم أفاق ، كان له أن يأكل . وكذلك إذا أفاق ، كان له أن يتصرف فيما وكل فيه .

ولا يجوز لأحد أن يوكل ظالما ، يستعين به على رجل مطاله حقه ، أو ظلمه إياه ، كان المستعان به يخاف منه فعل ما لا يجوز له ، ويقعدى إلى غير ما استعين به عليه ، أو كان يخاف منه عليه .

وإن لم يكن يخافه عليه ، جاز ذلك .

وإن أصابه منه شيء بعد ذلك ، لم تكن عليه تبعة في ذلك .

وإن كان يخاف عليه ، فوكله عليه . فما أصابه منه لزمه ذلك .

ومن وكله ظالم في ماله ، فلا نحب له ذلك . وأما في الحكم ، فإذا لم يمنه على ظلم ولا معصية ، وكان المال له ، ولا يعرف حرامه ، فلا يضيق عليه ذلك ، ما لم يخرج من حق إلى باطل ، أو من طاعة إلى معصية .

ويجوز له أن يطعم له الدواب ، ويعلف له الخيل ، إذا لم يكن في حالة محاربة للمسلمين .

وعندى أنه يكره معرفته على الخيل والسيارح؛ لأنها من آلة حربه التي يتقوى بها على ظلم العباد .

وإن كان يرسل إليه الجند ، ويأمره أن يسلم إليهم من ماله ، فلا يضيق عليه ذلك . ما لم يبين له أنه يعطيهم ، فيما لا يجوز له . وتكون ذمة الوكيل في قيامه بذلك لأجل نفع نفسه ، بما ينتفع به من عنده لا ، لأجل الإعانة للجبار .

وإن كان المكفول به الكفيل في قبض حقه من المكفول عنه ، فجاز ذلك . إن شاء الله .

فصل

والوكالة جائزة في بيع المال ، من حيوان ، أو أصل ، أو متاع ، أو غير ذلك ، كان الموكل عالمًا بما وكل فيه ، أو غير عالم ، كان الذي وكل فيه حاضرًا أو غير حاضر .

وقال أبو سعيد رحمه الله : إنه إذا جعل الموكل الوكيل أن يوكل غيره ، جاز له أن يوكل غيره ، ولو وكيلًا بعد وكيل إلى منتهى ما جعل له .

ولا يجوز للوكيل أن يوكل بعد موته ، فيما وكل به ؛ لأن موت الموكل ، أو الوكيل الأول ، يبطل الوكالة .

والوكالة جائزة في الطلاق والخلع والرد والفسكاح والقود والتصاص والنفق والحل والبراءة وغير ذلك . ومن لم يقبل الوكالة ، فلا وكالة له ، إلا أن يرجع يوكله مرة أخرى ، ويقبل الوكالة .

وإن قال: فلان وكيلى بعد موتى ، فى قضاء دينى ، وإنفاذ وصيتى ، فهو وصي ويجوز له مايجوز للوصى .

فصل

وقيل فى رجل له دين على رجل آخر ، فوكل وكيلاً فى قبضه ، وغاب من له الدين ، فطالب الوكيل فى حق الموكل . فقال المطلوب : إنه قد أوفى صاحب الحق حقه ، ولم يكن معه بينة . وكره أن يحلف . وقال : إن حلف الطالب الذى له أصل الحق : أنه ما قبض حقه منى أوفيته ، فإنه ينتظر به قدوم الغائب ، ولا يسجل فى تحليف من عليه الحق .

وإن أحضر الوكيل البينة على المطلوب ، لم ينتظر به قدوم الغائب . وهو قول أبى الحوارى رحمه الله .

وقال أبو الحوارى ، فى رجل من أهل نخل وكل وكيلاً بصحار ، على رجل بصحار ، له عليه حق . فلما حضر الوكيل والمدعى عليه قال المدعى عليه : يحضر صاحب هذا الحق ويحلف . فإن له ذلك ، إلا أن يحضر الوكيل البينة بالحق .

فإن أراد المدعى عليه أن يخرج إلى صاحبه إلى نخل فليخرج . وإلا لزمته ما شهدت عليه به البينة . وكذلك إذا كان فى شيء من حدود عمان . وإن كان بغير عمان أخذ بالحق إذا شهدت به البينة .

وفى الأثر فى رجل وكل رجلاً ، فى اقتضاء ديون ، له على الناس ، وجهه جائز الأمر عنه فى ذلك ، فارتفع الوكيل .

ومن ادعى عليه حقا لمن وكله فطلب المدعى عليه الحق، فحضر صاحب الحق.
فقول : إن الوكيل يدعى بالبينة .

فإن كانت عنده بينة عادلة ، حكم عليه بالحق . وقال له الحاكم : إن أردت
أن يخرج تحلفه فالخرج .

فإن أراد ذلك كتب له الحاكم إلى والى ذلك البلد : أن فلان ابن فلان ،
وكيل فلان ابن فلان ، طلب حقه . وهو كذا وكذا ، إلى فلان ابن فلان .
فطلب يمين فلان ابن فلان ، وهو صاحب الحق . فإذا وصل إليك كتابي هذا ،
فاجمع بينهما إليك .

فإن طلب يمينه ، تحلف له على ما يدعى . واكتب إلى عند عهدة . بمعرفة
ذلك ، وأنت تحلفه على كذا وكذا ، تحلفه عليه ، حتى أخذ منه حقه . إن
شاء الله .

وقيل في رجل هلك ، وترك زوجته ، ولها عليه صداق ، ووكت في قبضة .
وقامت لها البينة العادلة بحقها ، وهي في مثل بلد البحرين ، أو البصرة ، أو الهند .
فإن وكيلها يعطى حقها . فإن أمكن أن تحلف ووصلت حلفت ، ولا يحبس حقها
إذا صح وصحت الوكالة . ويقال لخصمها : إن شاء خرج يحلفها في موضعها ،
إن كانت حيث تنال عدل المسلمين . وكتب له حاكم بلده إلى حاكم بلدها ، إذا
كانت في موضع ، فيه حاكم من حكام أهل العدل .

وفي الأثر : ومن ادعى له وكيله إلى رجل حقا فأنكره المألوب ، وأراد الوكيل أن يحلفه ، فنزل إلى أن يحلف الطالب على حقه . فإنه لا يؤخذ بشيء ، حتى يصل الطالب من غيبته . ويحلف على حقه .

وإن قامت يذنة عدل على المطلوب بالحق أخذ به ، إذا صح عليه .

وإن طلب يمين الذي له الحق ، كتب الحاكم الذي يتنازعان عنده إلى وإلى البلد الذي فيه الطالب ، أن يستحلفه على حقه الذي صح له .

فإن أراد المألوب أن يخرج يحضر اليمين ، أو يوكل ، فذلك له ، وإلا حلفه الوالي . وكتب بذلك مع ثقة إلى هذا الحاكم . ثم يأخذه بذلك الحق ، ويتقدم الحاكم على الوكيل ، ألا يخرج من المصر ، حتى يكتب الحاكم إلى من يحلف الغائب له .

وإن كان الذي صح له الحق خارجاً من ههنا ، وأقام وكيله شاهدي عدل أخذ الحاكم المألوب بما صح عليه بالبينه . ولا يبطل الحق لحال اليمين . فلذا وصل الغائب وأمكن أن يحلف حلف .

وقول : إنه يؤخذ بما صح عليه من الحق ، ويستثنى له اليمين على الغائب ، إذا طلب ذلك .

وقال أبو عبد الله ، في وكيل صحت له وكالة من رجل غائب ، قاطع البحر في قبض حقه . والمنازعة له ، فصح للغائب حق على رجل . وطلب من صح عليه الحق يمين الغائب ، أنه يؤخذ بالحق ، ويستثنى له يمين الغائب . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس عشر

في الوكالة والهبة والوديعة وقبضها

وعن أبي محمد رحمه الله: وإذا تصدق رجل على رجل بصدقة، و وكل وكيلًا أن يدفعها إليه، فغاب المتصدق، وامتنع الوكيل أن يدفعها إلى المتصدق عليه بها، فرفع عليه إلى الحاكم، وأقام البينة: أن رب المال وكله بدفعها إليه. فإن الحاكم يجبر الوكيل على دفعها إليه، من قبل أن المتصدق عليه، قد ثبت له حق، في قبض ذلك عن الوكيل، وهو حصول الملك له فيه بالقبض. فلذلك قلنا: إن الحاكم يجبره على الدفع، إلا أن يرى أن الوكيل بقسليم البيع لو امتنع من التسليم كان على الحاكم أن يجبره على ذلك، لثبوت حق المشتري فيه. وهو تمام ملكه في المبيع يقبضه. وكذلك في باب الصدقة من جهة وقوع ملكه في المبيع والقبض من له.

وإن وكل الواهب رجلين بدفع الهبة إلى الموهوب له، فدفع إلى أحدهما دون الآخر، كان ذلك جائزاً، لأن الواهب قد سلط الموهوب له على قبض الهبة؛ لأنه لو قبضها لنفسه بنفسه، من غير دفع واحد منهما إليه جاز، ولأن انتقال الضمان عنه بقبضه عند الجميع. فلذلك قلنا: إن قبضه عند دفع أحدهما جائز. والله أعلم.

وإذا وكل الوكيل وكيلًا غيره، ولم يكن إذن له في ذلك الموكل، فدفع إليه وكيل الوكيل، جاز لما ذكرنا.

وإذا وكل الموهوب له بالتبض قبض أحدهما ، لم يجز لما تقدم ذكرنا له ، من وكالة الأئمين بالفعل .

فإذا وكل رجلا بالرجوع في الهبة ، لم يكن للوكيل أن يوكل غيره به ، من قبل أن ذلك يقتضى الخاصمة إلى الحاكم ، من حيث كان للموهوب له الامتناع ، من رد الهبة عليه ، إلا بحكم الحاكم والوكيل بالخصوص ، ليس له أن يوكل غيره باتفاق . فلذلك قلنا هذا ، ولأن الرجوع عن الهبة لا بد من أن يكون ابتداء ملك الواهب ، أو رده في ملكه . فأى الأئمين كان ، لم يكن له أن يوكل غيره لأن من وكل غيره بشراء عبد ، لم يسكن للوكيل أن يوكل غيره ؛ لأنه ابتداء ملك .

وكذلك لو باع عبداً ، فأراد المشتري رده عليه ، من جهة خيار ، كان في البيع لم يكن للوكيل ، أن يوكل غيره في ذلك .

وإن وكل رجل رجلا في قبض ودبعة له ، عند رجل . وقال له : اقبضها في يوم معلوم ، لم يكن له أن يقبضها بعد ذلك اليوم .

وقال أبو حنيفة : له قبضها . وإن خرج ذلك اليوم .

وقول أصحابنا أصح ؛ لأن الموكل لما قال له : اقبضها اليوم ، فقد خص وكالته باليوم . فلما خرج اليوم بطلت وكالته ، ولا من وكل في ماله وكيلا ، في شهر معلوم . فمضى الشهر الذى جعل له الوكالة فيه ، لم تسكن له وكالة بعد الشهر ، إلا بوكالة ثانية .

وكذلك إن قال : إن وكلت اليوم . وكذلك إن وكل رجل رجلا ، في قبض وديعة له عند رجل ، بمحضر زيد ، لم يكن له قبضها إلا بمحضر زيد .

ولو قال له : قد وكلت أن تشتري لي غلاما ، بمحضر من زيد ، لم يكن له أن يشتري إلا بمحضر من زيد .

وإن وكله في دفع وديعة إلى آخر ، فقبلها المرسل بها إليه ثم ردها إلى الرسول فصاعت ، إن الرسول والمرسل إليه ضامنان ، ولصاحبها أن يطلب فيها من شاء ، من قبل أن الوكيل لم يكن له قبضها بعد دفعها إلا بأمر ثان . والمودع لم يكن له أن يودع غيره فيها ، فهما متعديان في مال غيرهما . وعليهما الضمان .

وأما بعض أصحابنا لم يوجب الضمان على أحدهما ، إذا كان المودع استودع على أمانته ثقة عقده .

وإذا لم يعلم المودع الثاني ، أن الوديعة لغير من استودعه ، فلم يضمن ، ويضمن الأول .

وإنما أوجبنا على المودع ؛ لأنه عالم بأن المودع ملك له على الوديعة ، وليس له أن يفقلها بغير أمر صاحبها .

ولو وكله في دفع عبد له إلى آخر ، ليكون وديعة في يده . فقال الوكيل : بعث به إليك تستخدمه . وقال له : ليدفعه إلى فلان ففعل ، فهلك العبد . إن الضمان يلزم المستودع ، ويرجع بما غرم على الوكيل ؛ لأنه غيره . وهو قول أصحابنا .

والنظر يوجب أنه لا يرجع على الوكيل بشيء ، ولا يلزمه ضمان . وإن كان قد كذب ، ولكن يضمن المستخدم ؛ لأن الخدمة حصلت له وفيها تلف العبد ؛ لأن الوكيل لم يباشر بقوله فعلا . ولا أخرج بقوله ملسكا عن يد صاحبه .

فإن قال قائل : أو ليس قد فعل به ما وجب الحكم بأمره ، فلم لم يضمن ؟ قيل له : إن الاستخدام الذي وجب به الحكم فيه ، حصل للمستخدم ، فلم يجب عليه ضمان ما أخذه غيره وملكه ؛ لأن الجارية إذا غرر بها رجل ووطئها . إن عقرها ، يجب على الواطئ لها بمحصول الوطء ، دون من غره بها . وإن وكل رجلا يقبض له وديعة عند رجل . ثم هلك الموكل ، بطلت وكالة الوكيل ؛ لأن ملك الموكل قد انتقل منه لغيره بموته .

ومن وكل وكيلًا ليقبض له عبداً ، أو وديعة عند رجل . فجنى على العبد جنائية ، قبل أن يقبضه الوكيل . فأخذ المستودع أورشها ، أو قتل العبد خطأ . فأخذ المستودع ديقه ، لم يكن للوكيل أن يقبضه قيمته . ولا الأرش . إن إنما له قبض العبد بعينه . إذا انتقلت العين عن حالها .

ومن وكل وكيلًا في قبض دراهم ، له عند رجل ، فقبضها وادعى أنه صيرها إلى الموكل فتقبل : إن كان الذي دفعها إليه دفعها ببينة ، أو بأمر حاكم . فعلى الوكيل شاهدان : أنه دفعها إلى صاحبها .

وإن كانت صارت إليه بلا بينة ، ولا حكم حاكم ، فلا بينة عليه ، ويلزمه اليمين .

وإذا وكل رجل رجلاً في تسليم مال إلى زيد في الحياة ، أو بعد الموت .
أو قال له : إذا مت فسلم هذا المال إلى فلان ، أو إلى الفقراء . ولم يقل : هبة
ولا صدقة ، فسلم إليهم عند الموت . فإنه يضمن ما سلم ؛ لأن حكم المال للورثة .
ولو سلم المال إلى زيد في الحياة ، لم يكن ضامناً .

ولو قال سلمها إلى الفقراء ، ولم يقل : صدقة ، ولا وصية ، فهي للورثة أيضاً .
وكذا سبيل ما جرى هذا الجرى ، ما لم يتمين الوجه الذي جعله فيه ، من صدقة ،
أو وصية ، أو إقرار ، فهي للورثة حتى يبين ذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .



القول السابع عشر في المنازعة إلى الحاكم

وإذا أراد الرجل أن يوكل رجلاً في منازعة إلى الحاكم ، أو مطالبة في حق قال له : قد جعلتك وكيلي في مطالبة كل حق لي على فلان ابن فلان الفلاني . وفي محاكمة من أراد من الأحكام من الناس ، في جميع الدواوي . وفي إقامة البيعة لي ، إن وجب عليّ إقامة بيعة . وفي استماع البيعة عليّ إن وجبت البيعة على خصمي ، وفي استخلاف من وجبت لي عليه اليمين . وفي قبض كل حق لي على فلان ابن فلان هذا .

وإن أراد أن لا يحد شيئاً من هذا . وقال : قد أجزت له في جميع مالي ، ما يجوز لي جاز فيه ذلك . وكان هذا كافياً عن التحديد .

وكذلك إن قال : قد أجزت له في مالي جميع ما يجوز لي أن أجيزه له ، جاز هذا عندي . عن جميع التحديد .

وكذلك إن قال : قد جعلت له في جميع مالي ، ما يجوز لي أن أجعله له ، جاز ذلك عندي ، من جميع التحديد .

وإذا لم يكن لفظ يأتي على معنى الجملة ، وكان فيه تحديد . فإنما تقع الوكالة على ما حد من ذلك . ولا يدخل فيه ما لم يحد . والكلام في هذا يتسع ويفظر في معاني ذلك . وليس بمثل هذا شيء محدود من الكلام لا يجوز إلا به . وإنما هو ما يخرج معناه ثابتاً ، أو مثبتاً له ولغيره .

وإذا وكل رجل رجلا في حق يدعيه على آخر ، فإنه يقول للحاكم : أنصفني من فلان عليه حق لفلان . وقد وكلني فيه ، وفي طلبه منه .

وقال القاضي أبو سليمان : هذا دين سميد . فمن باع شيئا من مال غيره ، بوكالة منه ، ثم أنكره المشتري فنزل إلى يمينه ، فرد اليمين إلى البائع ، فعليه اليمين : يحلف أنه يستحق عليه مطالبة كذا وكذا ، مما باعه عليه من مال فلان . والوكالة جائزة ممن وكل وكيلًا في مطلبه ، من رجل أو امرأة ، أو صحيح ، أو مريض ، أو حاضر ، أو غائب في الذي يوكل فيه ، إلا في الحدود والقصاص والدماء ، وفي الأنفس وفي الجراحات ، فلا تجوز الوكالة في ذلك ، إلا أن يوكل من يقبض له وهو حاضر .

وقول : تجوز وكالة الرجل مما يجب له من حد ، أو قصاص . وقد تجوز الوكالة في كل شيء ، مما تجرى فيه الأحكام . ولا تجوز الوكالة في القود والحدود .

ويروى عن النبي ﷺ أنه قال : لا كفالة في حد^(١) ولا قصاص .

ومن وكل رجلين في خصومة في دين ، وفي القبض . فقيل : يجوز أن يخاصم واحد دون واحد . وأما القبض فحق يقبض جميعا ، إلا أن يكون جعل لكل واحد منهما ، مثل ما جعل لهما ، ويقبض كل واحد منهما النصف .

(١) أخرجه ابن عدى والبيهقي ، عن ابن عمر . وليس فيه ذكر القصاص .

ومن وكل وكيلًا ، على أنه جاز الآخر عنه ، فذهب الحق للنخصم ، وعدل
شاهدين بغير سزال عنهما . فأما الهبة فلا تجوز حتى يحمل له ذلك . وأما الشاهدان
فنعسى أن يجوز منهما ما صنع ، إذا قال عرقتهما بصلاح .

قال أبو الحواري : إذا عدل الوكيل الشاهد ، جاز إذا كان الوكيل ممن
يقبل تعديله .

وإن كان لرجل على رجل مال ، فوكل في الخصومة فيـه رجلا ، فأنكره
المدعى عليه ، فأقر الوكيل عند القاضي ، أو الشهود : أن الذى له الحق قد استوفى ،
إن إقراره لا يجوز على الموكل . ولا يقضى للوكيل بشيء ، ولا تبطل حجة
صاحب الحق .

وإن قدم الموكل وصح أنه قد استوفى ، كان ذلك . وإلا لزم الذى عليه
الحق أن يؤدى إليه حقه . ولا يضر الموكل إقرار الوكيل عهد الحاكم ، ولا عند
الشهود ، إلا أن يقر الوكيل على نفسه : أنه قد استوفى من صاحبه الحق ، فيبرى
الذى عليه .

ومن وكل وكيلًا في مفاضة في شيء ، فصالح عليه ، ولم يتم الموكل الصلح ،
إنه لا يلزمه ضمان ما صالح عليه ، إلا أن يقول : إن الموكل أمرنى أن أصالح عنه ،
فإنه يضمن ما صالح عليه .

وإذا كانت امرأة بين يدي الحاكم ، وهو لا يعرفها باسمها ، ثم أرادت أن
تقيم وكيلًا ، يفازع لها في حق أن الوكالة لا تتم مع الحاكم ، إلا بعد معرفته

بالمرأة بنسبها وحليتها المعروفة بها ، أو بصفتها الشاهرة فيها ، أو أن تقم وكيلا
 بحضرة الحاكم ، يفتزع لها خصمها ، ويحضر كما أرادت الخصامة ، حتى تكون
 الوكالة على الوجه لا على المعرفة ، أو تكون الوكالة بحضرة من الحاكم ، فيكون
 الخصم قد قامت عليه الحجة ، بمعرفة وكالة الوكيل من هذه المرأة ، بحضرتها ،
 أو مخاصمة خصمها هذا خاصة ، أو يقر الخصم أن هذا وكيل خصمه ، ولو لم يعرف
 ذلك الحاكم .

وإذا لم يعلم الحاكم الخصم لهذا الوكيل ، وأقر الخصم أن فلانا هذا وكيل
 خصمه جاز الحكم على الخصم المقر بالوكالة . ولا يجوز على الخصم المدعى عليه
 أنه وكل فافهم ذلك .

وإذا جعل الموكل للوكيل أن يحلف له خصمه ، جاز ذلك ولا يمين على
 الوكيل فيما وكل فيه .

وعن الحسن بن أحمد رحمه الله ، في خصم أراد أن يوكل وكيلا ، يفتزع
 له . ففكره خصمه . وقال : لا أقبل هذا الوكيل ، أنه لا حجة للخصم في هذا .
 والله أعلم .

والوكيل يقول للحاكم : أنصفني لفلان من فلان . وقد وكلني في مطالبتك ،
 وأريد أن توصله إلى حقه من ماله ، ويقول الحاكم : ألك بينة على ما تدعيه من
 وكالة هذه المرأة ، أو هذا الرجل ؟ فإذا قال : نعم . قال له الحاكم : أحضرها .

وعن الأزهري بن محمد بن جعفر ، في رجل رفع عليه رجل ، فوكيل المرفوع عليه للرافع وكيلًا ينازعه ، ثم غاب المرفوع عليه . فلما غاب برىء الوكيل من الوكالة ، أنه لا يجوز له أن يبرأ من الوكالة ، ولو لم يحضر الذي وكلة .

وإن كان قد سمع عليه بينة ، أو جرى عليه حكم ، ثبت ذلك على الذي وكلة .

وإن علم الحاكم أن هذا كان من قبل مداخلة من المطلوب إليه ، ووكيل هذا ، فإذا صح هذا ، فعسى أن يستحق أن يحكم بما صح ، ولو لم يحضر ولا وكيله ، ويجعل له الحجة لحال غيبته .

وإن وكل اثنين في معنى واحد ، فهما وكيلان . وإن جعل لكل واحد منهما ما جعله لهما ، فأيهما حضر فهو الوكيل . وإن حضرا جميعاً كان ذلك أتم .

وتجوز الوكالة من الرجل للمرأة وللرجل ، ومن المرأة للرجل والمرأة .

وتجوز الوكالة للعبد من سيده وغيره ؛ بإذن سيده . ولئن لم يبلغ ؛ ولا يلزم الموكلين إقرار وكلائهم .

ومن كان وكيلًا في منازعة ، فتخلف عن الموافقة ، سمع الحاكم البينة على الموكل .

وإن وافى الوكيل ، وتبرأ من الوكالة عقد الحاكم ، سمع الحاكم البينة على الموكل أيضاً .

— ٢٩٥ —

وإن وكل وكيلًا ، وجعل بينهما أجلا إلى الحاكم ، ثم تنقض وكالته ، ولم يوافق لأجله ، سمع الحاكم البيعة على الموكل .

وكذلك كل من وكل ثم غاب ، ونزع الوكالة من حيث لا يعلم الوكيل والحاكم فحكم عنه خصمًا ، فحكم على وكيله ، جاز الحكم ، ولم يبطله تنقضه للوكالة .

وإن وكل وكيلًا ثم ذهب عقله ، أو عقل الوكيل ، بطلت الوكالة .

وقد قبلوا الوكالات عن النساء في القود . وقد استفاد لهن الإمام المهنا ابن جعفر في ولايته .

وأما الرجل فلا تقبل منه الوكالة في القود إلا وهو حاضر .

وقال أبو علي الحسن بن أحمد : يجوز وكالة الصبي في المنازعة عنه .

وقيل : لا أيمان على الوكلاء في مال من وكلهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن عشر

فى بيع الوكيل وقبضه للثمن

وقال أبو عبد الله ، رحمه الله ، فى رجل وكل رجلا فى بيع ماله . ثم غاب ونزع الوكالة ، وباع ماله وباعه الوكيل أيضاً . فالبيع هو المقدم من البيعين ، إلا أن يعلم الوكيل بنزع الوكالة . ثم يبيع من بعد ذلك ، فلا يثبت بيعه .

وقول : إذا صح النزع قبل بيع الوكيل ، لم يثبت بيع الوكيل .

ومن وكل وكيلًا فى بيع غلامه ، فباعه الوكيل ، وأعتقه المولى من بعد . فإن البيع أولى من العتق .

وإن كان الوكيل باع المال بيعاً مجهولاً ، أو كان فيه ما ينقضه ، إذا صاروا إلى الحاكم ، ولم يطلب ذلك المشتري إلى الوكيل ، وطلب نقضه إلى صاحب المال ، أيسكون له ذلك ؟ قال : نعم .

قيل له : أرأيت إن كان صاحب المال هو البائع لرجل بيعاً مجهولاً ، وباعه الوكيل من بعد ذلك بيعاً صحيحاً ، ولم يطلب صاحب المال ، ولا المشتري نقضه ، أيتم ببيعته ؟ أم يبيع الوكيل ؟

قال : البيع الأول أولى . لم يطلب نقضه ، إلا أن يكون ربا . فإنه ينقض ويثبت بيع الوكيل .

وكذلك قيل : لو باع الغلام بيعاً منتقضا ، ثم أعتقه السيد ، أن البيع ثابت ما لم يطلب المشتري نقض البيع أو المولى .

فإن انتقض البيع ثبت العتق ، إلا أن يكون باعه بيعاً ربوياً فإنه يمتنع .

وقول : إن عتق السيد للعبد نقض للبيع ، وليس العتق بمنزلة البيع ؛ لأنه لو باع عبداً ، على أنه بالخيار ثلاثة أيام ، ثلاثة أيام ، فأعتقه كان ذلك رجعة منه في البيع كذلك .

وقال أبو عبد الله ، رحمه الله ، في رجل وكل وكيلًا في بيع ماله . ثم غاب فأشهد بنزع الوكالة من يد الوكيل ، في وقت معروف . ولم يعلم بذلك الموكل ، إلى أن باع الوكيل المال ، من بعد أن نزعته منه الوكالة من يده ، إن بيعه جائز وكذلك في الطلاق .

وقول : إذا صح نزع الوكالة قبل عقد البيع والطلاق ، فلا يقع بيع ولا طلاق .

ومن كان في يده شيء وباعة لآخر ، إنه أولى بقبض الثمن ، وإن لم تصح وكالته في القبض .

وإذا صح أنه باع شيئاً من الأصول ، فليس للمشتري أن يسلم إليه الثمن ، إلا حتى تصح وكالته في القبض ، أو يكون ثقة ويرسل بالثمن عنده إلى صاحبه ، وهو له ضامن حتى تصل إليه .

وليس للوكيل أن يأمر غيره ببيع ما وكل فيه ، إلا أن يجعل له ذلك الذى وكله .

وكذلك إذا وكل فى شراء شيء ، فليس له أن يوكل فى ذلك غيره .

وإن باع الوكيل مال الموكل على خلاف ما أمره الموكل ، فلرب المال أخذ ماله ، ويرجع المشتري على الوكيل ، يأخذ منه ما قبض منه من الثمن .

وإن أمر رجل رجلاً أن يشتري له داراً أو غيرها . ولم يجد له ثمنًا معروفًا ، فحائز له ذلك . ويثبت على الأمر فعل الأمور .

وإن أمر رجل رجلاً أن يبيع له عبدًا ، فباعه ثم أخذ بالثمن رهناً ، فباع من يده ، أو أخذ كفيلاً ، فالبايع ضامن لثمن العبد ويلحق هو الكفيل ، والرهن يذهب من مال البايع .

ومن وكل وكيلًا ، يبيع له داراً ، فباعها بنصف ثمنها ، فغير الموكل . فقيل : البيع جائز إلا أن يصح أن البايع أقر أنه باع بهذا الثمن محاباة للمشتري ، فينتقض البيع .

قال أبو الحواري رحمه الله : إن أقر أنه باعها محاباة ، فعليه الغرم الذى نتقض من الثمن ، إلا أن يصدقه المشتري ، فإن البيع منتقض .

ومن وكل وكيلًا فى بيع شيء وحده فيه حدًا ، أو باع بغيره ، فالبيع منتقض .

وذلك إذا قال له : بيع بألف درهم ، فباع بألفي درهم ، إنه لا يجوز ؛ لأنه غير الأمر .

وإن لم يحد له في البيع حداً ، فباع بمائة درهم ، والآخر يدعوه إلى المائتين ، فإن البيع تام ، ويفرم البائع المائة لرب المال .

وإن دفع رجل إلى رجل عبداً من البصرة . وقال له : بعه بعمان بألف درهم إلى سفة ، فلما خرج الوكيل ، وجد من أخذ منه العبد بألف درهم نقداً في البصرة ، ولم يخرج . فلما وصل إلى صاحبه بالثمن ، غير ونقص ، فله ذلك . والبائع ضامن لذلك العبد أو مثله . فإذا فات فإن قال صاحبه : أنا آخذُ منه الذي بعته ؛ لأنه قد فات فسكره البائع وقال : أدفع إليك قيمة متاعك ، وآخذُ أنا ثمن ذلك الأول . فمن بعض الفقهاء : أن ذلك له ، ولا ربح للضامن وهو البائع .

وقول : لرب المال الخيار ، إن شاء أتم البيع ، وله الثمن . وإن شاء لم يتمه ، وله العبد أو مثله ، أو غرم قيمته .

وقيل في رجل ، دفع إلى رجل غلاماً له يبيعه ، فات الولي وأقر الوكيل : أنى بعته بألف درهم ، وقبضت الثمن . وقال الورثة : بل بعته بأربعة آلاف ، فالتقول قول الوكيل وبيعه جائز ، إلا أن يصح للورثة بينة على ما يدعون ، فيبينة الورثة أولى ، لأنها تشهد بأكثر .

وإن وكل رجل رجلاً في بيع ماله ، فباعه فطلب رب المال الثمن . فقال : إنه دفعه إليه وأنفذه فيما أمره به ، فالتقول قول الوكيل مع يمينه .

وإن قال : إنه أنفذه فيما أمره ، فعليه البيّنة أنه أمره ، أن ينفذه في كذا وكذا .

فإذا قال : إنه أنفذه في ذلك ، فالقول قوله مع يمينه .

وإن أمره أن يبيع ماله ، ويدفع الثمن إلى غرمائه ، فادعى المأمور أنه دفع ثمنه إلى غرمائه ، فأنكر ذلك الغرماء ، فالقول في ذلك قول المأمور مع يمينه .

فإذا أنكر الغرماء ، فعلى الذى عليه الحق أن يدفع إليهم حقوقهم .

وإن باع الوكيل مال موكله على خلاف ما أمره به ، وقبض الثمن ، وتلف من يده ، وطلب صاحب المال الرجعة في ماله ، فله ذلك ، ويرجع المشتري على من باع له بما دفع إليه من الثمن .

ومن اشترى من رجل ثوباً ، والبائع يقر به لغيره ، فالمشتري بالخيار في دفع الثمن إن شاء سلمه للبائع . وإن شاء للمقر له .

وإن رجعوا إلى الأحكام ، حكم بالدفع للبائع ، وأمر البائع أن يسلمه إليه . والبائع أولى بقبض الثمن من العروض ، ولو لم تصح وكالته في قبض الثمن .

وإن باع شيئاً من الأصول ، فليس للمشتري أن يسلم إليه الثمن ، إلا حتى تصح وكالته في القبض .

ومن اشترى دابة ، ووجد بها عيباً ، فله ردها على من باعها له .

ومن كان يشتري للناس الأشياء ، ويسلمون له من ثمنها حياً ، فأخذ له نفسه ،
ويعطى من عقده أنه ليس له ذلك .

ومن وكل في ماله وكيلًا ، وهو جاهل لماله ، والوكيل عالم به أن فعل الوكيل ،
وتصرفه جائز عليه ، لأنه عالم به ، وعلم الوكيل بالمال حجة على رب المال وله .

وإن كان الموكل عالمًا بماله ، والوكيل جاهل به ، إن فعل الوكيل لا يثبت
على رب المال ، إن طلب النقض في بيع ماله .

وإن اختلف الوكيل والموكل في البيع ، فقال الموكل : أمرتك أن لا تبيع .
حتى تشاورني . وقال الوكيل : لم تشترط علي أن أبيع على رأيك . فالقول في هذا
قول الوكيل وعلى الموكل البينة .

ويوجد عن أبي محمد رحمه الله ، في الذي يوكل وكيلًا في عتق عبيده . ثم
غاب الموكل ، وأبى الركيل أن يعتق ، فإن الحاكم يجبره على عتق عبيده .

وكذلك في الطلاق والخلع ، وفيما يتعلق فيه حق على من وكل لمن وكل له .

وقال في موضع آخر : إذا وكل رجل رجلًا ، في عتق عبيده ، أو خلع زوجته ،
أو أن يتزوج له امرأة ، أو أن يبيع له مالا فامتنع الوكيل من فعل ذلك . فإن
الحاكم لا يحكم عليه بشيء من ذلك ، ولا يلزمه في ذلك ، لأن فعل الوكيل
متعلق بفعل الموكل ، فلما كان الموكل لا يحكم عليه الحاكم بشيء من هذا ، فكذلك
الوكيل مثله .

وقال : من وكل رجلاً ، يتصدق على رجل ، بصدقة ، فامتنع من دفعها ، فأقام للمتصدق عليه بها البينة عند الحاكم ، فإن الحاكم يجبر الوكيل على دفعها إليه .

وقال : إن وكله في عتق عبد ، أو كتابته ، أو في طلاق ، أو خلع ، أو في نكاح . فقبل الوكالة ، ثم لم يفعل ذلك ، فخاصمه أصحاب هذه الحقوق ، أو أحدهم إلى الحاكم ، فإن للحاكم أن يجبره على ذلك كله .

وإن وكله أن يعتق أمته ، فولدت الأمة قبل العتق ثم أعقها ، لم يكن له أن يعتق الولد ، من قبل أن الأم ولدت ، فقد انتضى حكم الولد . وهو غير أحكام الأول ، فلم يدخل عتقه في وكالة الوكيل . ألا ترى لو أنها ولدت ، ثم بيعت الأم ، لم يدخل الولد في البيع .

ولو أعقها ثم حبلى ، كان الولد حراً ، وشرى العتق فيه . كما أنه لو باعها وهي حامل ، ولم يقع الاستثناء ، كان الولد تبعاً لها .

ومن دفع مالا لرجل ، ووكله أن يشتري له به غلاماً أو غيره ، فهلك المال قبل الشراء ، ضمن الوكيل ، وكان البيع للوكيل ؛ لأنه ضمن بمخالفته الأمر والموكل . وكان عليه أن يعتق البيع ، على الثمن المأمور بالشراء به .

وإن وكل رجل وكيلا في شراء عبد ، ولم يدفع إليه الثمن ، فاشتري له كما أمره وسلبه إليه ، كان ضمان الثمن للبائع على الوكيل ، دون الموكل ، وعلى الموكل للوكيل ذلك الحق ، الذي ضمنه الوكيل عن الثمن .

— ٣٠٣ —

وإن وكله ودفع إليه ثوباً يبيعه له ، ولم يشترط عليه أن يبيعه بفقد ، ولا بنسيئة ، ولا بعرض ، فباعه بدرهم ، أو بدنانير ، أو بفقد . فذلك جائز باتفاق .

وإن باعه بنسيئة ، أو بدنانير ، ففي ذلك اختلاف . بعض ضمنه الثمن . وبعضهم أجاز الفعل ؛ لأن الناس يبيعهم الفقد والنسيئة .

وإن باعه بفقد أو نسيئة ، فإنه يضمن قيمة الثوب ؛ إلا أن يحيز مالك الثوب له الفعل .

وإن باعه بعرض ، مثل حب ، أو تمر ، أو غير ذلك ، فهو ضامن والبيع غير جائز ؛ لأنه باع بنهر ثمن ؛ لأن الدرهم والدنانير هي أثمان الأشياء ، والعروض مشتملات غير أثمان .

وحقيقة البيع : هو إخراج الشيء من الملك على بدل له قيمة ، بعرض عليه به . فلما كان هذا الوكيل قد اعتاض ثمناً من الثوب للمأور ببيعة ، بدلالة قيمة ، وهو غير مال ، وجب جواز الفعل منه . والله أعلم . وبيع الوكيل بلا مناداة جائز .

وعن أبي سعيد ، رحمه الله ، في رجل أمر رجلاً أن يشتري له ثوباً ، فاشتري كساء وشقه ، أو ما كان من الثياب القطن أو الكتان ، أو الصوف ، إن ذلك جائز ، وثابت عليه ، إلا أن يشترط عليه من الثياب ، أو من القطن ، فيشتري له كفتاناً ، أو صوفاً أو غير ذلك ، مما يخالف فيه أمره .

وعن أبي الحسن رحمه الله ، في رجل أعطى رجلاً دراهم وقال له : اشترى بها جملاً ، فاشترى له بها ناقة ، أو بكراً صغيراً ، إن الدراهم تلزمه لأنه خالف أمره .

وقول : لضمان عليه ؛ لأن الجمل يأتي اسمه على اسم الناقة والجمل الصغير والكبير .

وقول : يضمن إذا اشترى له ناقة ، ولا يضمن ، إذا اشترى له صغيراً من الجمل الذكوان .

وإن قال صاحب الدراهم : أمرتك أن تشتري لي جملاً ، فاشتريت لي ناقة . وقال الآخر : أمرتني أن أشتري لك جملاً ، أو ناقة . وقد اشتريت لك ناقة ، ونزلاً إلى اليمين ، فالقول قول الأمين ، والبينة على مدعى شراء الجمل .

وإذا وكل رجل رجلين ، في بيع سلعة فباعاها جميعاً ، في وقتين ، كان البيع للأول منهما ، إذا كان كل واحد منهما قد انفرد بالوكالة .

وإن لم يعلم من تقدم يبعه ، وكانت في يد أحد المشتريين ، كانت السلعة لمن هي في يده بالبيع . فإن لم يقبض ، ولم يعلم من تقدم له البيع ، انتقض البيع ؛ لأنه يمكن أن يكون البيع وقع في وقت واحد .

وقال أبو محمد رحمه الله : من وكل وكيلاً في شراء عبد ، أو دابة ، فاشترى له شيئاً بأكثر من ثمنه ، فإن رضي به جاز . وإن لم يرضه ، لزم الوكيل دون الوكيل ، إذا خرج هما يتفانن الناس في مثله ، كالثلث والرابع .

وقال هاشم ، رحمه الله ، في رجل دفع إليه ثلاثة رجال ، كل واحد منهم درهماً ليشتري لحماً ، فخلط الدراهم من غير أمرهم ، واشتري لهم بكل درهم وحده ، فضاع واحد منهم . قال : إن كانوا أذنوا له أن يخلطها ، فما بقي من اللحم ، فهو بينهم بالسوية . . وإن كانوا لم يأذنوا له ، فالنوم عليه .

وقال أبو سعيد رحمه الله ، في رجل ادعى الوكالة من رجل ، أنه وكله يشتري له مالا ، فاشترى مالا ، من رجل بألف درهم ، ثم أنكر الوكالة بعد ذلك . وقال : لم أكن وكيلاً ، وطلب الرجعة عن الشراء ، وتمسك البائع عليه بالبيع ، إنه ليس للوكيل في ذلك رجعة ، إلا أن يتم ذلك الذي اشتري له .

وسئل عن رجل ، وكل رجلاً في بيع دابة ، فباعها ثم وجد المشتري فيها عيباً . فقال الوكيل : إن رأى ذلك العيب فيها ، هل يكون ذلك لازماً على الموكل ؟ .

قال : إذا كان المشتري ، حين اشترى الدابة ، أو الجارية ، عالماً أنهما للموكل ، لم يلزم ذلك الوكيل ، ولا للموكل ، إلا أن تقوم بينة : أن العيب كان في الدابة أو الجارية في يد الوكيل أو الموكل ، على وجه ما ينبت في الحكم .

وإن كان المشتري لا يعلم إلا أنه في يد الوكيل ، ولا يعرف أنه لنغير الوكيل ، وأقر الوكيل بالعيب ، وهو البائع . فإن البيع يرجع إلى الوكيل ، ويرجع إليه الثمن . وليس ينبت ذلك على الموكل . وتكون الدابة أو الجارية للوكيل ، لأنه سلم الثمن للمشتري ، فيكون البيع جائزاً في الحكم .

وإن دفع رجل إلى رجل غلاماً يبيعه له، فمات السيد، وأقر الوكيل أنه باع الغلام بألف درهم، وقبضها. وقال الورثة: بعته بثلاثة آلاف والغلام واقف، إن يبعه قد جاز. والله أعلم.

فصل

وقيل: يجوز للوصي، أن يوكل من يعينه على ما يتولى به من الوصية.

وإن كان وصياً في يتيم، جاز له أن يوكل من يعينه، على قبض غلة مال اليتيم، والقيام على ماله وزراعته. ويكون الوكيل ثقة مأموناً.

وأما الوكيل فلا يجوز له أن يوكل فبما وكل فيه، إلا بإذن من وكيله.

وقال أبو عبد الله رحمه الله: من كان عليه حق لقيم، فأداه إلى وكيله، فأنكر الوكيل أو غيره قبض الدراهم. فقال المطلوب للوكيل: احلف بالله ما دفعت إليك هذه الدراهم. فقال: احلف بالله ما عليّ لك حق، من قبل هذه الدراهم التي تدعيها قبلي، إنه ليس عليه إلا ذلك. والله أعلم. وبه التوفيق.

القول التاسع عشر

في إقرار الوكيل على الوكلاء

قال أبو عبد الله رحمه : لا يجوز إقرار الوكيل على من وكله ، إلا أن يجعل له أن يقر عليه . فإذا أجاز له ذلك ، وجعله له ، فإنه يجوز إقراره عليه .

وقول آخر : لا يجوز إقراره عليه حتى يحد له حداً .

وإن وكل رجل رجلاً ، وجعله جائز الأمر ، يقوم مقامه في ماله ، ومطالبة كل حق له ، ومنزعة من نازعه . فنزع الوكيل رجلاً ، عليه للموكل ألف درهم ، وحقوق ومطالب في أرض ونخل . فنزعه الوكيل . ثم إن الوكيل أقر بين يدي الحاكم ، أو مع قوم ، أن الذي وكله قد استوفى الألف ، من هذا ، من قبل ما ركفني ، أو من بعد ما ركفني . وأقر أيضاً أن تلك الأرض والنخل ليس للذي وكلني فيها شيئاً . وهي لهذا الرجل دونه . فلما قدم الموكل ، أو صح من مرضه ، بلفظ ذلك ، فأنكر ما قال وكيله من الإقرار عليه . وقد كان الحاكم حكماً عليه ، أو لم يحكم بعد .

فقال أبو عبد الله : إن كان وكله ، وجعله وكيله ، وفيما أقر به فإقرار الموكل جائز .

وإن لم يوكله بذلك ، فلا يجوز عليه إقراره . ويجوز إقرار الوكيل ما دام وكيله ، قبل أن يعزل ، فيما أقر أنه قبض أو باع .

وأما فيما أقر : أن الموكل فعل ذلك ، فلا يجوز على الموكل إقرار الوكيل بذلك .

ومن وكل وكيلا ، في قبض دراهم له ، على رجل أو امرأة ، فتبضها ، وادعى
أنه صيرها إلى الموكل . قيل : إن كان الذي دفعها إليه ، دفعها بيينة أو بأمسر
حكم ، فعلى الركيل شاهدان ، أنه دفعها إلى صاحبها .

وإن كانت صارت إليه بلا بيينة ولا حكم ، فلا بيينة عليه ، وإنما يلزمه
اليمين .

ومن وكل وكيلا في بيع ماله ، فطلب صاحب المال الثمن . فقال الوكيل : إنه
دفعه إليه ، أو أنفذه فيما أمره بإنفاذه فيه .

فإذا قال : إنه دفع إليه الثمن ، فالتقول قوله مع يمينه .

وإن قال : إنه أنفذه فيما أمره به ، فعليه البيينة . أنه أمره أن ينفذه في كذا وكذا .

وإذا قال : إنه أنفذه في ذلك ، فالتقول قوله مع يمينه . وليس هذا يشبه ما قيل
إنه إذا دفع مالا ائتمنه عليه بالبيينة ، فعليه البيينة أنه رده عليه .

وإن أمره أن يبيع ماله ، ويدفع ثمنه إلى غرمائه ، فادعى المأمور أنه دفعه إلى
غرمائه ، وأنكر ذلك الغرماء ، فالتقول قول المأمور مع يمينه .

فإذا أنكر الغرماء ، فعلى الذي عليه الحق أن يدفع إليهم حقوقهم .

وإن أقر الذي له الحق ، أنه قد استوفى حقه من الوكيل ، فأقراره جائز على
نفسه ، ويبرأ الذي عليه الحق .

وسئل أبو سعيد رحمه الله ، عن رجل وكل رجلا ، في اقتضاء دين له

— ٣٠٩ —

على الناس ، وأجاز وكالته ، وأقام مقامه ، فدعى الوكيل حقا للموكل على رجل
ورفع به إلى الحاكم ، فطلب المدعى عليه يمين الموكل ، فله عليه اليمين فما قيل .

وإن نكل المدعى له الحق عن اليمين . فإذا كانت اليمين تجب على المدعى ،
فلم يحلف ، لم يكن فما عندى أنه قبل ما يدعيه ، أو ما يدعى له ، مما عليه فيه اليمين .

وإن نكل المدعى له عن اليمين ، بطلت دعواه في الحكم عن المدعى عليه ،
في ظاهر الحكم .

فإن حلف المدعى عليه ، وجب تسلم الحق إلى المدعى له أو وكيله ، إذا لم
يرجع عن وكالته في القبض .

فصل

وقيل في امرأة ، وكنت رجلا ، في قبض صداقها ، أو يبيع شيء من مالها ،
فقبض لها الرجل ، أو باع ما أمرته ببيعه ، إن ذلك جائز عليها . ولا نقض لها
في ذلك .

وإن وكل رجل رجلا في حق ، وقامت في ذلك بينة ، فلما أراد قبضه .
قال الذي في يده المال : خذه مني بضمان . قال : ليس على الوكيل ضمان ، إذا
وقعت وكالته مع الحاكم .

وقال أبو محمد رحمه الله : إذا وكل رجل رجلا ، في مطالبة حق له . فأحاله
المدين على آخر ، فبات المحال عليه ، أو أفلس . فإن الوكالة بمحالها ، ويرجع الوكيل

على الحيل ينق صاحبه ؛ لأنه لم يكن وكله في نقل حقه ، من مكان إلى مكان .
وإنما وكله في القبض .

وقال : ومن وكل وكيلًا ، في تقاضى دين له على آخر . فقال بعض أصحابنا :
له التقاضى دون القبض ، حتى يوكله في التقاضى والقبض .

وقال بعضهم : التقاضى يوجب القبض ؛ لأن من كان له المطالبة ، فله حق
القبض ؛ لأن الطلب يوجب أخذ حق المطلوب له ، إذا قدر عليه . وإن وكل
رجلين بقبض عبد ، فقبضه أحدهما ، بغير أمر صاحبه ، فتلف العبد في يده .
فإنه يضمنه .

وكذلك كل أمر ، علق على فعل أمينين ، لم يكن أحدهما أن يفرد بالفعل
دون صاحبه ، كالوصيين ، والأمينين ، والوكيلين في الفساح والطلاق وغير
ذلك .

ومن أرسل غيره يشتري له مالا ، فاشتراه لنفسه ، وفي نيته أنه يشتري به
لمن أرسله . ثم أراد التمسك به لنفسه ، إنه ليس له ذلك ، وهو لمن أرسله
يشتريه له .

ومن أمر من يشتري له عبداً ، فاشتراه له بأمره ، وحبس المشتري العبد
عن الآخر ، إلى أن يسلم له الثمن ، فهلك العبد في يد المشتري . فإنه يهلك من مال
المشتري ، ولا ضمان على الأمر ؛ لأن المأمور عقد البيع على نفسه .

وعن أبي محمد رحمه الله ، في رجل وكل رجلاً ، يشتري له عبداً ، فواقف عبداً في يد وكيل الموكل ، فاشتراه ولم يعلم أنه لمن وكله ، فالشراء باطل ؛ لأن الوكيل اشترى ما للموكل بماله ، وأدخل في ملكه بشرائه ما كان في ملكه .

وكذلك لو اشترى له عبداً ، من أعيان ملك الوكيل ، لم يجز ذلك على الموكل ؛ علم بذلك أو جهل ؛ لأن الوكيل مأمور بالشراء ، والبيع لا يصح إلا من مشتر وبائع . وفعل الوكيل في المعنى فعل الموكل .

ومن وكل وكيلاً ، يشتري له عبداً ، فاشترى أبا الموكل ، أو ابنه ، أو أخاه ، أو من يعتق عليه . فإنه يعتق من مال الموكل . ويرجع الموكل بأخذ الثمن من مال الوكيل ، تعتمد لذلك ، أو جهل .

وقال محمد بن جعفر : إن تعتمد لشراء أحد من يعتق على الموكل إذا ملكه . فإنه يعتق من مال الموكل ، ويضمن الوكيل الثمن للموكل .

وإن لم تعتمد لذلك ، أو جهل الحكم ، فلا ضمان عليه .

والعتق واقع من مال الموكل ، والنظر يوجب عندي : أن لا ضمان على الوكيل ، في العمد والخطأ ، من قبل أن عقود الشراء يدخل في ملك الأمر ، ولا يتعلق للوكيل في العقد حق ؛ لأن نفس العقد يوجب إخراجه من ملك البائع إلى ملك الأمر ، من غير دخول في ملك المشتري الدليل على ذلك ، أنه لو كانت أمة ، وهي زوجة المأمور ، لما وقعت الفرقة بينهما . وهذا اتفاق .

ومن وكل في شراء عبد أو غيره ، ولم يدفع إليه الثمن ، كان للوكيل أن يمنع الأمر من قبض المبيع ، حتى يستوفي منه الثمن .

فإن هلك في يد الوكيل ، كان حكمه حكم الرهن دون حكم المبيع ، إذا هلك في يد البائع ؛ لأن الوكيل لو ألتفه للزمه الضمان بإتلافه حسب ما يلزم المرتهن بإتلافه للرهن .

والبائع لو ألتف ما باع ، لم يلزمه الضمان ، بل يبطل البيع فقط . فكذلك وجب اعتباره بالرهن دون البيع .

وإن وكل رجل رجلا في شراء شيء ، فاشتراه له ، وأراد المشتري قبضه ، كان له أن يمنع من قبضه ، حتى يسلم إليه ثمنه .

فإن تلف كان حكمه حكم الرهن ، أن البائع لو ألتف ما باعه بطل البيع ، ولم يضمن ، وهذا لو ألتفه للزمه مثل ما يلزم المرتهن ، إذا تلف الرهن .

وإذا وكل رجل رجلا ، في شراء جارية بألف درهم ، فاشتري له جارية بألفين ، وبعث بها ، فوطئها ، وأولدها أولاداً ثم اختلف الوكيل والموكل في الثمن . فإن القول قول الوكيل مع يمينه ، إذا لم يكن حين باع بعث بها إليه قال لارسول : هي الجارية التي أمرتني بها ، أو يقول : اشتريتها بألف درهم . ويكون على الأمر قيمة الأولاد وعقرها ، ويرد الجارية عليه ، والأولاد أحرار . وتثبت نسبتهم من الأمر .

فصل

ومن وكل وكيلًا ، يشتري له جرابًا من بحر السر ، وهما من صبحار ، فاشترى له واستأجر بحمله إليه بكراء . فإن الكراء غير لازم ، على الأمر بالحكم ؛ لأنه لم يأذن له في حمله . وإنما أمره بالشراء فقط .

وأما من طريق الاستحسان والعادة بين الناس ، فالنظر يوجب سقوط الضمان عن المأمور ، ويوجب له الكراء على الأمر ، من قبل أن الأمر بالشراء ، يقتضي تسلم المبيع إلى الأمر ، فمن حيث كان مأموراً بالتسليم ، ولم يقدر على تسليمه إلا بالكراء كالمطوق به . وإن لم يكن في الحقيقة قد نطق به .

وإذا وكل رجل وكيلًا ، في شراء مال إلى أجل ، فاشتراه له إلى ذلك الأجل . ثم توفي الوكيل ، لم يحز أخذ الثمن من الموكل ، والحق على الموكل إلى أجله . ولصاحب الحق أخذ حقه ، من ترك الوكيل ؛ لأنه قد حصل أخذه بموت الوكيل . وليس لورثة الوكيل الرجوع بالحق على الموكل ، قبل مدته ؛ لأن الحق على الموكل إلى أجله .

ولو وكله في شراء شيء ، ودفع إليه دنانير ، واشترى له ما أمره بشرائه ، وبعث به إليه ، وصرف الثمن في حاجته . ثم نفذ بعد ذلك الثمن من عنده ، إن ذلك جائز له ؛ لأن الشراء كان على الوكالة . والدنانير بالدنانير ، والثمن لزم ذمته . وقد ثبت عقد الضمان بينه وبين الموكل . ولا نحب للموكل الرجوع ؛ لأنه أو رجع لرجع عليه ، فبطل التراجع بينهما بذلك .

وإذا وكل رجل رجلاً : أن يشتري له غلاماً ، بمن معلوم . وسمى له جنسه ، ووكله آخر في شراء عبد ، مثل ذلك ، من الجنس والصفة . فاشتري غلاماً على تلك الصفة والتمن ، فقال : اشتريه لفلان أحدهما ، فالتقول قول الركيل مع يمينه ، من قبل أن ليس في شرائه لأحدهما إبطال حق الآخر .

وقال أبو حنيفة : لو وكله في شراء عبد بيمينه ، ووكله آخر في شراء ذلك العبد . فقال : إني اشتريته للثاني لم يقبل منه ؛ لأن ذلك أبطل حق الأول . وعند أصحابنا أن القول قول الوكيل في الجميع . البيضة بينته .

ولو وكله رجل في شراء نصف عبد بيمينه ، ووكله آخر في شراء نصف ذلك العبد . وكل منهما قد حذله في الثمن حداً واحداً ، فاشتري النصف من العبد . فقال : اشتريته للثاني ، إن القول قوله . ووافقنا أبو حنيفة على هذه المسألة ، قال لأن العبد قد بقي منه النصف الذي تصح فيه الوكالة . فالوكالة قائمة في شراء النصف المأمور بشرائه ؛ إذ النصف المأمور بشرائه غير معين منه .

وإذا وكله ليشتري عبداً بيمينه ويمينه بيمينه . فقال : نعم . ثم لقيه آخر ، فقال له مثل ذلك ، ثم اشتراه . فإن النصف للأول . والنصف الثاني للآخر . ولا شيء للوكيل من قبل أن الوكالتين قد صحتا ، ولم يجز صرف شيء مما يتعلق بحق الوكالة به إلى ثقة .

ومن وكل غائباً جاز ، إذا قبيل الغائب الوكالة ؛ لأن الوكالة كالإباحة والإباحة جائزة للغائب والحاضر .

ولا يجوز عندنا أن يتصرف الوكيل ولا الوصى ولا غيره في مال غيره إلا بأمره لقول النبي ﷺ : كل أولى بماله حتى الوالد والولد .

وإذا دفع الموكل للوكيل مالا يشتري له به غلاماً أو غيره ، فملك المال بعد الشراء ، ضمن الوكيل ، ويكون البيع للوكيل ؛ لأنه ضمن لهافة الأمر والموكل . وكان عليه أن يعقد البيع على الثمن المأمور بالشراء به .

وقال أبو حنيفة البيع لمن اشتراه له ، ويرجع على الموكل بمثل ما كان دفع له من الثمن .

وإذا وكل رجلاً رجلاً في شراء عبد ، ولم يدفع له الثمن ، فاشتري له كما أمره وسلمه إليه ، كان ضمان الثمن للبائع على الوكيل دون الموكل ، وعلى الموكل للوكيل ذلك الحق الذي ضمنه الوكيل عن الثمن .

وإذا دفع الموكل الثمن إلى الوكيل ، فضاع من يده زال عن الموكل . وكان الغرم على الوكيل لبائع العبد . ولو كان الوكيل قبض الثمن بعد الشراء ، فضاع قبل الشراء لم يضمن ثمناً ، لأنه أمين في ذلك ، وقبضه الثمن بعد الشراء قبض عن حق كان مقبوضاً له . والأول كان أميناً فيه . والأمين والوكيل أمينان وكل فيه من مال الموكل ، إلا أن يخرج به بالعمد ، فلا يكون على ما في يده أميناً .

فإذا وكله في شراء عبد ، فاشتري عبداً ، فوجد فيه عيباً ، قبل أن يقبضه ، كان الموكل بالخيار . فإن قبله لزم الموكل ، إلا أن يكون عيباً قد استهلكه ، فحينئذ يلزم الوكيل .

ولو وكله في دراهم يتصدق بها عنه ، ففرقها عن نفسه ، إنه يضمن ما قبض ، ولا يتصدق إلا بوكالة ثابتة ؛ لأن الوكالة الأولى كانت في غير عين . فلما زالت العين زالت الوكالة .

وقال أبو حنيفة : أجز ذلك ، ولا أضمه استحباباً .

وإذا وكله في دراهم يصرفها له بدنانير فصرفها . وشرط الخيار لنفسه والذي وكله . فإن الصرف باطل من قبل شرط أو خيار ، لأن الصرف يوجب التقابض والتسلم في المجلس ؛ لقول النبي ﷺ : هاوها ، والخيار يمنع من وجوب التسلم .

وإذا امتنع ما يوجب العقد بطل ؛ لأنه لو شرط شيئاً مجهولاً بطل العقد ، يوجب كونه معلوماً .

وإذا وكله ودفع له ثوباً يبيعه له ، ولم يشترط عليه أن يبيعه بنقد ولا نسيئة ولا بمرض ، فباعه بدراهم أو دنانير بنقد ، فذلك جائز باتفاق .

وإذا باعه بنسيئة بدراهم ، أو دنانير ، ففي ذلك اختلاف . من أصحابنا بعض ضمنه الثمن ، وبعضهم أجاز له الفعل ؛ لأن الناس يبيعهم النقد والنسيئة .

وإن باعه بمرض بنقد أو نسيئة ، فإنه يضمن قيمة الثوب ، إلا أن يجوز له صاحب الثوب ما فعل من ذلك .

وقال أبو حنيفة : إذا باع الثوب بنقد أو نسيئة فلا ضمان عليه .

وقال الشافعي : إذا باع الركيل أو المأمور بالنسيئة ضمن ، إلا أن يفعل ذلك بأمر الموكل والأمر .

ومن ذهب من أصحابنا إلى تضمين المأمور أو الركيل ، ماباع بالنسيئة ، إنما يضمنه الثمن الذي باعه به . وهذا قول عندى فيه نظر ، لأن عليهم في ذلك أن البيع بالنسيئة إتلاف مال الموكل .

وإذا كان متلفاً كان متعدياً ، فالبيع غير جائز عندهم . ولو كانت هذه علة تصح في النظر ، كان المضمون فيه المتعدي فيه والمتلف على صاحبه ، لأن البيع عندهم غير جائز .

وإن كان الثمن مستحقاً ، والبيع جائز به ، فلا ضمان على الركيل والمأمور .

وإن باع بمرض مثل الحب أو التمر ، أو غير ذلك . فمعد أصحابنا أنه ضامن والبيع غير جائز ، لأنه باع بغير ثمن ؛ لأن الدراهم والدنانير أثمان للأشياء ، والعروض مضمنات غير أثمان . والنظر يوجب عندى إسقاط الضمان وجواز البيع ؛ لأن حقيقة البيع هو إخراج الشيء من الملك على بدلله ، قيمة يتموض به منه . فلما كان هذا الركيل قد اعتاض ثمنه من الثوب ، والمأمور ببيعة بدلالة قيمة ، وهو غير مال ، وجب جواز الفعل منه .

ولو وكل رجلاً رجلاً في سلف طعام ، فأسلف رجلاً لها ، وخطط دراهمها عند التسليم . فقال بعض أصحابنا : يضمن الركيل .

وقال بعض : لا يضمن . ومن ضمنه قال : لأنه خلط مال هذا بمال هذا ، بغير أمره ، فصار مال كل واحد منهما غير معلوم قبل السلف . ولا يتميز بعضه من بعض .

والذى نقول : إنه لا يضمن لأن الوكيل لو اشترى منه طعام لم يضمن . فلما كانت الشركة الراقعة لا توجب الضمان ، فكذلك الضمان . فكذلك الشركة في سائر الطعام المشترك في السلف ، فما حصل فهو لها ، وما تلف بينهما .

وإن قال رجل : لرجل قد وكلت في بيع غلامى يوم الجمعة غداً ، فباعه يوم السبت الذى يليه ، كان بيعه باطلاً ؛ لأنه وكله يوم الجمعة فقط . فباتقضائه تفقضى الوكالة .

وإذا قال بعد انقضاء الوكالة : قد فعلت ، لم يصدق ، ولم يتم فعله ؛ لأنه لو فعل بعد القول ، قبل يوم الجمعة ، كان فعله باطلاً . وكذلك فعله بعد يوم الجمعة .

وقال بعض أصحاب أبى حنيفة : فعله يوم السبت جائز من طريق الاستحسان ؛ لأن عهده أن ذكر الموكل يوم الجمعة أول وقت الوكالة ، إلى أن يعزل عنها . والله أعلم . وبه التوفيق .

— ٣١٩ —

قال ناسخه الأول :

تم الجزء العاشر ، فى الشهادات والبيئات ، من كتاب : « منهج الطالبين
وبلاغ الراغبين » ضحى الجملة الزهراء وأربع ليال بقين من شهر ذى القعدة ، من
شهور سنة ست مائة وألف من الهجرة النبوية .

وهو خيس بن بشير بن عبدالله البروانى الحارثى الأبروى ، بحصن أبرأ
من الشرقية بعمان .

ولا تزال بقايا الحصن موجودة إل الآن بسفالة أبرأ من قرية المنزفة ، وعليها
نقش جميل ، وبعض من الكتابة والتاريخ .

تم عرضه على أصله ، والحمد لله فى عاشر ذى القعدة الحرام سنة ١٤٠٠ هـ على
يد محققه سالم بن أحمد بن سليمان الحارثى .

* * *

فهرست الجزء العاشر وهو قسمان

القسم الأول من الجزء العاشر في الشهادات والبيّنات

من كتاب منهج الطالبين وبلاغ الراغبين وهو أربعون قولاً

الصحيحة،

القول الأول :	٧
في الشهادات والبيّنات ومن يجب عليه تحملها ومن لا يجب	
القول الثاني :	١٤
فيمن تجوز شهادته وصفة العدل	
القول الثالث :	١٦
فيمن تجوز شهادته ومن لا تجوز	
القول الرابع :	٢١
في شهادة غير أصحابنا من أهل القبلة	
القول الخامس :	٢٤
في شهادة النساء	
القول السادس :	٢٧
في شهادة أهل الذمة ، والحكم لهم والحكم عليهم ، والشهادة	
لهم ، وما أشبه ذلك	
القول السابع :	٣٢
في شهادة الشركاء والوكلاء والأجراء ، ومن له سبب ، وما أشبه ذلك	

الصفحة	
٣٧	القول الثامن :
	في شهادة الأوصياء ولهم ، ومن كان له حق في الوصية ، وما أشبه ذلك
٤١	القول التاسع :
	في شهادة الآباء والأرحام والأولياء ، وما أشبه ذلك
٤٤	القول العاشر :
	في شهادة المتلاعنين والمتقاتلين . والمبشرين ، وما أشبه ذلك .
٤٥	القول الحادي عشر :
	في الأجل في إحضار البيئات
٥١	القول الثاني عشر :
	في هدم البيئات
٥٣	القول الثالث عشر :
	في تعديل البيئات وسؤال الحاكم للمعدل ، ولفظ التعديل ، وصفة من يكون معدلا
٦٠	القول الرابع عشر :
	في حمل البيئة ومعاني ذلك
٦٣	القول الخامس عشر :
	في كيفية معرفة تأدية الشهادة وألغائها والشهادة على ما في الكتب
٧٢	القول السادس عشر :
	في استقهام الشاهد والمشهد له .

الصفحة	
٧٦	القول السابع عشر :
	في معرفة الشهود والخصوم
٨١	القول الثامن عشر :
	في الشهادة عن الشهادة وجوازها ولفظها ، وما أشبه ذلك .
٨٥	القول التاسع عشر :
	في شهادة الشهرة وأحكامها
٩١	القول العشرون :
	في الشاهد يشهد قبل أن يستشهد ، وفيمن شهد على فعله
٩٥	القول الحادى والعشرون :
	في اتفاق الشهادة واختلافها
٩٩	القول الثانى والعشرون :
	في الشهادتين إذا اختلفتا أيهما أولى
١٠٤	القول الثالث والعشرون :
	في رجوع الشهود عن الشهادة والحاكم عن الحكم
١١٠	القول الرابع والعشرون :
	في الشاهد إذا غاب أو مات ، أو حدث به شيء من الآفات التى تبطل من أجلها الشهادة
١١٢	القول الخامس والعشرون :
	في شهادة الزور وما يجوز منها وما لا يجوز ، وفي توبة شاهد الزور

الصفحة	
١١٧	القول السادس والعشرون : في الشهادة على الأصول
١٢٥	القول السابع والعشرون : في الشهادة على الطلاق
١٢٨	القول الثامن والعشرون : في الشهادة على البيع والعتية
١٣١	القول التاسع والعشرون : في الشهادة على الملكة والولاء
١٣٣	القول الثلاثون : في الشهادة على الرضاع والاستهلال
١٣٦	القول الحادي والثلاثون : في الشهادة على التزويج والرضى وفي الصداق
١٤٠	القول الثاني والثلاثون : في الشهادة على نقصان العقل وتامه
١٤١	القول الثالث والثلاثون : في الشهادة على الموت
١٤٣	القول الرابع والثلاثون : في الشهادة على الدراهم والحقوق .

الصفحة	
١٤٧	القول الخامس والثلاثون : في الشهادة على الأحداث والطرق والسواقي .
١٤٨	القول السادس والثلاثون : في الشهادة على السرقة والقتل .
١٥٠	القول السابع والثلاثون : في الشهادة على الميراث والنسب .
١٥٣	القول الثامن والثلاثون : في الشهادة المعارضة لغيرها من الشهادات .
١٥٧	القول التاسع والثلاثون : في الشهادة على البرائة من الشيء ، ومتأشبه ذلك
١٥٩	القول الأربعون : في الألفاظ
	ترتيب أقوال القسم الثاني من هذا الجزء العاشر في الإيمان وهو تسعة عشر قولاً
١٨٥	القول الأول : في الإيمان والدعاوى والأحكام وضروبها
١٩٢	القول الثاني : في ألفاظ الإيمان وضروبها ومعانيها ، ووجوه القول فيها

الصفحة	
٢٢٥	القول الثالث :
	في اليمين في الرموم
٢٢٦	القول الرابع :
	في الأيمان بين الوالد وأولاده والعبد وسيد
٢٢٨	القول الخامس :
	في الأيمان في الطرق
٢٢٩	القول السادس :
	في اليمين في الزياب
٢٣٢	القول السابع :
	في الأيمان بين الأزواج في الوطاء في الخيض والدبر والشبهة وطلاق السكران .
٢٣٨	القول الثامن :
	في يمين المشهود له أو المقر له ، ويمين الحاكم والشاهد ، ومن يدعى بحق لا يعرفه
٢٤٤	القول التاسع :
	في اليمين في الدعوى في الأخذ والدفع والتسلم
٢٤٨	القول العاشر :
	في الأيمان في التهم والأمر ، وما أشبه ذلك

القول الحادى عشر :	٢٥٤	الصفحة
فى الأيمان فى الإفترار		
القول الثانى عشر :	٢٥٨	
فى الأيمان فى الدماء والضرب والقسامة		
القول الثالث عشر :	٢٦٥	
فى الأيمان فى البيوع		
القول الرابع عشر :	٢٧١	
فى اليمين بين العامل ورب المال ، وفى الحاكم إذا أمر من يحلف الخصوم		
القول الخامس عشر :	٢٧٥	
فى الوكالة وألفاظها ، ومن يجوز أن يكون وكيلًا ، وفيما يجوز أن تكون فيه الوكالة		
القول السادس عشر :	٢٨٥	
فى الوكالة والهبة والوديعة وقبضها		
القول السابع عشر :	٢٩٠	
فى المنازعة إلى الحاكم		

— ٣٢٢ —

المنحة	
٢٩٦	القول الثامن عشر : في بيع الوكيل وقبضه للثمن
٣٠٧	القول التاسع عشر : في إقرار الوكيل على الوكلاء
	تم الجزء العاشر

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٤٥٨ / ١٩٨٢

الترقيم الدولي ٩ - ٠٠٠ - ٣١٦ - ٩٧٧

